الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مولاي الطّاهر سعيدة

كلّيّة الحقوق والعلوم السياسيّة

قسم العلوم السياسيّة

هجرة الكفاءات وإشكاليّة التنميّة في المغرب العربي دراسة حالة الجزائر "2014/2000"

مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماستر تخصص سياسات عامة وتنميّة

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ:**

زهرة مرسلي الشيخ عتيق

لجنة المناقشة والتحكيم:

-الأستـــاذ لخضر بن دادة رئيساً.

-الدكتـــورميلود ولد الصديق عضوا مناقشاً.

-الأستـــاذ الشيخ عتيق مشرفاً.

السّنة الجامعيّة:

1436/1435هـ

2015/2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

«فاستجاب لهم ربُّهم أنِّي لا أضيِّع عمل عامل من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض فالّذين هاجروا وأخرجوا من ديارهم وأوذوا في سبيلي وقاتلوا وقُتِلوا لأكفرنَّ عنهم سيِّئاتهم ولأدخلنَّهم جنَّات تجري من تحتها الأنهار وثوابًا من عندِ الله والله عنده حسنُ الثَّواب».

سورة آل عمران آية 195

إهداء

أهدي هذا العمل إلى "***روح أبي***" الطاهرة رحمه الله وجعل مثواه الجنة إن شاء الله

إلى الّتي حملتني وهناً على وهن وسقتني من نبع حنانها وعطفها الفياض، إلى من كان دعاؤها ورضاها عني سر نجاحي ***"أمي الغالية"*** حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى جميع إخوتي وأخواتي أخص بالذكر" ***سماح"، "توفيق"،"محمد الأمين" و"حسام الدين"*** الّذين لم يبخلوا علي بدعمهم ومساعدتهم لإتمام هذه المذكرة.

إلى من أعتز بصداقتهم.***نور الهدى، خيرة، زهور، نعيمة، فاطمة، أحلام، زينب، زهيرة، فتيحة، سمية.***

إلى الكتكوتين الصغيرين الغاليين على قلبي

"مصعب عبد الرحمن"، "تسنيم هبة الرحمن".

إلى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

زهرة مرسلي

شكر وعرفان:

من لم يشكر الناس لم يشكر الله

أشكر الله عز وجل وأحمده الّذي وفقني لإتمام هذا العمل وأنار لي دربي وطريقي للعلم والمعرفة

أتوجه بالشكر الجزيل والعرفان الخالص إلى كل أولئك الّذين علّموني وصبروا في تعليمي طوال مشواري الدراسي أساتذتي الكرام جزاهم الله كل خير أخص بالذكر **الأستاذ "بروسي رضوان" والأستاذ "شاربي محمد" والأستاذ "ميلود ولد الصديق"** على نصائحهم وإرشاداتهم العلمية والمعنوية خلال فترة الدراسة الجامعية،كما لا أنسى تقديم الشكر للأستاذ **"بن دادة لخضر"** الّذي لم يبخل علي بتوجيهاته لإتمام هذه المذكرة. كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص العرفان إلى ***الأستاذ الفاضل" عتيق الشيخ"*** على تقبله الإشراف على هذه المذكرة فله مني أصدق وأسمى عبارات التقدير والاحترام.

كما أشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه المذكرة.

جزى الله الجميع عني خير الجزاء ورزقهم من خيري الدنيا والآخرة أكثر مما تتوق له نفوسهم.

مقدّمة عامة

مقدّمة عامة:

الإطار العام للدراسة:

يلعب رأس المال البشري دور هام في خدمة التنمية في جميع دول العالم دون استثناء، ذلك باعتباره عماد أي تنمية مستقرّة ومستدامة، وقد ازداد الاهتمام العالمي برأس المال البشري في أعقاب التوجه الدولي نحو العولمة، مع ما تطلبه من تراكم كمي ونوعي في رأس المال البشري، كما أثبتت تجارب الدول في العصر الحديث أنّ الرأسمال البشري يعتبر أهم الثروات الطبيعية فكثير من الدول تفوقت حضارياً بسبب نجاحها في استثمار مواردها البشرية، بينما فشلت الثروات الطبيعية في كثير من الأحيان في تحويل البشر إلى شعوب منتجة وهو ما يعد أشبه بالتحدي الحقيقي أمام مجتمعاتنا العربية، غير أنّ الاهتمام بالعنصر البشري في الدول العربية بصفة عامة والمغرب العربي بصفة خاصة لم يكن بالشكل المطلوب إذ حرصت معظم الدول العربية على إنتاج المورد البشري ولكنّها لم تنجح في المحافظة عليه.

من هنا جاءت هذه الدراسة كمحاولة جادة لرصد ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية، والّتي تعبّر ببساطة عن الانتقال الإرادي أو القسري للأشخاص المؤهلين والحاصلين على مستوى تعليم جامعي فما فوق من دولة لأخرى وما يترتب عليها من آثار، من أجل العمل على وضع استراتيجيات فاعلة للتنمية تقوم على توفير البيئة الملائمة لرأس المال البشري كوسيلة من الوسائل النّاجعة للحد من نزيف العقول والكفاءات العلمية الّتي هجرت مجتمعاتها عن قصد أو بدونه تاركة وراء ظهورها كمّاً هائلاً من التراجع في مجالات العلم والبحث المعرفي في الوقت الّذي يُفترض فيه أنّه تمّ إعدادها لخدمة مجتمعها وتطوير قدراته وبالتالي العمل على رفع مستويات الرفاهية والإنتاج لبلدانها والّتي هي أحق من غيرها في التقدُّم والازدهار.

إشكالية الدراسة:

تُعد مشكلة هجرة الكفاءات العلمية من أخطر المشاكل الّتي تواجه البلدان العربيّة، فهي تشكل ظاهرة سلبية على هذه البلدان من الناحيتين العلمية والمادية كما أنّها تؤثر عل خططها التنموية، أضف إلى ذلك حرمان هذه الدول من الاستفادة من خبرات ومؤهلات كفاءاتها الّتي عملت على تأهيلها على مدار سنوات طويلة، والمستفيد الأول والرابح من هذه المشكلة هي الدول المتقدّمة والّتي تقوم عبر وسائل عديدة على جذب هذه الخبرات والكفاءات مواقعها الطبيعية في الوطن وانتقالها إلى مؤسسات علمية متطورة، حيث يمكن لهذا الانتقال أن يُفيد في تطور العلم ويدفع بعجلته نحو الأمام ويأتي بخبرات جديدة إلى البلاد، لكن المشكلة الّتي تفرض نفسها هي في عدم رغبتهم أو قدرتهم على ترك مواطنهم الجديدة ورجوعهم إلى أوطانهم الأصلية بعد حصولهم على الخبرات العلمية والمهارات التقنيةالّتي يُمكنها دفع عجلة التنميّة في وطنهم الأم. من هنا نطرح الإشكالية التالية:

هل تشكل ظاهرة هجرة الكفاءات عائقاً أمام تحقيق التنمية في دول المغرب العربي عامة؟ والجزائر خاصة؟

ومن خلال هذه الإشكالية نطرح عدد من الأسئلة الفرعية تتمثل في:

-ماهي الدوافع الرئيسية وراء هجرة الكفاءات العربيّة والوطنية؟

- ما مدى تأثير ظاهرة هجرة الكفاءات على حركة التنمية في دول المغرب العربي عامة؟ والجزائر خاصة؟

- ما هو حال هجرة الكفاءات في الجزائر؟

- فيما تتمثل أهم السياسات المتخذة من قبل الجزائر للحد من آثار هجرة هذه الكفاءات؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على إشكالية الدراسة حاولنا اختبار الفرضيات التالية:

-تُعد ظروف وبيئة المجتمع الّذي تعيش فيه الكفاءات وما تُقدِّمه الدول المستقبِلة دافعًا وراء هجرتها.

- هجرة الكفاءات تؤثر سلباً على عملية التنميّة في دول المغرب العربي.

- تعتبر الجزائر من أكثر دول المغرب العربي الّتي تعاني بشدّة من نزيف العقول.

- الاهتمام بالتعليم العالي والبحث العلمي يساعد على استقرار الكفاءات الوطنية والاستفادة منها تنموياً.

أهميّة الدراسة:

تظهر أهميّة الدراسة في طبيعة الموضوع الّذي تُعالجه والإشكاليّة الّتي تمّ طرحها والنتائج المتوصل إليها.

حيث أنّ هذه الدِّراسة تهتّم بموضوع هجرة الكفاءات وإشكالية التنميّة في المغرب العربي، وذلك من خلال إعادة النّظر في هذه الظاهرة الّتي تفاقمت في المجتمعات العربيّة وأصبحت تُشكّل خطرًا حقيقيًّا يساهم بشكل كبير في عرقلة عمليّة التنميّة، وهنا تكمن أهميّة الدراسة كونها تحاول معرفة الدوافع الحقيقيّة وراء هجرة الكفاءات ودرجة تأثير هذه الظاهرة على حركة التنميّة والكشف عن أهم الحلول والسُّبل لإيقاف هذا النَّزيف.

كما تكمن أهميّة هذه الدراسة في أنّها امتداد للعديد من المجهودات سواء فرديّة أو مؤسسية من قِبل باحثين ومراكز بحثيّة وغيرها تسعى لطرح مدى خطورة الوضع وتوضيح ذلك للجهات المَسؤولة أو المساهمة في تفاقم الظاهرة وزيادة حدَّتها والدعوة إلى تكاثف جهود الجميع لوقف أو على الأقل التقليل من آثار هجرة الكفاءات على التنميّة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

-تسليط الضوء على ظاهرة هجرة الكفاءات وأبرز الدوافع الّتي تدفع بهذه الكفاءات إلى مغادرة أوطانهم، وأهم الآثار المترتبة عنها.

- توضيح مدى خطورة هذه الظاهرة وعلاقتها بحركة التنمية، حيث أنّه يُفترض من هذه الكفاءات أن تساهم في تنمية أوطانها وتقدُّمها وازدهارها وليس الهجرة إلى دول أخرى لتستفيد من خبرتها ومهارتها.

- تقديم بعض الاقتراحات والاستراتيجيات الّتي ينبغي على صانعي السياسات في الدول العربيّة عامة ودول المغرب العربي اتباعها للمحافظة على كفاءاتها واستغلالها في المسار التنموي.

منهج الدراسة:

باعتبار المنهج هو الأساس لكل البحوث العلمية، ونظراً لطبيعة الموضوع فقد اعتمدنا على قدر من التكامل المنهجي الّذي يقوم على أكثر من منهج واحد لذا كانت الحاجة إلى ***المنهج التاريخي،*** فمن خلال التاريخ يمكننا فهم الحاضر وبناء المستقبل حيث أنّه من خلال المنهج التاريخي يمكن تقديم فحص دقيق وتحليل إيجابي للأحداث وذلك من خلال إدراك الظروف والعوامل الّتي تتحكم في ميلاد الظواهر.

كما أنّنا اعتمدنا على ***المنهج الإحصائي*** على أساس أنّ أي دراسة في العلوم السياسية والاجتماعيّة عموماً تستوجب عدد الإحصاءات و الأرقام تعتبر أدلةصادقة و شواهد لإثبات الحقائق ولأنّ الدراسة الّتي بين أيدينا تتطلب جمع إحصائيات حول الفئات المهاجرة من المغرب العربي عموماً ثمّ من الكفاءات الجزائرية على وجه التحديد وبغية تحديد حجم الظاهرة من جهة ثمّ محاولة توظيف هذه الإحصائيات سواء في المقارنة أو في التحليل، وعرض بعض الإحصاءات الّتي توضح حجم ظاهرة هجرة الكفاءات الوطنيّة سواء على المستوى المغاربي أو بالنّسبة للجزائر.

كما استعنا ***بالمنهج الوصفي التحليلي*** لأنّه الأكثر استعمالاً وملائمة في دراسة القضايا والظواهر ذات البعد الإنساني نظراً لصعوبة إخضاعها للتجربة، ولأنّ الحصول على وصف علمي للظواهر الاجتماعية ضرورة لا مناص منها بهدف

الحصول على تقديرات دقيقة لحدوث الظواهر وتوزيعها، وحرصاً منّا على إضفاء الطابع العلمي للظاهرة محل الدراسة تمّ توظيفه فيما يخص تأثير هجرة الكفاءات على التنمية في المغرب العربي.

كما أنّنا اعتمدنا في دراستنا على بعض الاقترابات النظريّة، باعتبار أنّ الاقتراب هو الأقرب للواقع من النّظرية من جهة، ثمّ أنّه يحدد نوعية المفاهيم والطرق الّتي يستعملها الباحث في دراسته من جهة أخرى، وفي هذا الإطار تمّ ***توظيف الاقتراب القانوني المؤسساتي***من خلال الرجوع إلى بعض النصوص القانونية الواردة في الجريدة الرسميّة، وبعض القرارات واللّوائح التنظيمية تخص البحث العلمي.

مبررات اختيار الموضوع:

تتمثل مبررات اختيار الموضوع في دوافع ذاتية ودوافع موضوعية.

الدوافع الذاتية:تتمثل الدوافع الذاتية في الاحتكاك والتأثر ببعض الأفراد من المعارف ذوي كفاءات عالية غادروا الجزائر باتجاه الضفة الشمالية للبحر المتوسط، دون التمكُّن من إقناعهم في استثمار واستغلال كفاءتهم وخبرتهم العلميّة في تنمية هذا الوطن بدل الهجرة. أيضاً الرغبة في الاطلاع أكثر على ظاهرة هجرة الكفاءات والدوافع وراء هذه الهجرة والبحث عن المسؤول وراء تفاقم واستمرار هذه الظاهرة.

الدوافع الموضوعيّة:

-قلّة الاهتمام بالبحث في موضوع هجرة النُّخبة من الكفاءات، حيث نجد أنّ معظم الكتابات تنصب حول هجرة الأفراد بصفة عامّة دون التفريق أو التمييز بين هجرة الكفاءات والهجرة العادية، أو الاكتفاء بالإشارة إليها كفرع جزئي في موضوع شاسع.

كما نجد أنّ الكتابات الّتي تتعلق بالنُّخبة من الوطن العربي لا زالت قليلة حيث أنّها تنحصر فقط في بعض المقالات المتفرقة تتناول في مجملها عيِّنة من الدول العربيّة بحسب انتماء الباحث ولا ترقى إلى البحث الدقيق والواسع للوقوف عند الظاهرة وأسبابها الحقيقيّة.

-أصبح التسارع في هجرة الكفاءات العربيّة على العموم والمغاربيّة خصوصاً خطر يهدد مسار التنميّة واقتصاديات دول المغرب العربي ممّا يفرض واجب دراسة الظاهرة والبحث عن الحلول الكفيلة والناجعة للتقليل من آثارها ووقف تفاقم واستمرار هذه الظاهرة.

النطاق الموضوعي والزماني للدراسة:

تقوم الدراسة ببحث قضية هجرة الكفاءات في المغرب العربي عموماً، وفي الجزائر على وجه الخصوص ومدى تأثيرها على التنميّة، وقد يأخذ هذا التأثير وجهين: إيجابي يتمثل في التحويلات المالية للمهاجرين إلى بلدانهم الأصليّة، أمّا الأثر السلبي فهو أكثر حدّة حيث أنّه مهما كان حجم التحويلات المالية المقدّم من طرفهم لبلدانهم الأصلية، لا يمكن مقارنته بقيمة التكلفة التي تكبدتها تلك البلدان في سبيل تكوينهم وتحويلهم بذلك إلى رأس مال بشري، وبالتالي من خلال هذه الدراسة يمكن اعتبار أنّ هذه الظاهرة تؤثر سلباً على التنميّة في المنطقة.

من جهة ثانية البحث في مفاهيم حول التنميّة ومستوياتها، أمّا النّطاق الزماني فيغطي فترة **2014/2000** وذلك بسبب النُّقص الشديد في الكتابات حول الظاهرة خلال هذه الفترة حيث أنّ جل الدراسات كانت خلال حقب قديمة نسبياً. أيضاً نظراً للزيادة المتنامية لهجرة الكفاءات خلال هذه الفترة.

الدراسات السّابقة:

-رسالة ماجستير حول استراتيجيات التنمية البشرية ودورها في الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات العلميّة في فلسطين، مقدّمة من طرف الطالبة **" ميسون زكي فوجو"** ركزّت من خلالها على فلسطين وهجرة كفاءاتها، كما أشارت إلى استراتيجيات التنميّة البشريّة كما أشارت إلى هجرة الكفاءات في بعض الدول العربيّة بما في ذلك دول المغرب العربي لكنّها مرّت عليها مرور الكرام دون أية تفاصيل.

تقسيمات الدراسة:

محاولة منّا إعطاء الموضوع حقّه من الشرح والتحليل تناولنا الدِّراسة من خلال ثلاث فصول: **الفصل الأول**تم التطرُّق فيه إلى إطار نظري حول هجرة الكفاءات والتنميّة وذلك من خلال **مبحثين:المبحث الأول**تحتعنوان إطار مفاهيمي حول هجرة الكفاءات، أمّا المبحث الثاني فقد تمّ من خلاله التطرّق إلى إطار مفاهيمي حول التنميّة.

أمّا **الفصل الثاني**فقد تمّ من خلاله دراسة هجرة الكفاءات وإشكالية التنميّة في المغبر العربي **" تونس والمغرب"**وذلك من خلال **مبحثين: المبحث الأول** ندرس من خلاله واقع هجرة الكفاءات في المغرب العربي، أمّا **المبحث الثاني**فقد تمّ دراسة التنميّة بالمغرب العربي.

أمّا **الفصل الثالث**فقد شمل دراسة حالة الجزائر في الفترة **"2014/2000"** تطرقنا فيه من خلال **المبحث الأول**إلى هجرة الكفاءات والتنميّة بالجزائر، أمّا **المبحث الثاني**فقد تمّ من خلاله دراسة أهم السياسات المتخذة للحفاظ على الكفاءات الوطنيّة. وختمنا بمجموعة من الاستنتاجات والاقتراحات.

صعوبات البحث:

كل بحث علمي لا يكاد يخلو من صعوبات وعقبات يتلقاها الباحث منذ اختيار الموضوع حتى الانتهاء منه، ومن أهم الصعوبات الّتي واجهت هذه الدراسة:

-قلّة الدراسات الّتي تتناول موضوع البحث سواء في العالم العربي أو في الجزائر على وجه الخصوص، فمعظم الدراسات الّتي تناولت موضوع هجرة الكفاءات تركّز على الأسباب والآثار وطرق الحد من هذه الظاهرة.

- عدم وجود إحصائيات حديثة ودقيقة لحجم هجرة الكفاءات العلميّة في المغرب العربي بشكل عام والجزائر خصوصاً. والتعتيم الّذي تتميّز به إحصائيات الدول المغاربيّة حول الظاهرة.

- صعوبة الحصول على الإحصائيات الرسميّة عند دراسة حالة الجزائر وذلك لبعض العراقيل الإداريّة من جهة وكون الموضوع يمس مسؤولية الدولة في تفاقم ظاهرة هجرة الكفاءات الوطنيّة.

الفصل الأول: إطار نظري حول هجرة الكفاءات والتنميّة

تعد هجرة الكفاءات العلمية من الدول النامية عامة والدول العربية خاصة إلى الدول الغربية من أخطر أنواع الهجرات على تطور المجتمعات العربية وتقدمها وتزايدت هذه الهجرات بشكل ملحوظ في العقدين الأخيرين نتيجة عوامل متعددة سياسية،اقتصادية،علمية،في حين تعد هذه الظاهرة مظهرا من مظاهر الخلل الاجتماعي والثقافي والمهني والتعليمي ،لذا لابد من دق ناقوس الخطر للتحذير من الآثار السلبية لاستمرار ظاهرة الهجرات حيث أسهمت هذه الأخيرة إلى حد كبير في عرقلة جهود التنمية الاقتصادية ،وتسببت في ارتفاع معدلات البطالة التي صاحبتها مشاكل اجتماعية ، اقتصادية، نفسية فضلا عن ذلك فإن هجرة الكفاءات نجم عنها اتساع دائرة التخلف وتعميق الفجوة العلمية والتقنية حيث بلغت مشكلة هجرة العقول العربية والكفاءات العالية إلى خارج الوطن العربي درجة من الأهمية جعلها أحد القضايا الهامة التي تواجهها عمليّة التنميّة، حيث نجد أنَ لها أثر كبير على هذه العملية ولأجل تحقيق تنمية شاملة لابدَ من معالجة هجرة الكفاءات وتشخيص الأسباب الحقيقية الّتي أدت إلى هجرة العقول العربيَة والخبرات والمهارات، وبناء كوادر وطنيّة قادرة على قيادة وخدمة الاقتصاد .

المبحث الأول: إطار مفاهيمي حول هجرة الكفاءات

لقد شهد العالم منذ فترة مبكرة من التاريخ حركة هجرة دولية لا سيما من ذوي الشهادات العليا و المتعلمين ، وقد عانت بلدان العالم الثالث من هذا النوع من الهجرة خلال القرن العشرين و بخاصة بعد الحرب العالمية الثانية إلاّ أنَ " نزيف العقول **"BrainDrain"**لم يلق اهتماما دوليا إلاّ في نهاية الستينات و السبعينات ، بعد أن بدأت بلدان غربيَة مصنَعة تفقد بعض كفاءاتها لدول غربيَة أخرى في حال اقتصادي أفضل، حيث تشير بعض الدراسات أنَه من بين كل **10** مهاجرين من ذوي الكفاءات الذين كانوا يعيشون في منظمة التعاون والتنمية **عام2000** ،كان أصل **6** منهم من البلدان النامية ، وهو ما يبين بوضوح اتجاه هذه الظاهرة في إطارها الجغرافي من الدول النامية إلى البلدان المتقدمة أو الأكثر نموا.

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى بعض التعاريف الواردة حول ظاهرة هجرة الكفاءات، ومن ثمَ تقديم تعريف إجرائي لهذه الظاهرة، ثمَ الوقوف عند أهم الأسباب المؤديَة إلى هذه الظاهرة.

المطلبالأول:مفهومهجرةالكفاءات

يقصد بالهجرة من الناحية اللغوية بشكل عام الخروج من بلد لآخر، ويسمى الشخص مهاجرا عندما يهاجر ليعيش في أرض أخرى، بهدف البحث عن العدل والأمن والعيش.[1]

ويشتق لفظ الهجرة من الهجر بمعنى انتقال الإنسان من حال إلى حال، وتعني الهجرة بصفة عامة الانتقال من منطقة إلى أخرى بقصد الإقامة الدائمة أو المؤقتة.[2]

تشكل ظاهرة هجرة الكفاءات هاجسا وطنيا وإحدى أهم المشاكل الّتي تعاني منها الدول النامية على العموم ودول منطقة المغرب العربي خاصة لكونها تؤثّر بشكل مباشر على عجلة التنمية في المنطقة، كما أن هجرة العقول لا تقتصر من دول الجنوب

[1] منذر الفضل، إهدار الحريات الأكاديمية وهجرة العقول العراقية. محاضرة ألقيت في لندن 2001. على الموقع الإلكتروني: http://www.nahrain.com/d/news/02/01/nhr0120b.html

[2] عدنان فرحان الجوراني، هجرة الكفاءات وأثرها على التنميّة الاقتصادية. الحوار المتمدن، العدد 3389، 2011/6/7.

إلى دول الشمال فحسب، بل تمتدُ أيضا بين دول الشمال نفسها، فقد كان أوَل من استعمل تعبير" هجرة العقول" أو "نزيف الأدمغة" الوزير البريطاني **اللوردهيلشام**سنة 1963 عندما قال: "إنَ الولايات المتحدة تعيش على حساب عقول أناس اخرين".[3]

وكان يعبر عن هجرة الكفاءات الّتي سببت لبريطانيا مشكلات اقتصادية صعبة ابتداءً من الستينات ومن هنا نجد أنَ البريطانيين هم أوَل من استحدث عبارة "هجرة العقول أو الأدمغة" لوصف خسارتهم خلال السنوات الأخيرة من العلماء والمهندسين والأطباء بسبب الهجرة من بريطانيا إلى الخارج خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن أهم التعريفات الّتي قدمت لهجرة الكفاءات العلمية، تعريف منظمة اليونسكو والتي تعرفها على أنها: "نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد (ناحية الدول المتقدمة) أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا لأن هجرة العقول هي نقل مباشر لأحد أهم عناصر الإنتاج وهو العنصر البشري".[4]

كما يعرف كل من**"Docquier and Rapoport"** هجرة الأدمغة **"BrainDrain":** بأنها تحويل عالمي للموارد بشكل رأسمال بشري وتطال إجمالا هجرة ذوي الكفاءات العالية من المتعلمين من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، ويشمل هؤلاء إجمالا وليس حصرا المهندسين والأطباء والعلماء وغيرهم من أصحاب الكفاءات العالية والشهادات الجامعية.

---

[3] مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب في أوروبا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2010. ص 174

[4] الاتحاد البرلماني العربي، مذكرة الأمانة العامة حول جوهر الأدمغة العربيّة. وضع سياسة واضحة لاستيعاب الكفاءات العربية والحد من هجرتها إلى الخارج، مجلة البرلمان العربي، العدد 82. على الموقع: http://www.arab-ipa.org/publications/journal/82/memobrain.html

كما يعرفها **"العربي"** بأنها تمثل الهجرة الدائمة للكفاءات أو الفئات الأكثر تعليما وتأهيلا، عادة خريجي التعليم العالي وما فوقه إلى خارج أوطانهم بحثا عن فرص أوسع في مجال تخصصاتهم أو عن بيئة مجتمعية أكثر جاذبية ومستوى معيشة أفضل لهم ولأسرهم.[5]

كما يعرف **"الياسزين"** هجرة الكفاءات بأنها: "نزوح حملة الشهادات الجامعية العلمية والتقنية والفنية، كالأطباء والعلماء والمهندسين والتكنولوجيين والباحثين والممرضات والاختصاصيات وكذا الاختصاصيين في علوم الاقتصاد والرياضيات والاجتماع وعلم النفس والتربية والتعليم والآداب والفنون والزراعة والكيمياء والجيولوجيا، ويمكن أن يشمل هذا التحديد الفنانين والشعراء والكتّاب والمؤرخين والسياسيين والمحامين وأصحاب المهارات والمواهب والمخترعين وشتى الميادين الأخرى، أي أصحاب الكفاءات والمهارات الجامعية العلمية والتقنية."[6]

كما تعتبر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية «OCDE»هجرة الكفاءات ظاهرة تشمل أيضًا خريجي الجامعات والكليات الّذين يذهبون إلى الخارج لفترة محدّدة من الزّمن للدراسة والتخصص وكذا الزائرين الّذين يمددون فترة زيارتهم وإقامتهم بالخارج.[7]

التعريف الإجرائي:

بناءً على التعريفات التي وردت بخصوص مفهوم هجرة الكفاءات العلمية نجد تعدد في المرادفات المرتبطة بهجرة الكفاءات العلمية بحيث تشمل على سبيل المثال: هجرة العقول، هجرة الأدمغة، نهب المعرفة، صيد الكفاءات، انتزاع الأدمغة، النقل المعاكس للتكنولوجيا.

لكن هذه المرادفات أو المفاهيم تصب في مفهوم واحد لهجرة الكفاءات وانطلاقا من التعريفات السابقة الذكر يمكن أن نعرف هجرة الكفاءات على أنها الانتقال الإرادي أو

---

[5] ميسون زكي فوجو، استراتيجيات التنميّة البشرية ودورها في الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة)، رسالة للحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، 2002. ص 27

[6] الياس زين، هجرة الأدمغة العربيّة، المؤسسة العربيّة للدراسات والنّشر، بيروت، 1972. ص13

[7] شيخاوي سنوسي، هجرة الكفاءات الوطنيّة وإشكالية التنميّة في المغرب العربي، دراسة حالة الجزائر 2010/1999. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسيّة، تخصص دراسات أورو متوسطية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان. 2011/2010. ص41

القسري للأفراد أصحاب الكفاءات والمهارات العلمية والتقنية والخبرات الفنية من دولهم الأصلية إلى دولة أخرى والمؤهلين تأهيلا جامعيا في مختلف الاختصاصات العلمية والفكرية، أو الراغبين في مواصلة دراستهم سواء كان هذا الانتقال من أجل الإقامة الدائمة أو بصفة مؤقتة وذلك بغية تحقيق الاستقرار المادي والاندماج في البنية الاجتماعية الاقتصادية والعلمية لمجتمع المهجر.

أنـــــمـــاط هـــجـــرة الكـــفـــاءات:

يمكن التمييز بين نمطين لهجرة الكفاءات وذلك حسب المتغير الجغرافي وهما:

I. **الهجرة الخارجية للكفاءات:** تشمل انتقال الكفاءات خارج الحدود الجغرافية لبلدانهم الأصلية وهو النمط الأكثر شيوعا بين الدول وتنقسم بدورها إلى فئتين:

أ-النمط التبادلي للكفاءات: يتمثل في تبادل الأفراد ذوي المهارات والكفاءات ما بين الدول، وعادة ما يتكون هذا النوع من التبادل بين الدول المتقدمة قصد التكامل المعرفي من جهة ثم العمل المشترك في مشاريع بحثية تحقيقا للمصلحة المشتركة في المجال المعرفي والمعلوماتي. غير أنَ هذا النمط من التبادل للكفاءات لا يقتضي الإقامة الدائمة بالبلدالمستقبل بل يكون محدَد بمدة التكامل والبحث وفقا للاتفاقيات بين الدول المصدرة والمستقبلة.

ب-النمط الاستنزافي للكفاءات:وهو النوع السائد بين الدول الناميةوالدول المتقدمةحيث تأخذ الهجرة بهذا المفهوم اتجاه واحد من المناطق الأقل نموًا والأكثر فقرًا إلى نظيرتها من الدول الأكثر نموًا وتقدمًا ومنه تكون المنفعة القصوى لصالح هذه الأخيرة.

كما يُطلق عليها البعض الجغرافيا العالميّة للأدمغة بمعنى عدم وجود تكافؤ في التوزيع ويكون ذلك بطبيعة الحال لصالح الدول المتقدّمة، حيث تكون وجهة الأدمغة إلى الدول الأكثر تقدُّمًا ويستقّر العديد منهم في الولايات المتحدّة الأمريكية وكندا.[8]

ويمكن في هذا المجال تحديد ثلاثة قطاعات تعاني أساسا من الاستنزاف وهي:

[8] **شيخاوي سنوسي، المرجع السابق. ص42**

1) **التعليم:** يهدف العديد من الطلبة إلى إكمال مسارهم الدراسي بمنطقة الشّمال بهدف تحسين والرفع من كفاءاتهم في اختصاصات معيّنة من أجل الحصول على شهادات عالية.
2) ***البحثالعلمي:*** وتتمثّل في الطلبة والباحثين من أصحاب الشهادات العليا (دكتوراه وماجستير) حيث تُبرز بعض التقارير أنّ عد كبيرمن الباحثين ينحدرون من دول الجنوب يشتغلون في الولايات المتحدة أوروبا واليابان، قد تصل نسبتهم إلى 50%وهو الأمر الّذي يُضاعف تمركز المعرفة والإنتاج العلمي شمالا. كما أنّ سويسرا لوحدها تستقطب 22,83%من الطلبة الأجانب بينما تنفرد الولايات المتحدة بنسبة 21,6%.
3) ***الصحة:*** تشكّل هجرة الأطباء والكفاءات المتخصصة هاجسًا كبيرًا وأمرًا ملفتا للانتباه حيث تفيد التقارير أنّ60%من الأطباء المكّونين محليًا في إفريقيا قد اتجهوا نحو دول الشمال خلال الثمانينات، وهو ما يجعل توزيع عدد الأطباء بالنسبة للكثافة السكانية منخفض جدّا (طبيب لكل 25000ساكن).

II. ***<u>النزيفالداخليللكفاءات:</u>*** يرتبط هذا النمط بقلة نشاط الكفاءات في أوطانهم، بسبب ميلهم إلى اعتماد أبحاثهم على المعرفة في حد ذاتها دون أن تهتّمبتنمية مجتمعاتها، وقد يسعى نشاطهم للحصول على امتيازات شخصيّة محدودة أو نتيجة لتهميشهممن قِبل الأنظمة القائمة ممّا ينتج عنه عزلتهم وابتعادهم عن ميدان البحث العلمي.[9]

المطلب الثاني: الاتجاهات المفسرّة لهجرة الكفاءات

يرى العديد من المهتمين بالبحث في مجال الهجرة الدولية وهجرة الكفاءات على وجه الخصوص أنّه لم يتّم التوصل بعد إلى بلورة نموذج نظري للظاهرة حيث يعتبر البعض أنّ موضوع الهجرة لم يُؤخذ بعين الاعتبار عند إعداد النظريات الاقتصادية ولا يوجد في الأصل نظريات للهجرة بالإضافة إلى أنّ أدبيات الهجرة الدولية تفتقر إلى النماذج النظرية المتعلقة بتحليل أسباب الهجرة وانعكاساتها، بيْد أنّ هذا لا ينفي وجود محاولات تفسيرية بهدف الوصول إلى اقترابات تمدنا بتفسير علمي لظاهرة هجرة الكفاءات، لذلك

[9] **شيخاوي سنوسي، المرجع السّابق. ص43**

اتّفق بعض الباحثين والمختصين على أنّ ظاهرة الهجرة هي نتاج تفاعل معقد لمجموعة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية، دينيّة وحتى نفسيّة. من هنا ظهرت مدرستين لتفسير ظاهرة هجرة الكفاءات: 1-مدرسة فردية. ومدرسة يمكن اعتبارها ظاهرة دولية.

- **المدرسة الفرديّة:** تنظر هذه المدرسة إلى ظاهرة هجرة الكفاءات من منظور فردي بالأساس، مؤدّاه أنّ هؤلاء الكفاءات متميزون عن غيرهم يبحثون عما يفيدهم في تحقيق ذاتهم فكريا ومهنيا بهدف ضمان عمل ومعيشة مريحة تكفل لهم حريّة التفكير وإمكانيّة الإبداع وتحدد هذه المدرسة الأسباب الأساسية لهجرة كفاءات الدول النامية فيمـايلي:[10]

1. تدني مستوى الدخل ومستوى المعيشة.
2. الإحباط العلمي والمهني الناتجان عن عدم توفير إمكانات البحث العلمي من الكتب والمجلات العلميّة، والمعدّات والأجهزة والوقت اللازم للبحث والبنيان المؤسسي للبحث العلمي والاتصال العلمي الدولي.
3. غياب أو تدني حرية الفكر والرأي والأسلوب العلمي لإدارة المجتمع.

كما تقدم المدرسة الفردية عوامل مساعدة على هجرة العقول تتمثل في:[11]

1. ضعف انتماء الكفاءات المهاجرة لحضارة بلد الأصل في مواجهة تأثير الحضارة الغربيّة السائدة.
2. ضعف علاقات الانتماء إلى بلد الأصل سواء على المستوى المجتمعي، كما يظهر في حالة الكفاءات التي تنتمي إلى أقليات مضطهدة مثلا أو على المستوى العائلي أو الشخصي، بما يتعلق بمدى تماسك العلاقات الاجتماعية.

غير أنّ ما يؤخذ على المدرسة الفرديّة تجاهل تفسيراتها العالمية والشمولية ظاهرة هجرة الكفاءات حيث تطال هذه الظاهرة الهجرة بين البلدان الغربية ذاتها كذلك فإن بعض نتائج دراسات تلك المدرسة تشكك في أهمية الأسباب الأساسية المذكورة، على سبيل المثال أظهرت إحدى الدراسات الميدانية الكبيرة الّتي تمّت بإشراف معهد

[10] **شيخاوي سنوسي، مرجع سابق. ص45**
[11] **ميسون زكي فوجو، مرجع سابق. ص35**

الأمم المتحدة للبحث والتدريب في عدد من الدول المرسلة و المستقبلة للكفاءات المهاجرة، إنّ متغير الدخل ليس بالأهمية الذي تبنته المدرسة الفردية فالدخل الفردي ليس أهم محددات قرار الهجرة، ولا ينتج عن ارتفاع معدل نمو الدخل القومي نقص في هجرة الكفاءات، بل إنّ عددا ليس بقليل من الكفاءات يتمكن أحيانا من الحصول على دخل حقيقي أعلى في بلد الأصل منه في بلد المهجر بالإضافة إلى أنّ ما تسوقه تلك المدرسة من أسباب مُساعدة لهجرة العقول، قد ترقى إلى حد اتهام تلك العقول بضعف الانتماء لأوطانها الأم وهو أمر يحتاج إلى وقفة تأمل وتدقيق.

- **مدرسة الاقتصاد السياسي:** تعتبر هذه المدرسة أنّ السبب الجوهري لهجرة الكفاءات والعقول يتمثل في الارتباط العضوي لدول العالم الثالث بمركز النظام الرأسمالي العالمي في دول الغرب المصنعة في إطار علاقة تخلف وتبعية ذات أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية، ويقوم هذا الارتباط على ثلاث دعائم هي:[12]

1) سوق دولية للكفاءات هي امتداد طبيعي يحمل معه مزايا فردية ضخمة لسوق العمل ببلدان الأصل.

2) خلفية المنافسة الفردية في الإطار الرأسمالي المشوه السائد ببلدان العالم الثالث، والّتي تدفع الفرد للسعي لتحقيق أعلى مستوى من الرفاه المادي الخاص.

3) نسق التعليم والتأهيل في بلدان العالم الثالث، والّتي تمثل تقليدًا أو صورة طبق الأصل لأنساق التعليم العالي في البلدان الرأسمالية المصنّعة، مما يهيئ كفاءات من النوع المطلوب للسوق الدولي بدلا من إنتاجه لكفاءات تتلاءم مع الاحتياجات الأساسية لبلدان الأصل.

المطلب الثالث: الأسباب المؤدّية إلى هجرة الكفاءات

إنّ دراسة أسباب هجرة الكفاءات تعتبر الأساس المنطقي لإيجاد الحلول والسياسات التي يمكن أن تتخذ للحد منها، أو مواجهة الآثار السلبيّة المترتبة عنها حيث تتعدد العوامل المتسببة في طرد الكفاءات ودفعها للهجرة إلى دول أخرى سواء كانت

[12] نادر فرجاني، هجرة الكفاءات من الوطن العربي في منظور استراتيجية لتطوير التعليم العالي. مقال على الموقع: www.4geography.com/vb/t491.htm

هذه الأسباب اقتصادية، سياسية، ثقافية، اجتماعية فكرية أو علمية، وتختلف أسباب هذه الظاهرة باختلاف الأقطار والأنظمة، وعليه فإنّ ما نسعى إليه من خلال هذا المطلب هو الوقوف على العوامل المشتركة بين هذه الدول، والتي أفرزت بشكل أو بآخر تخلي كفاءاتها عن أوطانهم.

➢ *العوامل الدافعة أو الطاردة لهجرة الكفاءات:*

تنحصر العوامل الطاردة في كل ما يعيق أو يؤثر سلبًا على عملية التطور الفكري والعلمي في المجتمع ممّا يدفع فئة العلماء وأهل الفكر إلى تبني قرار الهجرة، والانتقال إلى المكان الّذي يضمن لهم القدر الكافي من عوامل الاستقرار والمحفزات التي تجعل منهم أداة فعالة للنهوض بعملية التنمية في المجتمع، ويمكن حصر مجمل هذه العوامل سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو اجتماعية أو فكرية علمية فيمايلي:[13]

1. انخفاض مستوى الدخل وتدني المعيشة.
2. الإحباط العلمي والمهني العائدان لعدم توافر إمكانات البحث العلمي من كتب ومجلات علمية والمعدات والأجهزة.
3. غياب أوتدني حرية الفكر والرأي والأسلوب العلمي لإدارة المجتمع.
4. سفر أعداد من الطلاب إلى الخارج، إمّا لأنّهم موهوبون، بشكل غير اعتيادي[14] ويمكنهم الحصول على منح دراسيّة أو لأنّهم من عائلات غنيّة، وبالنتيجة يندفعون إلى التوائم مع أسلوب الحياة الأجنبيّة وطرقها حتى يستقروا في الدول الّتي درسوا فيها.
5. تكيّف كثير من طالبي العلم مع الحياة في الدول الأجنبيّة، ومن ثمّ زواجهم من الأجنبيات، وبالتالي إنجابهم للأولاد مما يضع المهاجر أمام الأمر الواقع فيما بعد، إذ يصعب عليه ترك عائلته لاعتبارات عديدة منها أنّ أولاده قد لا يستطيعون العيش في بلده الأصلي، وهم غير مستعدين لمصاحبته، كما أن كثيرًا من التشريعات التي تضع أمامه العراقيل في حالة رغبته العودة إلى البلد الأصلي، كما

[13] **ميسون زكي فوجو، مرجع سابق. ص35**

[14] **زبغنيو بريجينسكي، بين عصرين أمريكا والعصر التكنو إلكتروني. ترجمة محجوب عمر، دار الطليعة، بيروت، 1980. ص65**

أنه قد لا يمكن توفير امتيازات لعائلته كتلك التي كانت متوفرة لديه سابقا، ومع مرور الأيّام تنتهي لدى المهاجر فكرة العودة إلى الوطن الأصلي.[15]

6. اختلال نسق التعليم والتأهيل في بلدان العالم الثالث والتي تمثل نسخة طبق الأصل لأنساق التعليم في دول الغرب.[16]
7. إبعاد وتهميش الخبرات والكفاءات والاختصاصيين وذلك نتيجة للقمع الإداري الذي يمارسه بعض البيروقراطيين.
8. عدم الاهتمام بالأبحاث والدراسات العلميّة.
9. عدم احترام القدرات العلميّة والفنية والكفاءات التي ترغب صادقة في خدمة وتنمية وطنها.
10. عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي والإشكاليات التي تعتري بعض تجارب الديمقراطية، والتي تؤدي في بعض الأحيان إلى شعور بعض أصحاب الخبرات بالغربة في أوطانهم أو تضطرهم إلى الهجرة سعيًا وراء ظروف أكثر حريّة واستقرارًا.
11. حالة الركود في تطور القوى المنتجة والّذي وجد تعبيرًا له في بقاء وسائل الإنتاج في الصناعة والزراعة وغيرها دون تغيير.
12. صعوبة أو انعدام القدرة على استيعاب أصحاب الكفاءات الّذين يجدون أنفسهم إمّا عاطلين عن العمل، أو لا يجدون عملا يناسب اختصاصاتهم العلميّة في بلدانهم وعدم توفير التسهيلات المناسبة وعدم وجود المناخ الملائم لإمكانية البحث العلمي.[17]
13. قلة فرص العمل وانخفاض مستويات المعيشة، نتيجة لانخفاض الدخول بشكل كبير لدى غالبيّة السكان، بحيث أنّ تجميع متوسط دخل الفرد للدول المتخلفة في المتوسط يكون أقل من1/20 من متوسط الدخل في الدول الغنيّة.

---

[15] فاطمة زهرة فريحة، عوامل هجرة الكفاءات بالجزائر. من بحوث ندوة هجرة الكفاءات العربيّة الّتي نظمتها الأسكوا، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت. ص ص 156/155

[16] مصطفى عبد الله الكفري، هجرة الكفاءات العربيّة والتنميّة. الحوار المتمدّن، العدد 597. 2003/9/20

[17] عدنان فرحان الجوراني، مرجع سابق.

14. المعدلات المرتفعة للنمو السكاني، وما يصاحبه من أعباء الإعالة الاجتماعية، وبالتالي ارتفاع عدد الأشخاص غير المنتجين في المجتمع مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة حيث تشير بعض الإحصائيات إلى دخول 3ملايين عربي سوق العمل وأنّ عدد العاطلين في الدول العربيّة يصل إلى 14مليون (بنسبة 15 % من إجمالي قوة العمل).

15. هجرة العلماء والأطباء والمهندسين ذوي الكفاءات العلميّة العالية بصفة نهائيّة من بلدانهم إمّا لأسباب سياسية أو لعدم تناسب تكوينهم المهني مع حاجات السوق في بلدانهم الأصليّة (ضيق الفرص)، أو قد يكون لعوامل خارجية تتعلق بالإغراءات ونوعية الحياة والفرص المتاحة، حيث أنّ الدول المتقدمة تستطيع استقطاب الجهود التنموية، وعوامل الإنتاج القابلة للانتقال لتوفر الخبرات ورؤوس الأموال والبنية التحتيّة الاقتصادية والاجتماعية المتطورة، وارتفاع الدخول وعوائد عوامل الإنتاج واتساع السوق.[18]

16. الدافع النفسي والمتمثل في الرغبة لدى المهاجرين المحتملين في اقتفاء النماذج السابقة من المهاجرين وإعادة التجارب مع شدّة الإحباط الّذي يعانونه من جراء تعسف الإدارة والقوانين في بلدانهم الأصليّة، الأمر الذي ينتج عنه واقع مزر يعيشه الفرد وتغذيه أحلام الهجرة من خلال الوسائط الإعلاميّة المتعددة.[19]

➢ ***العوامل الجاذبة للكفاءات العلميّة في البلدان المستقبلة:***

تمثل هذه العوامل النوع الثاني من عوامل هجرة الكفاءات، وهذا النوع لا يقل أهميّة عن النوع الأوّل لأنّه إذا ما توافرت العوامل الطاردة ولم تتوافر العوامل الجاذبة فلن تكون هناك هجرة، ومن البديهي أن تكون عوامل الجذب أو الأسباب الجاذبة لهجرة العقول هي الوجه الآخر لعوامل الطرد بمعنى أنّه يمكن القول بأنّ عوامل الجذب للعقول إلى الخارج ما هيّ إلا صورة عكسيّة لعوال طردها من وطنها الأصلي.

---

[18]سهام حروري، الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي. مجلة المفكّر، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة. ص ص 347/346

[19]مانع فاطمة، خبازي فاطمة الزهراء، مداخلة بعنوان "هجرة الكفاءات العلميّة وآثارها على التنميّة الاقتصادية في البلدان النامية". ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربيّة في الاقتصاديات الحديثة، يومي 14/13 ديسمبر 2011، جامعة الشّلف. ص5

وفيما يلي بعض من هذه العوامل الّتي تعمل على جذب الكفاءات العلميّة:[20]

1) الريادة العلميّة والتكنولوجيّة للبلدان الجاذبة ومناخ الاستقرار والتقدم الّذي تتمتع به هذه البلدان.
2) توفر الثروات المادية الضخمة التي تمكنها من توفير فرص عمل هامة ومحرزة ماديًّا تشكل إغراءً قويًا للاختصاصيين.
3) تعمل الدول الرأسمالية المتقدمة على تهيئة المحيط العلمي الأكثر تقدمًا والّذي يحفز على مواصلة البحث والتطوير وزيادة الخبرات حيث أنّ ظروف العمل في البلدان المتقدمة وسيلة لتحقيق الطموحات العلميّة بما تُوفره من فرص للبحث العلمي ووسائله المختلفة.
4) الفوارق في الأجور والخلل الديمغرافي على المستوى العالمي يعد من بين العوامل المحفّزة والمؤثرة في طبيعة الهجرة، بسبب ارتفاع الإنجاب في الدول النامية وارتفاع نسبة المسنين في الدول المتقدمة والفوارق القائمة في سوق اليد العاملة الناجمة عنه.
5) انخفاض نسبة العقول العلميّة في الدول المتقدمة صناعيًا بسبب انخفاض نسب الولادة وعدد المتخصصين في الفروع العلميّة والتقنية مما يجعلها تبحث عن عقول وكفاءات أجنبيّة وتقدم لها الإغراءات الماديّة لملء هذا الفراغ وبخاصة في السنوات الأخيرة حيث وصلت غالبية الدول المتقدمة إلى مستوى دون النمو السكاني الصفري، بينما يسير هذا المعدل في دول العالم الثالث في الاتجاه المعاكس.[21]
6) إتاحة الفرص لأصحاب الخبرات في مجال البحث العلمي والتجارب الّتي تثبت كفاءاتهم وتطورها من جهة وتفتح أمامهم آفاقًا جديدة أوسع وأكثر عطاءً من جهة أخرى.[22]

[20] مجلة البرلمان العربي، مذكرة الأمانة العامة حول جوهر الأدمغة العربيّة وضع سياسة واضحة لاستيعاب الكفاءات العربيّة والحد من هجرتها إلى الخارج. المؤتمر العاشر للاتحاد، الخرطوم، 9-2002/2/11.

[21] ليسترثرو، مستقبل الرأسمالية. ترجمة فالح عبد القادر حلمي، من منشورات بيت الحكمة، طبع شركةالسرمد، 2000. ص204

[22] عبد الرحمن منذر، الفجوة المعرفية بين الشّمال والجنوب، الدار الدولية للنّشر والطباعة، بيروت، 2002. ص126

7) آثار الإعلام المرئي حيث لا يمكن إنكار تأثير الإعلام الّذي يقوم بتقديم أو إظهار أوروبا على أنّها جنّة النعيم الّتي تمطر الأموال مدرارًا، فالثورة الإعلامية جعلت سكان العالم حتى الفقراء منهم يستطيعون اقتناء الهوائيات الّتي تمكنهم من العيش عبر المئات من القنوات في عالم سحري يزرع فيهم الرغبة في الهجرة.[23]

8) اعتماد الترقيّة والترفيع بالدرجة الأولى على البحث المُنتَج والكفاءة الفرديّة.

9) توفر الحريّة السياسيّة والاجتماعية في البلدان المتقدمة الغربيّة أكثر منها في بلدان العالم النامي.

10) المستوى المعاشي الجيّد الّذي يحققه الفرد والضمانات الاجتماعية وخدماتها ووسائل الاستهلاك والرفاه المادي وتسهيلاته.[24]

11) الاهتمام بتطوير التعليم والبحث العلمي ومنح الحوافز الكافية للبحث والتطوير.

12) وجود أنظمة تعليمية حديثة ومتطورة.

13) التشجيع الّذي تمنحه الدول المتقدّمة لجذب الكفاءات من توفير الموارد الماليّة الضخمة الّتي تمكنها من توفير فرص عمل مجزية.[25]

المبحث الثاني: إطار مفاهيمي حول التنميّة

ظهر الاستعمال الأوّل لمصطلح التنميّة في علم الاقتصاد وذلك للتعبير عن أحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في المجتمع، وقد ظهر بشكل أساسي بعد الحرب العالمية الثانية، لينتقل بعد ذلك مفهوم التنمية إلى حقل السياسة بداية الستينات، ثمّ تطور ليشمل العديد من الحقول المعرفيّة لتتعدد حوله المفاهيم: التنميّة الثقافيّة، التنميّة الاجتماعيّة، التنميّة البشريّة.

وبعد أن أصبحت العديد من الدول تعاني التخلف نتيجة الحرب العالميّة الثانية، بحيث أصبحت هذه الدول تفكر بجديّة في الخروج من وضع التخلف واللحاق بركب

[23] بن حمادي عبد القادر، هجرة الكفاءات العلميّة المغاربيّة بين الإجراءات الأمنية وخيارات التنميّة. مجلة المفكر، العدد السادس. ص132

[24] مجلة النّبأ، الهجرة العلمية واستنزاف الكفاءات. العدد 57

[25] مانع فاطمة، خبازي فاطمة الزهراء. مرجع سابق. ص6

العالم المتقدِّم، خاصة بعد حصولها على استقلالها السياسي حيث أصبح الاهتمام بمفهوم التنمية يأخذ حيِّزا كبيرًا من مجمل اهتمامات هذه الدول خاصة والمجتمع الدولي على العموم. سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفهوم التنميّة وأبعادها ومن ثمّ مستلزماتها سعيًا منّا إلى تسليط الضوء على هذا المفهوم من أجل فك اللُّبس بينه وبين مفاهيم مشابهة له.

المطلب الأوّل: مفهوم التنميّة

يُعد موضوع التنميّة من المواضيع الهامّة الّتي تشغل اهتمام الكثير من المفكرين والباحثين والقادة السياسيين في مختلف الدول، خاصة الناميّة منها وذلك لأهميّة هذه العملية في إحداث التطور وتحقيق الانتقال النوعي والكمي للمجتمع من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوبة.

وقبل التطرق إلى مفهوم التنمية لابُّد من تحديد الإرهاصات الأولى لظهور هذا المصطلح وتحديد أهم الظواهر الّتي أدت إلى بروز أهميّة التنميّة.

شاع مصطلح التنميّة غداة الحرب العالمية الثانيّة، وقد استخدم للدلالة على المشكلات الّتي تعانيها الدول الّتي أخذت في الحصول على الاستقلال السياسي، المؤسِف أنّ هذا المصطلح قد ظهر أوّلاً في الغرب من خلال الكتابات والمقالات الّتي أصدرها في الغالب مؤلفون غربيُّون، ولم يظهر في الدول أو عند الشعوب الّتي تحتاج إلى تنمية فعلاً وحقيقةً إلى التنميّة.[26]

وكان الهدف من هذه الكتابات تبيان الطريق لشعوب العالم الثالث نحو بناء دولها أو كما يقول د. "إسماعيل صبري عبد اللّه" أحد المفكرين المصريين في شؤون العالم الثالث:" طريق محاكاة الغرب الرأسمالي في أقصر وقت لسد الفجوة بين الدول الّتي اكتملت تنميتها (Développed) وتلك الّتي ما زالت دون التنميّة (Underdévloped)"وفي كل الكتابات الّتي ظهرت في الغرب حول التنميّة في العالم الثالث نجد خطًّا منسقًا يحاول القول أنّ الحضارة الغربيّة أو بالأحرى الطريق الّذي سلكته الدول الغربيّة هو الطريق الوحيد والسليم الّذي يجب على دول العالم الثالث أن

[26] مشورب إبراهيم، إشكالية التنميّة في العالم الثالث. دار المنهل اللُّبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2006. ص19

تسلكه لكي تصل إلى ما تريده من تقدُّم وتطوُّر والدليل على صحة هذا الطريق هو ما وصلت إليه الدول الغربيّة من نجاحات وانتصارات في مختلف المجالات.[27]

كما أنّ أول اهتمام لموضوع التنمية يعود إلى النشأة الأولى لعلم الاقتصاد على يد الاقتصادي الشهير "آدم سميث" في كتابه " بحوث حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم" حيث تكلّم فيه عن النُّمو والتطور الاقتصادي بما يشبه التنميّة إضافة إلى أنّه قدّم جملة من العناصر الكفيلة بإحداث التنميّة، تتمثل أساسًا في إحداث تغيرات هيكلية، وتقدم تقني وسياسة للتراكم وسياسة اقتصادية تقوم على أساس تحقيق النشاط الاقتصادي وكان المنطلق الأساسي لعلم الاقتصاد في تلك الآونة، موجهًا بصورة رئيسيّة حول ما أسموه الباحثين بشروط التوازن الثابت، خدمة للطبقة البرجوازيّة الصاعدة وما إن انتصرت هذه الطبقة حتى أهمل علم الاقتصاد الغربي قضية التخطيط والتنميّة وحاول البحث عن نموذج للتوازن الساكن والّذي هو في جوهره رفض للتطور والتغيير.[28]

غير أنّ فكرة التنميّة عادت للظهور لأوّل مرة سنة1944، في تقرير اللجنة الاستشارية للتعليم في بريطانيا عن التربيّة الجماهيرية، وتقوم الفكرة الأساسيّة في هذا التقرير، على أنّ الاهتمام بنسق المجتمع القومي يجب أن ينطلق من الاهتمام بأنساق المجتمعات المحليّة، وذلك من خلال تعليم أبناء هذه المجتمعات وتنمية قدراتهم على توجيه مسار التغير الاجتماعي والاقتصادي، وتزودهم بمجموعة من المهارات اللازمة.

ويتضح من هذا العرض التاريخي لتطور هذا المفهوم في إنجلترا أنّه نشأ ونما في إطار فكر استعماري، حرص باستمرار على استبعاد مفاهيم التغيير الثوري في علاقات الإنتاج أو بناء القوة، كما حرص على تجزئة عملية التنميّة بجعلها حركة محلية منفصلة عن البناء القومي، ولا تنبثق عن تخطيط سيادي وفي دوائر الأمم المتحدّة فقد ظهرت فكرة تنمية المجتمع لأوّل مرة في سنة1950.

حيث اتخذ المجلس الاجتماعي والاقتصادي في مايو1955 قرارًا باعتبار منهج المجتمع وسيلة للتقدم الاجتماعي في المجتمعات النامية والاقتصادية، وقد صدر أوّل تعريف لهذا

---

[27] مشورب إبراهيم، المرجع السّابق. ص ص 21/20

[28] نبيل السّمالوطي، علم اجتماع التنميّة دراسة في اجتماعيات العالم الثالث. دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية، 1996. ص146

المفهوم في أول دراسة سنة1955 يذهب إلى أنّ عملية تنمية المجتمع هي: "العملية المصممة لخلق ظروف التقدُّم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، عن طريق مشاركة الأهالي إيجابيًا في هذه العمليّة وبالاعتماد الكامل على مبادرات الأهالي بقدر الإمكان."[29]

ا. الظواهر الّتي أدّت إلى بروز أهميّة التنميّة:

إذا عدنا إلى تطور أهميّة التنمية الاقتصادية في بلدان العالم الثالث، نجد أنّ هذه الأهميّة ابتدأت تبرز بشكل جدي بعد الحرب العالمية الثانية، أي مع النهوض العاصف لحركة التحرر الوطني في الدول المتخلفة والمستعمرة، وقبل ذلك لم تكن قضايا التنميّة الاقتصاديّة تطرح في الفكر بهذا الشكل الملّح والجدّي وبخاصة في الفكر الاقتصادي الغربي، ويرجع السبب في ذلك إلى أنّ الفكر الاقتصادي عامّة، كان يعتبر التنمية وقضايا التطور الاقتصادي من الأمور العفوية، الّتي تتحقق بصورة آلية أو من تلقاء نفسها ومادام الأمر كذلك فما من حاجة لتوجيه اهتمام خاص إلى القضايا المتعلقة بالتطور الاقتصادي.

لقد برزت في التطور العالمي عدّة ظواهر أخذت تمارس تأثيرًا كبيرًا في اتجاه وضع برامج تنموية للاقتصاد الوطني في البلدان الرأسماليّة المتقدِّمة.

الظاهرة الأولى:تتجسد في النجاحات العظيمة الّتي حققها الاقتصاد الاشتراكي في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، ومن ثمّ في البلدان الأوروبية الاشتراكية بعد الحرب العالميّة الثانية.

لقد أثبتت هذه النجاحات صحة مفهوم التنميّة الاقتصادية على أساس التخطيط والبرمجة وبذلك دخل التخطيط كعامل أساسي لكل تنمية اق، اج، والمؤشر الكبير الّذي لا يمكن تجاهله لهذه النجاحات الباهرة يتجسد في انتقال روسيا من بلد رأسمالي متخلف إلى بلد صناعي متطور يحتل المركز الثاني في العالم والمركز الأوّل في بعض الفروع الاقتصاديّة. إنّ هذا النمو السريع للبلدان الاشتراكية الّذي أنجز في فترة زمنيّة قصيرة

[29] **عبد السّلام عبد اللاّوي، دور المجتمع المدني في التنميّة المحلية بالجزائر. دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2010. ص49**

شكّل السبب الرئيسي الّذي أحدث انقلابًا في الفكر الاقتصادي المعاصر وبخاصة في اتجاه تعاظم الاهتمام بقضايا التنميّة الاقتصادية على أساس التخطيط والدور القيادي والأساسي للقطاع العام في العمليّة التنموية.[30]

الظاهرة الثانية:تتجسد في التناقضات البنيوية للرأسماليّة كنظام اجتماعي، اقتصادي هذه التناقضات الملازمة للرأسماليّة تُولِد بالتأكيد أزمات دوريّة على الصعيد الاقتصادي (التضخم) وانعكاس هذه الأزمات في المجال الاجتماعي (البطالة)، إنّ الأزمة الاقتصادية(1929-1932) قد هزّت أركان النظام الرأسمالي حيث مسّت كل الدول الرأسمالية المتطورة، كما وأنّ احتدام التناقضات الرأسمالية قد رافقه نشوء نظريات تنموية مختلفة حول إمكانية الخلاص من هذه التناقضات ضمن إطار النظام الرأسمالي بالذات، وهذه النظريات كثيرة ومتعددة بحسب كثرة وتعدد مختلف التناقضات الرأسمالية.

الظاهرة الثالثة:تتجسد في النهوض العاصف لحركة التحرر الوطني وتخلص عشرات البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة من السيطرة الاستعماريّة المباشرة وحصولها على الاستقلال السياسي فقيام دولة غنيّة مستقلّة يسودها التخلف الاقتصادي والاجتماعي طرح بشكل ملّح قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعيّة حتى أصبحت أهم قضيّة تقف أمام تطور البلدان المتخلفة بعد الاستقلال السياسي.

إنّ الاستقلال السياسي للبلدان المتخلّفة ومن ثمّ النجاحات في ميدان التنميّة الاقتصادية يعمقان الأزمة داخل الدول الرأسمالية المتطورة، لأنّ النمو الاقتصادي السليم والمبني على أساس قاعدة ماديّة إنتاجية قويّة يؤدي إلى فك وإضعاف التبعية الاقتصادية لهذه البلدان بالدول الرأسماليّة المتطورة وبالتالي إقفال أو تقليص حجم الأسواق أمام تصريف منتوجاتها.

من هنا يجب الربط بين مهام التنمية في البلدان المتخلّفة وبين تعارضها مع مصالح الدول الرأسمالية المتطورة، ومن هنا كذلك يمكن فهم أنّ معظم نظريات التنمية الغربيّة

[30] **طلال البابا، قضايا التخلف والتنميّة في العالم الثالث "في المنهج". دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1986. ص75**

للبلدان المتخلّفة تصبُّ جميعها في مصلحة التطور الرأسمالي وتغلغل الرأسمال الأجنبي في اقتصاد بلدان العالم الثالث وتشديد التبعية الاقتصادية وبالتالي السياسية.[31]

II. *تطور مفهوم التنميّة:*

كان جوهر التنميّة بعد الحرب العالميّة الثانية يتمثل في النمو السريع للدخل، حيث تؤكد أدبيات التنميّة على جانب النُّمو وأصبح مؤشر الدخل يُستخدم بكثرة للتعبير عن التنميّة لأنه يأخذ قدرة لمجتمع على زيادة الإنتاج بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان، وأنّ معدل نمو الدخل الحقيقي يقيس بشكل عام التحسن في مستوى المعيشة. خلال عقد الستينات تغيَّر مفهوم التنمية إذ أنّ مظاهر التخلف الاقتصادي استمرت حتى بعد نيل البلدان النامية استقلالها، وبعد أن حققت معدلات عالية نسبيًا في الناتج القومي كشفت التجارب العمليّة قصور مفهوم التنميّة التقليدي الّذي ظهر في الدول المتقدّمة والّذي يحصر مفهوم التنميّة في مجرد النمو الاقتصادي السريع، وذلك بسبب استمرار مشكلات البطالة والفقر وسوء توزيع الدخل.

كما أنّ النمو السريع الحاصل في بعض الدول لم يساعد على تحسين وضعها في النظام الاقتصادي العالمي، ومن ناحية أخرى استطاعت دول نامية لم تشهد سوى معدلات متوسطة في النُّمو في الدخل أنْ تحقق تقدُّمًا لا بأس به في عدد من المجالات المتصلة بإشباع الحاجات الأساسية، ومن هنا تحول مفهوم التنميّة من النمو الاقتصادي فحسب إلى الحد من التفاوت في الدخل وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وإزالة الفقر وتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الأساسية إلى جانب النُّمو الاقتصادي.[32]

لقد برز مفهوم التنميّة ***"Développement"*** بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معيّن، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة الّتي تكفل إشباع تلك

---

[31] طلال البابا، المرجع السّابق. ص76

[32] بسيوني جابر أحمد، مهدلي محمد محمود، التنميّة الاقتصادية (مفاهيم، نظريات، تطبيقات). دار الوفاء للنّشر والطباعة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2012. ص ص45/44

الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، ثمّ انتقل مفهوم التنميّة إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن20، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطير البلدان غير الأوروبيّة تجاه الديمقراطية، وظهر ما يسمى بالتنمية السياسية* وتطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية.

III. *بعض التعاريف المقدمة لمفهوم التنميّة:*

مفهوم التنميّة في اللُّغة العربية يشتق من لفظ "نمى" بمعنى الزيادة والانتشار، أمّا لفظ النُّمو من "نما، ينمو، نماء" فإنّه يعني الزيادة.

أمّا المعنى الإنجليزي للتنميّة ***"Développement"*** فإنّه يعني التغيير الجذري للنِّظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وذلك وفق رؤية جماهير الشعب وثقافته ومصالحه الوطنيّة بالضرورة.[33]

أ. **تعريف *الأمم المتحدة للتنميّة:*** **"**أنّها مجموع الوسائل والطرق الّتي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة بغية تحسين مستوى الحياة في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها ومساعدتها على الاندماج في الحياة القومية والمساهمة في تقدُّمها بأقصى قدر مستطاع.**"**[34]

ب. **تعريف *د. إبراهيم العيسوي* للتنميّة: "**أنّها تتمثل في تلك التغيُّرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدّولة، وفي العلاقات الّتي تربطها بالنّظام الاقتصادي الدولي الّتي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية.**"**[35]

ت. **كما تُعرّف *التنميّة* على أنّها: "** عملية انبثاق وتفجير للإمكانيات الكامنة للأفراد والجماعات وذلك من أجل خلق وضع أفضل للفرد والمجتمع بما يكفل العيش

---

[33] طشطوش هايل عبد المولى، المشروعات الصغيرة ودورها في التنميّة. دار الحامد للنّشر والتوزيع، عمّان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012. ص ص 29/28

[34] وفاء معاوي، الحكم الرّاشد كآلية للتنميّة المحلية في الجزائر. مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010/2009.

[35] إبراهيم مشورب،التخلُّف والتنميّة "دراسات اقتصادية". دار المنهل اللُّبناني، بيروت، لبنان، 2009. ص164

الكريم، لذا فإنّ التنمية عملية تعتمد اعتمادًا قويًّا على التخطيط العلمي المدروس والمُمَنهج لكي تصل البرامج المُعدة من أجل التنمية إلى أهدافها."[36]

من خلال ما تقدم نخلص إلى القول أنّ مفهوم التنميّة أخذ يحظى باهتمام المفكرين وقادة الرأي ورجال السياسة والمنظمات الدولية والإقليمية لما لهذه القضية من ارتباط بمسألة السِّلم والأمن الدوليين، فالتخلف وما ينتج عنه من فقر وجوع ومرض لا يُولد إلاّ الحروب والثورات وعدم الاستقرار. فلم تعد التنميّة قضية داخلية تخص دولة بذاتها يعود إليها البحث عن حلول من أجل معالجة أزماتها الاقتصاديّة والاجتماعية والسياسية وغيرها، وإنّما أصبحت قضية تخص الدول جميعًا وكل مَن يهمه مصير العالم ومستقبله وكل طرف يطرح الحلول الّتي تتلاءممع مصالحه واستراتيجياته.

لذا نجد العديد من التعاريف الخاصة بهذا المفهوم غير أنّ جميع هذه التعاريف تصب أو تُجمِع على أنّ التنمية عملية مخطط شامل يركز على عملية تغيُّر اجتماعي واقتصادي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه وتسعى لإقامة بناء اجتماعي جديد يمكن عن طريقه إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتحقيق الرفاهية والسعادة لأبناء المجتمع والعمل على إزالة العقبات والمعوقات الّتي تقف حائلا دون تحقيق التنمية الاقتصادية ومعالجة المشكلات والسلبيات الّتي تصاحبها، فهي في الأساس عملية تستهدف النهوض بالمجتمع إلى وضع أفضل مما هو عليه في كافة جوانب النشاط الإنساني الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي...إلخ بقصد تحسين مستوى حياة الفرد والمجتمع في المجالات المُشار إليها وفق تخطيط علمي مدروس.

المطلب الثاني: خصائص التنميّة ومستوياتها

يُعد موضوع التنمية من المواضيع الهامّة الّتي تشغل اهتمام الكثير من المفكرين والباحثين والقادة السياسيين في مختلف الدول خاصة النامية منها، وذلك لأهميّة هذه العملية في إحداث التطور وتحقيق الانتقال النوعي والكمي للمجتمع، حيث

[36] **طشطوش هايل عبد المولى، مرجع سابق. ص29**

نجد أنّ لهذه التنميّة مجموعة من الخصائص تتميز بها سنحاول التطرق إليها من خلال هذا المطلب.

1. **خاصية الشمولية:**فالتنميّة تغيُّر شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي وإنّما أيضًا الثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي، ومن هنا نجد أنّ التنميّة تتضمن التحديث ***"Modernisation"*** والّذي يشير إلى إضعاف دور العادات والتقاليد غير العلميّة في اتخاذ القرارات وزيادة دور المعرفة العلمية. كما تتضمن التنميّة الالتزام بالجانب الأخلاقي، بمعنى أنّ التنميّة لها أسس وقواعد مبنية على المشاركة في تنظيم أسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي بصفة كلية وشاملة بمعنى على جميع المستويات وغير منحصرة على جهة أو جزء معيّن.
2. حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزّمن وهذا يوحي بأنّ التنميّة عملية طويلة الأجل، الغاية منها ضمان سيرورة وديمومة تحسين أوضاع المجتمع على أساس الوسيلة الإيجابيّة في ترقية وضمان ومواصلة المسيرة للأجيال المُقبلة.[37]
3. حدوث تحسُّن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة (التخفيف من ظاهرة الفقر) فلقد لوحظ في فترة الخمسينات والستينات من هذا القرن أنّه بالرّغم من أنّ كثيرًا من الدول النامية قد حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة إلاّ أنّ النصيب النسبي من الدخل لطبقة الفقراء فيها كان في تناقص مستمر.
4. ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدّمة للأفراد حيث أنّ مفهوم التنميّة يتضمن ضرورة تدخل الحكومة للتحكم في نوعية بعض السِّلع والخدمات المقدمة للأفراد بحيث تضمن لهم الحصول على حد أدنى من الدخل الحقيقي في صورة عينيّة كدعم الغذاء الأساسي وتحسين مستوى العناية الصحيّة.
5. تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجيّة بطريقة تراكميّة، فهناك عدد كبير من البلاد النامية تتخصص في إنتاج المنتجات الأولية كالمنتجات الزراعية والمعادن والبترول الخام ثمَّ تقوم بتصديرها للبلاد المتقدمة على أن تستورد احتياجاتها من

[37] حسن محي الدِّين، الدولة والتنميّة في إطار العولمة. (تحليل صوسيولوجي لأزمة التنميّة العربيّة ودور الدولة في تجاوزها)، دار مجدلاوي للنّشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2004. ص17

المنتجات الصناعية من هذه البلاد. ولا شك أنّ هذا الهيكل الإنتاجي الذي يحتل فيه الإنتاج الأولي نسبة كبيرة الإنتاج الصناعي نسبة منخفضة يؤدي لاستمرار البلاد النامية تابعة للبلاد المتقدِّمة في حصولها على أهم عناصر التنميّة والمتمثلة في رأس المال المادي كالأدوات والآلات والمعدات الإنتاجية والتكنولوجيا.

وحتى تتمكن البلدان النامية من تقليل التبعية للخارج في تسيير حركة التنمية لابدّ أن تغيِّر هيكل الإنتاج بحيث تزيد من النّصيب النسبي للإنتاج الصناعي وتقلل من النّصيب للإنتاج الأوّلي. ولعل السبب في ذلك هو أنّ التقدُّم في المجال الصناعي يساعد المجتمع على زيادة طاقته الإنتاجية بصورة ذاتية.[38]

أمّا فيما يتعلق بمستويات التنميّة نجد أنّ هناك مستويين: **(مستوى وطني، مستوى محلي)**

1. ***التنميّة الوطنية:*** ***"Développement National"*** بمعنى اتخاذ الدولة اتجاه كامل لتحقيق التنميّة الشاملة في مختلف القطاعات والأنشطة الإنتاجية والخدماتيّة مثل: الزراعة، الصناعة، الصحة، التعليم، ... حيث نجد أنّ برامج التنميّة تستهدف خلق ظروف التقدُّم من خلال العمل بثلاث أبعاد أساسيّة تتمثل في:

-البعد الأوّل: يتضمن تحقيق الإصلاحات الماديّة في مجالات الطرق، الإسكان .....إلخ -البعد الثاني: يتضمن الأنشطة الوظيفيّة في مجالات الصِّحة والترقية والتعليم.....إلخ

-البعد الثالث: يتضمن العمل الاجتماعي ويُقصد به تطبيق برامج الحوار الديمقراطي والمنافسة الجماعيّة لتحديد الحاجات والمشكلات ورسم خطط العلاج حيث تشكل هذه الأبعاد الثلاث الإطار العام للعمل الإنمائي في المجتمعات.[39]

2. ***التنميّة المحليّة:*** ***"Développement Local"*** تسمى أيضا بتنمية المجتمع المحلي ويُقصد بها العمليات الّتي يمكن من خلالها تنسيق وتوحيد جهود سكان

[38] **محي الدّين حسن، المرجع نفسه. ص ص 26/25**
[39] **وفاء معاوي، مرجع سابق. ص55**

المحليات مع السلطات الحكوميّة قصد تحسين مستوى الأحوال الاجتماعيّة والاقتصاديّة لتلك المجتمعات المحليّة والإسهام في تنميتها.[40]

كما تُعتبر التنميّة المحلية بأنّها تلك العمليّة الّتي تتظافر فيها جهود الأهالي مع جهود السُّلطات الحكوميّة لتحسين الظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة للمجتمعات المحليّة والعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم وتمكنها من الاسهام في التقدُّم القومي، كما أنّها تعد حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشيّة للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابيّة لهذا المجتمع وبناءً على مبادرة المجتمع إذا أمكن ذلك فإذا لم تظهر المبادرات تلقائيًّا، تكون الاستعانة بالوسائل المنهجيّة لبعثها واستشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسيّة فعالة لهذه الحركة.[41]

وبما أنّ التنميّة هي كل متكامل يهدف إلى تقويّة مواهب المواطن وتعزيز حريته، والقضاء على التحديات الّتي تواجهه وتسهيل الحصول على الحاجيات الأساسية وفق مشاريع مبرمجة واقعيّة، تعمل على استشارته أو مشاركته في الإنجاز أو المحافظة عليها، ومن هنا فإنّ التنميّة المحليّة تشمل كل القطاعات وتمس الإنسان والمحيط.[42]

وفي إطار الحديث عن التنميّة دائمًا فإنّه من الضروري التطرق أو الإشارة إلى بعض المفاهيم ذات الصلة بمصطلح التنميّة وذلك بغرض توضيح مفهوم التنميّة بدقة أكبر.

1. ***<u>التنميّة والنُّمو:</u>*** هناك عدّة تعاريف لمصطلح **النُّمو** منها يُعتبر أنّه الزيادة المستمرة في السِّلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معيّن، غير أنّه هناك من ينظر **للنُّمو** على أنّه عملية تلقائية تحدث دون تدخل من جانب الإنسان، أمّا **التنميّة** فتشير إلى النّمو المتعمّد الّذي يتم عن طريق الجهود المنظمة الّتي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معيّنة، ومن هنا يمكن التمييز بين **النّمو والتنميّة** حيث مصطلح **التنميّة** يتمثل في مدى تدخل الإنسان في إحداث التطوير أو التغيير أو التنمية بينما **النّمو** يعني ترك التقدُّم

---

[40] شفيق محمد، <u>التنميّة والمشكلات الاجتماعية</u>. الاسكندريّة، المكتب الجامعي الحديث، 1999. ص20
[41] رشيد أحمد عبد اللّطيف، <u>أساليب التخطيط للتنميّة</u>. المكتبة الجامعيّة، الإسكندرية، 2000. ص19
[42] وفاء معاوي، مرجع سابق. ص56

الاجتماعي والاقتصادي لعفوية الظروف دون اتخاذ تدابير معتمدة بصورة أو بأخرى.[43] **النّمو** يعني حالة التقدُّم أو الزيادة في الناتج القومي ومتوسط الدخل الفردي، أمّا **التنميّة**فتعني التحولات الحاصلة في هيكل الاقتصاد والدولة ومواقع القوى الاجتماعيّة والسياسية وكذلك مجالات الحياة الأخرى ممّا يجعل مصطلح التنميّة أشمل وأعم من مصطلح **النُّمو**.

2. ***التنميّة والتخلُّف:*** لقد احتلّت قضية **التخلُّف**مكانًا بارزًا من جانب المفكرين الاجتماعيين منذ نهاية الحرب العالميّة الثانية، باعتباره أكثر المسائل خطورة، حيث نجد عالم غنّي متقدم يتمتع بالقوة والسيطرة والنفوذ وعالم فقير متخلّف يعيش في ظروف الفقر والتبعية والحرمان، وقد خلصت بحوث علم الاجتماع إلى أنّ عبور فجوة التخلُّف يتوقف على نجاح التنميّة في تلك المجتمعات.[44]

المطلب الثالث: أبعاد التنميّة ومستلزماتها

ا. *أبعاد التنميّة:*

باعتبار التنميّة عملية متكاملة تشمل جميع الجوانب سواء كانت اقتصادية أو اجتماعيّة...إلخ نجد العديد من الدراسات الأكاديمية تناولت أبعاد التنمية والّتي يمكن إيجازها فيما يلي:

أ. ***التنمية الاقتصادية:*** تُعرّف على أنّها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدُّم، على أنّ هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي، وإحداث تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعيّة السِّلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء. كما أنّها تعتبر العمليّة التي بموجبها تستخدم دولة مواردها المتاحة لتحقيق معدّل سريع للتوسع الاقتصادي يؤدي إلى زيادة

[43] شفيق محمد، المرجع نفسه. ص 18
[44] وفاء معاوي، مرجع سابق. ص56

مطردة في دخلها القومي وفي نصيب الفرد من السِّلع والخدمات، وتتطلب هذه التنميّة التغلب تدريجيًا على المعوقات الاقتصادية وتوافر رؤوس الأموال.[45]

ب. ***التنمية الاجتماعية:*** هي الجهود التي تُبذل لإحداث سلسلة من المتغيّرات الوظيفيّة والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزياد قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحريّة والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدّل النُّمو الطبيعي. فهي التي تجعل الإنسان يحس بالمجتمع كلّه وكأنّه أسرة واحدة بل كأنّه جسد واحد وتهدف هذه التنمية إلى القضاء على الفقر المدقع وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لإدماجها في عمليّة التنمية وتشجيع التكاملالاجتماعي القائم على تعزيز جميع حقوق الإنسان كما تهدف إلى الإسراع بتنفيذ ووضع خطط **للتنميّة.**

ت. ***التنميّة السياسيّة:*** يُعد مفهوم التنميّة السياسية من المواضيع الحديثة نسبيًا، برز استخدامه في عقد الخمسينات والستينات، واقترن بدول العلم الثالث وبتطير نظمها السياسيّة حيث ظهر موضوع التنمية السياسية كفرع حديث من علم السياسة يهتم بدراسة العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي، ورافق تطور هذا المفهوم العديد من المصطلحات السياسية في العلم تلتقي في الكثير من جوانبها بالتنمية السياسية، مثل الإصلاح والتحديث السياسي والتحول الديمقراطي والتعددية وغير ذلك من المصطلحات المتداخلة.[46]

وضع ***"لوصيان باي"*** تعريفات عديدة للتنمية السياسية حيث اعتبرها أنّها التحديث السياسي ولا تنفصم عنه، وهي أيضًا بناء الديمقراطية، وقال أنّ التنمية السياسية تتضمن الاتجاه نحو مزيد من المساواة بين الأفراد في علاقاتهم بالنظام السياسي، وتزايد قدرة النظام السياسي في علاقته بالبيئة المحيطة وتعزيز تمايز وتخصص المؤسسات والبنى داخل النظام السياسي.

كما يمكن تعريف التنميّة السياسية على أنّها تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح وتنمية قدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتوفرة لمواجهة هذه

---

[45] عجمية محمد عبد العزيز، ناصف عطيّة إيمان، التنميّة الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية". الاسكندريّة، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، 2000. ص56

[46] مقدّمة عامة حول التنميّة. على الموقع: http://www.4geography.com/vb/showthread.php?t:9145

التحديّات والمشاكل بأسلوب واقعي علمي. كما أنّها تعني بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية.

ث. ***التنميّة الثقافية:*** تستهدف تغيير أسلوب التفكير ونمط التعقل، فكل مشروع تنموي نافع لا يكتب له النجاح بسبب ذهنيات جامدة، أو أساليب في التفكير متخلّفة أو عوائد استهلاكية متوارثة ومثال ذلك أنّ بعض الأسواق لم تشهد الرواج التجاري المأمول لأسباب ثقافيّة، كما تعتبر هذه التنميّة عنصرًا أساسيًّا في مختلف مشاريع التنميّة فتنميّة المجتمع ثقافيًا هو حاجة وضرورة مستمرة ومتواصلة للارتقاء بالمجتمع في مراحله المختلفة وظروفه المتغيِّرة. والتنمية الثقافية تعني إدخال الثقافة في منظومة المجتمع وأن يكون الوعي بالثقافة هو الوعي بالنجاح والتقدُّم والتطلعات التي تريدها من التنميّة الثقافية.

ج. ***التنميّة الإدارية:*** تركّز على تنمية وتطوير الجوانب الإدارية والتنظيميّة بهدف جعل التنظيمات الإداريّة قادرة على القيام بواجباتها ومهامها الإدارية، ومحور التنميّة الإدارية في المقام الأوّل الإنسان وذلك من خلال إكسابه المعارف والعلوم اللاّزمة لبناء قدراته.[47]

II. ***مستلزمات التنميّة:***

بُغية تحقيق أهداف التنميّة والإطار العام لها لابد من وجود نظم اجتماعية وسياسية واقتصادية وأنماط ثقافيّة ومشاركة جميع الأفراد في عملية التنمية، كما نجد أنّ المفهوم الشامل للتنمية يقتضي وجود مستلزمات ضرورية سنحاول التطرق إليها فيما يلي:

1. ***الموارد البشريّة:*** الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت، ويُقصد بالموارد البشريّة المواهب والقدرات والمهارات والمعرفة لدى الأفراد، حيث تلعب قدرات العنصر البشري دورًا محوريًّا في عملية التنميّة، لأنّ ثمار التنميّة ناتجة بالدرجة الأولى عن نشاط الإنسان، وكما أنّ التنمية الاقتصادية ترتبط بتراكم رأس المال فإنّ تنمية الموارد البشريّة ترتبط بتراكم رأس المال البشري. ومن جهة ثانية إذا كانت مساهمة اليد العاملة العادية مهمة في تحقيق النُّمو الاقتصادي فإنّ مساهمة المهارات والكفاءات تعتبر أكثر أهميّة في عمليّة التنميّة الشاملة، كما أنّ فقدانها يؤدي إلى تعثُّر حقيقي

[47] مقدّمة عامّة حول التنميّة، المرجع السّابق.

وحتمي في مسار هذه الأخيرة فإنّ الاهتمام بتكوين رأس المال البشري ينبغي أن يُنظر إليها كأحد الأهداف الاستراتيجية لإدارة التنميّة عن طريق إيجاد الظروف اللازمة لتعبئة الكفاءات العالية والاستفادة منها. وقد ساد الاهتمام لدى غالبيّة الدول النامية بالاستثمار في رأس المال المادي على حساب رأس المال البشري وذلك لعوامل مختلفة منها كون الاستثمار في تنمية الموارد البشرية نتائجه تظهر على المدى البعيد، بالمقارنة مع الاستثمار في رأس المال المادي وكذلك الاعتقاد السائد حتى سنوات ماضية بأنّ التنمية تقوم بالأساس على رأس المال المادي وتبقى المستلزمات الأخرى ثانوية.

2. ***التكنولوجيا:*** يُقصد بها تلك المعرفة العلمية القائمة على التجارب وعلى النظريات العلمية الّتي ترفع من قدرة المجتمع على الأداء بدءًا بالعمليات الإنتاجية ووصولاً إلى أساليب التسيير والتنظيم في مختلف الميادين، وهي كذلك التطبيق العملي للاكتشافات والاختراعات العلمية المختلفة الّتي يتّم التوصل إليها من خلال البحث العلمي، كما أنّها مجموعة المعارف والخبرات المتراكمة والأدوات والوسائل المادية والإدارية الّتي يستخدمها الإنسان في أداء عمل ووظيفة معيّنة في مجال حياته لإشباع حاجته الماديّة وبشكل عام فإنّ التكنولوجيا تتضمن المعرفة التكنولوجية المتجسدة في الجانب المادي من الأجهزة والآلات وكل ما يدخل بشكل مباشر في الرَّفع من الإنتاج ونمو المجتمع اقتصاديًا، وكذا المهارات والكفاءات والّتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالموارد البشريّة ويُطلق عليها أيضًا العمالة المتخصصة تكنولوجيا.

كما أنّ التكنولوجيا الحديثة تتميّز بخضوعها للاحتكار في جوانب عديدة مثل الالكترونيات الدقيقة وتكنولوجيا الطاقة والمواصلات والصناعات الحربيّة، حيث يتركّز التطور التكنولوجي وما يزال في يد عدد قليل من الدول كالدول الأوروبيّة والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وما تزال جهود الدول النامية ومساعيها من أجل اكتساب التكنولوجيا بشتى الطرق والوسائل المختلفة، إذ أنّ انتقال التكنولوجيا من مصادرها إلى مناطق استخدامها يُعتبر من أهم الوسائل في تحقيق التنميّة.

3. ***الموارد الطبيعيّة:*** تلعب الموارد الطبيعية دورًا أساسيًا في عمليّة التنميّة، والموارد الطبيعية كما تُعرِّفها الأمم المتحدة هي كل شيء يجده الإنسان في بيئته

الطبيعيّة والّتي يمكن له الانتفاع بها، وكلّما زادت هذه الموارد في بلد وتمَّ استغلالها بشكل جيِّد كلّما كان ذلك حافزًا وعاملاً مساعدًا على النُّمو والتطور، كما أنّ الموارد الطبيعية تشكل قاعدة صلبة للتنميّة الاقتصادية حيث تمكن من توسيع النشاط الصناعي بإنتاج المواد الخام الّتي تساعد بدورها في الحصول على العملات الأجنبيّة لاستيراد السلع الضرورية للتنميّة.[48]

وإذا كانت ثروة الموارد الطبيعيّة في العديد من الدول قد أدّت إلى تحقيق مستويات عالية من الدخل الفردي، كما هو الحال بالنِّسبة للدول المصدِّرة للنفط خصوصًا لدول الشرق الأوسط النفطيّة، وبعض الدول الّتي تمتلك احتياطًا ضخمًا من المعادن فإنّ هذه الموارد لا يُمكن اعتبارها عاملاً أساسيًّا للتنميّة والمثال الواضح على ذلك هو تقدُّم بعض البلدان وقطعها أشواطًا في التنميّة دون امتلاكها لموارد طبيعيّة وثروات كاليابان مثلاً.[49]

[48] مدحت القريشي، التنميّة الاقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات". دار وائل للنّشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007. ص ص 142/135/134

[49] مدحت القريشي، المرجع نفسه. ص ص 141/139

خلاصة واستنتاجات:

من خلال ما تقدّم نخلص أنّ هجرة الكفاءات العلميّة أحد المعوقات الرئيسيّة لعمليّة التنميّة والتقدُّم العلمي والتكنولوجي في البلدان النامية عامة والعربيّة خاصة، فهذه الكفاءات العلميّة هي دعامة التنميّة وعوامل دفعها. وهي الأساس في كل تحديث والقاعدة الأساسيّة العريضة لتطوير وتقدّم التكنولوجيا في البلدان النامية عامة والعربية خاصة. وهي أحد أهم عناصر الإنتاج التكنولوجي لذلك فقد أطلق عليها البعض النقل المعاكس للتكنولوجيا. فهذه الهجرة تسهم في إبقاء المجتمع العربي على حالة من التخلُّف والتبعيّة في سياق من مرور العرب في مرحلة تتسِّم بتحديات حضارية كبرى تتمثل في تطور الغرب ماديًا وتقنيًا ومعلوماتيًا وتخلُّف العرب في هذه المجالات، إنّ هجرة العقول والكفاءات العلميّة إلى الدول الغربية يزيد من عمق المُفارقة إذ أنّ هذه العقول تشكل مساحة لا يُستهان بها في آلية التقدُّم العلمي والتقني في الغرب، فالأدمغة المهاجرة من العالم العربي الّتي تكلف بلدانها الأصلية خسائر مادية هائلة تغذي الغرب بطاقة بشريّة متجددة في الوقت الّذي تورث التخلّف في الداخل على مختلف الأصعدة، ولا شك أنّ هذه الهجرة تؤدي إلى اتساع الفجوة بين الدول الصناعية وتقنيتها المتطورة، وبين الدول العربية وأوضاعها البدائية. لأنّه كما ذكرنا فإنّ هذه الكفاءات العلميّة والخبرات الفنيّة هي القاعدة الأساسية العريضة لإحداث التطوير والتحديث والتقدّم التكنولوجي وهي الّتي تخطط للتنمية وتعمل على تنفيذها. وفي الوقت الّذي استفادت فيه الكثير من الدول الغربيّة من إمكانات هذه العقول أو الكفاءات العلمية العربيّة المهاجرة لدفع عجلتها العلميّة والصناعية والاقتصادية والاجتماعيةإلى الأمام استُنزفَت الدول العربية من كفاءة مثل هذه العقول، وفي الوقت الّذي شجعت الدول الغربية على استقطاب العقول لم تقم الدول العربية بأي مجهودات لجذب عقولها المفكرة والاستفادة من إبداعاتها الّتي فقدتها.

الفصل الثاني: هجرة الكفاءات وإشكالية التنميَّة في المغرب العربي "تونس والمغرب"

تعتبر هجرة الكفاءات إحدى أهم العراقيل الّتي تواجه الوطن العربي، وتزداد هذه المشكلة تعقيداً في ظل التنميّة المعاصرة والّتي تعد من بين أولويات المجتمعات العربيّة، بهدف المحافظة على مكانتها وسط عالم يعمل على تحقيق أعلى معدلات النُّمو والتقدُّم وذلك لأنّ من أبرز الركائز الأساسية للوصول إلى تنمية فعالة في المجتمع هي الكفاءات العلميّة فبدونها لا يستطيع المجتمع أن يسير بعملية التنمية في مسارها الصحيح وبمعدلها المطلوب، وفي ظل هذا كلّه برزت ظاهرة هجرة الكفاءات وشكلت ضغطاً في كافة أصعدة الأمّة العربية بدولها المختلفة، حيث شهدت المجتمعات العربيّة موجات متلاحقة من الهجرات الّتي نزحت معها العقول العربية والّتي تمثل ثروة الأمّة والأمل الّذي يمكن من خلاله التقدُّم والنُّهوض بأحوال الأمة، كما نجد أنّ هذه العقول تتعرض لبعض الضغوط تدفع بها إلى الهجرة وقد ترتبط تلك الضغوط بأوضاع ثقافية واقتصادية وفكرية، فضلاً عن الضغوط السياسية والطموحات والآمال الّتي تبحث عنها تلك الكفاءات زيادة على ذلك قوى الجذب في بلاد المهجر وما توفره من تسهيلات وفرص للعمل وتحقيق جميع التطلعات والطموحات.

المبحث الأول: واقع هجرة الكفاءات في المغرب العربي

إنّ دول المغرب العربي مثلها مثل بقية الدول في الوطن العربي تعاني بشدّة من ظاهرة هجرة العقول والكفاءات حيث تمثّل هذه الأخيرة عائقاً حقيقيّاً في طريق التنميّة وذلك من خلال استحواذ الدول المُهاجر إليها على عقول وكفاءات منطقة المغرب العربي واستنزاف العنصر الأثمن والثروة الأغلى، والّتي تعد من بين العوامل الضرورية للنهوض بتنميّة حقيقية متينة الأسس قابلة للتطور والاستمرار، حيث تتسبب في حرمان هذه الدول من الاستفادة من خبرات ومؤهلات هذه الكفاءات ممّا يؤثر سلباً على تطور الاقتصاد القومي وعلى التركيب الهيكلي للسُّكان.

المطلب الأول:عوامل الطرد والجذب للعقول العربيّة

تعددت الأحوال والظروف الضاغطة على العقول العربية والّتي ساهمت إلى حد كبير في طردها من موطنها، ودفعها للهجرة إلى الدول الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، كندا ودول أوروبا حيث نجد عوامل طرد مختلفة ساهمت إلى حد ما في دفع العقول والكفاءات نحو الخارج سواء كانت هذه العوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، إيديولوجية، فكرية أو علمية وفي الوقت الّذي تتعرض فيه الكفاءات لضغوط وعوامل طرد في بلدهم الأصلي يتعرضون لإغراءات لا حدود لها في المجتمعات المتقدّمة، الأمر الّذي تصبح فيه تلك الإغراءات بمثابة عوامل جذب قوية لهجرة الكفاءات، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المطلب.

- **العوامل الطاردة للكفاءات العربيّة:**

1. العوامل الاقتصادية الطاردة للعقول العربيّة:

لا شكّ أنّ عدم توفر فرص التنميّة الكافية للنهوض باقتصاديات الدول العربية قد جرّ معه مزيدًا من الثغرات المؤدية إلى تخلّف تلك الدول عن ركب النُّمو الاقتصادي، وتأخر توظيف التقنية في عملية التنمية واستنفاذ الطاقة الاقتصادية في ترميم عجزها المالي وتسديد ديونها ومن ثمّ انخفضت مستويات المعيشة لأفرادها. وسواء كانت الدول العربيّة تعاني من العجز الاقتصادي أو لديها وفرة مالية فإنّها لم تحقق التوظيف العلمي السليم لاقتصادها إلا مؤخرًا، ومازال الكثير من تلك الدول يقع تحت ضغوط الآثار الناجمة عن الحروب وما كانت تفرضه على المجتمع العربي، والمشاكل السياسية القائمة من ضغط الإنفاق الحربي على اقتصاد تلك الدول وما يعانيه الأفراد من طول فترة البطالة في مجتمعاتهم انتظارًا للوظيفة وذلك ما جعل تلك العقول العربية غير قادرة على استثمار قدرتها وتنميتها.[50]

[50] السيّد علي شتا، هجرة العقول العربية والتخطيط لاستقطابها في الدول العربية. المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007، ص 31

بالإضافة إلى ما تقدم هناك أدبيات ترجع أسباب الهجرة إلى منطق التحليل الاقتصادي الّذي يركز على منطلقات الفاعل الرشيد، وتحليل التكلفة والعائد، إذ أنّ عملية الهجرة ترتبط في الغالب برغبة الشخص في تحسين وضعه الاقتصادي ووضعه الاجتماعي، وتأتي فكرة هجرة الشخص بعد حسابه كافة التكاليف الّتي سيتحملها حال انتقاله من بلده الأصلي إلى بلد المهجر، والمنافع الّتي سيجنيها مقابل هذا الانتقال ويقوم باتخاذ القرار بعد رجحان كفة المنافع، وقد عبّر المدير العام لمكتب العمل الدولي **"خوان سومافيا"**عن هذا الواقع بقوله "...إذا ما نظرتم إلى الاقتصاد العالمي من منظور الأشخاص فإنّ أكبر إخفاق هيكلي أصابه هو عدم قدرة هذا الاقتصاد على خلق ما يكفي من الوظائف حيث يقطن الأشخاص".

إنّ توجه المهاجرين إلى منطقة الأجور المرتفعة **(دول المركز)** للعمال بعيدًا عن المناطق ذات الأجر المتدنيّة**(دول الأطراف)**يعود سببه إلى التبادل غير المتكافئ النّاجم عن وجود منطقتين يحصل المنتجون فيهما على أجور مختلفة تماماً عن عملهم، وبالرغم من أنّ تحويلات العمال المهاجرين المقيمين وحدهم إلى أسرهم في مواطنهم الأصلية نتيجة صعوبة لم شمل العائلات وعرقلتها تكفي بصعوبة لمواجهة الاحتياجات الضرورية، فإنّ نشاط الهجرة هذا يجعل إمكانية دفع أجور منخفضة للمهاجرين أمرًا قابلاً للاستمرار لافتقار أغلب الدول الإفريقية وبعض الدول الآسيوية إلى مراكز إنتاج قادرة على إبقائهم في مواطنهم وتتولى أسر العمال المهاجرين، تربية الصغار وإعدادهم ليصبحوا الجيل اللاحق من العمالة المرشحة هي ذاتها للهجرة، ويستمر التبادل غير المتكافئ بين الجانبين، وهو الّذي جنت منه الرأسماليّة مكاسب ضخمة وتستمر معها مواسم الهجرة إلى الشمال.

كما تضيف بعض الدراسات منطق السببية التراكمية " Cumulative Causation" في تفسير تزايد دوافع الهجرة، ووفقًا لهذا المنطق فإنّ هجرة أشخاص من منطقة معينة أو إقليم معيّن تساهم تحويلاتهم المالية في خلق قدر من عدم المساواة بين المقيمين فيه، وهذا يخلق حافزًا للهجرة لدى مجموعات أخرى من ذات المنطقة

والإقليم نتيجة تزايد الشعور بالحرمان وخاصة في المناطق الريفية، وقد أوجد ذلك نمطاً جديداً ناجماً عن اتساع ما يطلق عليه **"ثقافة الهجرة".**[51]

ويرى الكثير من دارسي الهجرة في المنطقة العربيّة بأنّ الهجرة عبارة عن قرار فردي يقوم بتنفيذه الشخص المهاجر لتردي الأوضاع الاقتصادية وانخفاض الأجور في الدول المصدرة مقارنة بالدول المستقبلة، بمعنى آخر أنّ الهجرة وانتقال الأيدي العاملة من الدول العربية قد حُدِّدت في ضوء الاختلافات الاقتصادية بين دول العسر ودول اليسر، وفي ضوء طموحات الأفراد لتحسين أحوالهم المعيشية. وقد أكدّ **بيركس(Birks) وسنكلير(Sinclair)** في دراسة لهما بالقول: " حجم ونمط الهجرة الدولية في المنطقة العربية حددت أساساً بالتوزيع اللامتساوي لمصادر الدخل النفطي، كما أنّ الأوجه الّتي وظفت فيها العائدات النفطية في هذه الدول أدّت إلى ضعف التنميّة في مناطق دون أخرى وإلى فروقات في الدخل، ففروقات الدخل هي العامل الأساسي في حركة التنقلات الدولية للعمل[52] كما ينبغي الإشارة إلى أنّه من أبرز العوامل الاقتصادية الدافعة لهجرة الكفاءات الوطنية هي أنّ الاقتصاد المغاربي غير قادر على تلبية طموحات أصحاب الكفاءات العالية وذلك نتيجة غياب التنسيق بين الجامعات والنسيج الاقتصادي والنمطية في تسيير الشركات الّتي لا تولي اهتمامًا بمجال البحث والتطوير. [53]

2. العوامل الاجتماعية الطاردة للعقول العربيّة:

تشكل الضغوط الاجتماعيّة خطراً على الأفراد نتيجة للتعقيدات البيروقراطية في مجتمعهم والّتي تحرمهم من تحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم وإحدى العوامل الطاردة فضلاً عمّا يتعرض له البعض الآخر من اضطهاد وضغوط تضعف مشاعر الولاء والانتماء لديه، وبالتالي يندفع بسهولة خارج وطنه، كما أنّه يُضعف الروابط التقليدية والمعايير المعززة لها والّتي كانت تملأ حياة أبناء الدول العربيّة وتجعلهم تكاملاً وترابطاً مع مجتمعهم في الوقت الّذي لم توجد الروابط البديلة، الّتي تعوض الأفراد عمّا

---

[51] مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سابق. ص ص 15/14

[52] باقر سلمان النّجار، حلم الهجرة للثروة (الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي). مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، الطبعة الأولى، 2001، ص 42

[53] التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية، "هجرة العمل العربية هجرة الكفاءات أم نزيف فرص". جامعة الدول العربيّة، 2008. على الموقع: www.poplas.org/migration

فقدوه من روابط تقليدية أصيلة في محيط الأسرة والعائلة والقبيلة، وما تعرضوا له من طمس وضياع وشعور بالانفصال عن روابطه واغترابه عنها جعله يندفع للخارج بحثاً عن ما يعوضه عن مشاعر الغربة في وطنه.[54]

بالإضافة إلى الاتجاه الاقتصادي في تفسير الهجرة، هناك نظريات بنيوية الّتي تربط الهجرة بالتطورات وأثرها في البنى المجتمعيّة الّتي تشهدها دولة معيّنة، فالدول الّتي تشهد تحولات ناجمة عن إعادة هيكلة تركيبتها الاقتصادية، وتركيبتها الاجتماعيّة في بعض المراحل قد تغيّر الوضع الاجتماعي أو الوضع الطبقي لبعض الأشخاص ومن ثّمّ تدفعهم للهجرة، ومن هنا يحدِّد البعض الدوافع الاجتماعية للهجرة في البحث عن العمل والمكانة الاجتماعية فضلاً عن أثر هذه الهجرات في مستوى الحياة الاجتماعية والهياكل الاجتماعية وتغيير أنماطها وظروف التنميّة بها، كما أنّ الوضع الطبقي يلعب دوراً مهمّاً في حركة الهجرة ذلك أنّ الإنسان المهاجر يضع في حسبانه أنّه يهاجر من أجل الحراك الاجتماعي وتغيير وضعه الطبقي، ومن ثّمَّ يحاول اقتناص الفرص للحصول على عمل يُدرُّ عليه دخلاً كافياً، ويحقق له ما يريده من خارج الحدود وقد ينقله إلى طبقة اجتماعية عليا، كما تشير بعض النظريات إلى أنّ الآثار المختلفة الّتي تتركها الشركات المتعددة الجنسيات - وهي العاملة في دول الهامش- في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول، تؤدي في النهاية إلى أن تصبح مجموعات متزايدة من الأفراد المقطوعي الصلة بالواقع الّذي تغيَّر، ومن ثّمَّ فهُمْ أكثر استعداداً للهجرة من مواطنهم الأصليّة.[55]

وبما أنّ غالبيّة سكان المغرب العربي يعانون من انتشار البطالة، الفقر، انتشار الأميّة ثّمَّ تدني مستوى الدخل الفردي بسبب تدني مستويات التنمية، حيث نجد أنّ 27% من الحاصلين على الشهادات الجامعية في المغرب يعيشون تحت وطأة البطالة من مجموع 16% من العاطلين عن العمل أمّا تونس فتقارب نسبة البطالة 26% منهم أكثر

[54] السيِّد علي شتا، مرجع سابق. ص32
[55] مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سابق. ص ص17/16

من 65% شباب، هذا ما يدفع الكفاءات المغاربية إلى الهجرة بحثاً عن أوضاع اجتماعية أفضل ودخل فردي جيِّد.[56]

3. العوامل الفكريّة والعلمية الطاردة للعقول العربيّة:

إنّ غياب المناخ الفكري في دول المغرب العربي يجعل الكفاءات المغاربية تصاب بالإحباط والوحدة وعدم وجود المناخ المناسب لنمو قدراته وصقل إمكانياته، هذا فضلاً عن عدم توفُر التخطيط العلمي الشامل لنظم التعليم والنهوض بالعلم وتحسين الفرص للعلماء ليحققوا ذواتهم ويشعرون أنّ لهم دوراً يؤدونه في مجتمعاتهم.[57]

كما نجد أنّ ما تخصصه الدول المغاربية في الإنفاق على البحث العلمي من الدخل الوطني الخام، حيث تفيد بعض الإحصائيات أنّ ما تنفقه المغرب في مجال البحث لا يكاد يتجاوز 0,3% من الدخل الوطني الخام، وهي نسبة ضعيفة جدّاً مقارنة بما تنفقه الدول المتقدِّمة أمّا كل من تونس والجزائر فتشير الإحصائيات إلى أنّ قدر الإنفاق فيها على البحث العلمي لا يتعدى 1% وهي تمثّل الحد الأدنى المقبول لنفقات البحث.[58]

كما أنّ للكفاءات في الوطن المغربي طموحاتها وتطلعاتها الّتي تسعى لتحقيقها سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الفكري أو العلمي أو النفسي، إلاّ أنّ مجتمعاتها تعرض تلك الكفاءات لضغوط متلاحقة من الإحباطات الّتي تطاردهم في مجتمعاتهم فيكون المهجر ملاذهم منها سعياً وراء فرص أفضل لإشباع طموحاتهم وتحقيقها، وذلك لأنّ حاجة تلك الكفاءات للإبداع والتجاوز قوية وتلّح عليهم دائماً فإذا لم تجد هذه الحاجة الإشباع الكافي نالت منهم ودفعتهم للبحث عن مناخ يساعد على تحقيق الإشباع لتلك الكفاءات.

بالإضافة لهذه العوامل نجد أنّ نقص التقنية في دول المغرب العربي وعدم توفرها على ما يخدم العقول والكفاءات العربيّة في مجالات عملها، وعدم قدرة تلك

---

[56] تقرير التنمية الإنسانية العربيّة لعام 2009، "تحديات أمن الإنسان في البلدان العربيّة". الصادر عن برنامج الأمم المتحدة. على الموقع: www.arab.hdr.org

[57] السيِّد علي شتا، مرجع سابق. ص 32

[58] تقرير التنميّة الإنسانيّة العربيّة لعام 2009، مرجع سابق.

الدول على توفيرها بشكل كاف يشكل عاملا ضاغطاً لسفر الكفاءات للتعلُّم في الخارج والتدريب على تلك الأجهزة، وبالتالي يتعرض الشخص لثقافة غربيّة بإغراءات متنوعة ربّما تُرضي طموحاته ورغباته فيستقر بتلك البلاد للإقامة بها، سعيًا وراء تحقيق تطلعاته وطموحاته وقد كشفت معظم الدراسات المعنية بقضية الهجرة العربية على أنّ تعرض الشباب للثقافات الغربية خلال فترة التعليم في تلك الدول يشكل عاملاً طارداً للعقول إذ أنّ أكثر من 50% ممّن تلقوا تعليمهم بالخارج إما أنّهم استقروا في تلك الدول بعد فترة تعليمهم ولم يعودوا لوطنهم أو أنّهم عادوا للهجرة ثانية بعد أن رجعوا لوطنهم. [59]

4. العوامل السياسية الطاردة للعقول العربيّة:

تتمثل الأسباب السياسية في افتقاد معظم دول المغرب العربي لآليات الديمقراطية الّتي تكفل الفرص لجميع المواطنين، فآليات الارتقاء الاجتماعي ليست مبنية على حكم ذوي الجدارة ولذا فهي بالتالي لا تقدم نفس الفرص لكل المواطنين، وينبغي أن يضاف إلى كل ذلك الأوضاع السياسية المزرية في الكثير من دول منطقة المغرب العربي ونخص بالذكر تونس التي شهدت في الفترة الأخيرة انفلات أمني وموجة من العنف والتقتيل نتيجة الأحداث والثورات الأخيرة الّتي تعرضت لها المنطقة في ظل ما أسموه بالربيع العربي،[60] بالإضافة إلى كل هذا يُعتبر القمع والظلم الاجتماعي والاستبداد السياسي إحدى قوى الدفع القوية عبر العالم الثالث بصفة عامة والمغرب العربي بصفة خاصة، فانتهاكات حقوق الإنسان لا تشكل قوى تدفع الطاقة البشرية المتعلمة بطردها فحسب بل إنّها تُخرس الطاقة الدماغية أيضاً، فأعظم إسهام يقدّمه شخص متعلّم إلى مجتمعه هو قدراته النقدية والتحليلية، والقمع يجعل من المستحيل على الأفراد الإسهام الإيجابي بمواهبهم في تطور مجتمعاتهم.[61]

زيادة على ذلك القيود السياسية المفروضة على البحوث العلميّة نتيجة لطبيعة النظم السياسية الحاكمة ونهجها الأمني في العديد من الدول العربيّة بحيث قد يفرض

---

[59] السيّد علي شتا، مرجع سابق. ص33

[60] التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، الهجرة الدولية والتنميّة 2014. إدارة السياسة السكانية والمغتربين والهجرة. جامعة الدول العربيّة، القاهرة. ص52

[61] مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سابق. ص18

النّظام الحاكم رقابة مشددة على تحديد طبيعة ونوعية البحوث العلمية الّتي يتّم التعامل معها خدمة لرؤيته السياسية. ممّا يقف عائقًا أمام الكثير من العلماء والمفكرين في تحقيق طموحهم العلمي في دراسة وتحليل مواطن الخلل في ظاهرة ما، ويرجع ذلك إلى أنّ نتائج تلك الأبحاث والحلول قد تكون مخالفة لطبيعة وسلوك المؤسسة الحاكمة ممّا ينتج عنه مصادرة نتائج البحث أو منعها من النّشر.[62]

كما أنّه من أبرز العوامل هو عدم قدرة العقول العائدة من بلدان المهجر على التوافق مع المناخ السياسي في بلدانهم، خاصة البلدان الّتي لا يتوفر بها نفس المناخ السياسي في الدول الّتي تعلموا فيها وخالطوا ثقافتها ونظمها وبالتالي تعرضهم لضغوط الإحباط لعدم تكيُّفهم المهني والاجتماعي مع ظروف الحياة في مجتمعاتهم.[63]

- **العوامل الجاذبة للكفاءات العربيّة:**

1. العوامل الاقتصادية الجاذبة للعقول العربيّة:

تتمتّع الدول المتقدِّمة بإيجاد فرص أكثر للكفاءات لتحقيق دور وظيفي يُرضيها فضلاً عن تحقيق عائد كبير من الدور الّذي تشغله، أضف لذلك فرص الاستثمار الّتي تُدرُّ عليهم دخلاً كبيراً وبذلك تحقق الكفاءات المهاجرة مستويات معيشية عالية في الدول المتقدِّمة دون أن تعرضهم لضغوط البطالة ولتدني الأجور والرواتب أو ضيق فرص الاستثمار، وعليه يشكل العامل الاقتصادي قوة جاذبة للكفاءات للهجرة خارج وطنهم.[64]

بالإضافة إلى هذا هناك من يرى أنّ العامل الاقتصادي يجذب الكفاءات العلمية من الدول ذات الدخل المنخفض جدّاً إلى دول ذات مستوى معيشي مرتفع، وثمّة قاعدة عامة ترى أنّه بقدر ما يكون البلد النامي أكثر فقراً يكون أثر هذا العامل أقوى والعكس صحيح، ومن ثَمَّ فإنّ أصحاب الكفاءات الّذين يأتون من دول المغرب العربي معروفة

---

[62] البدراني عبد الناصر، هجرة الكفاءات العربيّة. الأسباب والنتائج، العراق نموذجًا، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة. الدانمارك، 2009. ص84

[63] السيّد علي شتا، مرجع سابق. ص33

[64] مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سابق. ص183

بانخفاض مستوى المعيشة فيها يكون هذا العامل أكثر أهمية ممّا هو عليه بالنسبة للكفاءات المهاجرة من دول مثل دول الاتحاد الأوروبي.[65]

2. العوامل الثقافية والمناخ العلمي الجاذب للعقول العربيّة:

توفر المجتمعات المتقدِّمة مناخاً ثقافياً تنفرد به التقنيات المتقدِّمة كما تُوفر فرص المشاركة في إنتاج التقنيات، وتطوير استخدامها وتوفير الأجهزة والآلات والمختبرات الّتي قد لا توفرها الدول العربيّة ودول المغرب العربي خاصة، ومن ثَمَّ تشكل الدول المتقدّمة مناطق جذب للتعليم، وقد أكدّت العديد من الدراسات أنّ الطلاب الّذين يدرسون في الدول الغربية المتقدِّمة كثيراً ما يفضلون العيش في تلك المجتمعات، وهناك نسبة كبيرة منهم يستقر بها الحال في تلك الدول، وبذلك تشكّل التقنية وفرص التعليم في تلك الدول عوامل جذب للعقول العربيّة الّتي تهاجر إلى تلك الدول، هذا فضلاً عن المناخ العلمي الّذي تجد فيه الكفاءات المهاجرة نفسها وتحقق من خلاله طموحاته وتطلعاتها لما توفره لهم من فرص للتقدير والتمايز في المعاملة في المحيط العلمي.

كما أنّه في الوقت الّذي تتعرض فيه كفاءات دول المغرب العربي لضغوط الاغتراب المتعددة في بلادهم يتعرض المهاجر لمناخ اجتماعي وسياسي وثقافيعلمي يشعر من خلاله بالتحرر من كثير من قيود الاغتراب وضغوطه الّتي تُمارس عليه في موطنه الأصلي، كأن يجد الفرصة للتعبير عن رأيه العلمي عندما يُفكر، فضلاً عن وضوح المناخ الثقافي من حوله وبذلك تتكاثف عوامل الجذب تلك في دفع العقول العربية للاستقرار في الدول المتقدِّمة والانسلاخ عن موطنها الأصلي.[66]

وبذلك فإنّ توفير البيئة العلمية والتجهيزات والمختبرات العلمية في الدول المتقدِّمة يعدُّ عامل جذب للكفاءات من الدول العربية ومن ثَمَّ فإنّ غيابها في تلك الدول يشكل عامل طرد لها.

[65] السيِّد علي شتا، مرجع سابق. ص35
[66] مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سابق. ص184

3. العوامل الاجتماعية الجاذبة للعقول العربية:

يشكل النظام الاجتماعي للدول المتقدِّمة بما يحتويه من أنساق متنوعة جذباً للكفاءات العلمية من البلدان النامية عامة ودول المغرب العربي خاصة، فاجتذاب الكفاءات العلمية بمختلف اختصاصاتها يستند إلى مبدأ هام وأساسي يتمثل في حرية التفكير والتعبير، إضافة إلى اعتماده على ما يقدِّم من امتيازات كتأمين مستوى معيشي جيِّد ولائق وضمانات اجتماعية وخدماتية واسعة، وحاجات إنسانية مشبعة إضافة لحرية اجتماعية محفزة، ودول الاستقبال تساعد النخب العلمية الّتي تحتاج إليها في الحصول على الإقامة الدائمة، ومن ثَمَّ الجنسية وتُشعرهم بالانتماء والمساواة كما تساهم الحياة الاجتماعية أيضاً في تعزيز الاندماج وإبعاد فكرة العودة إلى الوطن الأم، ويمكن أن يتضح ذلك من خلال الزواج من البلد المستقبل ممّا يشكل بؤرة لعائلة مركبة لا يرغب كل أطرافها في تغيير نمط الحياة واكتشافها.[67]

بالإضافة لما سبق ذكره تعد عملية الحصول على الإقامة الدائمة ومن ثَمَّ الجنسية والشعور بالانتماء والمساواة من أهم عوامل الجذب الّتي تمارسها الدول المتقدِّمة لاستقطاب الكفاءات خاصة ذوي الكفاءات المهنية والعقلية المتميِّزة، ونجد ذلك خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، فصاحب الكفاءة حين يعود إلى وطنه قد يفاجأ بقدر من البيروقراطيّة القاتلة ويُواجه غياب نظام حوافز يكافئ المواطن الكفء والإنسان المجتهد بل إنّ نظام التوظيف قد يعاقب الموظف النشيط لأنّه مشاغب لصراحته وأسئلته المحرجة الّتي يطرحها، وتأكيدًا لهذا يقول **الدكتور فاروق الباز**: "إنّ لكل عالم وخبير عربي أسبابه الخاصة الّتي دفعته إلى الهجرة، وهذه تضاف إلى الأسباب المهمّة المشتركة في الوطن العربي حيث لا احترام للعلم والعلماء، ولا تتوافر البيئة المناسبة للبحث العلمي والإبداع، ومن ثمّ فمن البديهي أن يبحث العالِم العربي وطالب المعرفة عن المكان الّذي توجد فيه شعلة الحضارة، إذ عندما كان العَالم العربي يحمل شعلة الحضارة قبل مئات السنين، كان يأتيه المفكرون والخبرات والعقول من كل

[67] ميسون زكي فوجو، مرجع سابق. ص23

حدب وصوب، وبما أنّ شعلة الحضارة انتقلت إلى الغرب فمن المعتاد أن يُهاجر الخبراء والعلماء إلى المراكز الّتي تحتضن هذه الشُّعلة".[68]

من خلال مختلف العوامل الّتي تمّ طرحها في هذا المطلب والمتعلقة بهجرة الكفاءات العربيّة، تمّ توضيح وتقديم التفسيرات والأسباب الّتي تدفع المهاجر العربي إلى اتخاذ مثل هذا القرار حيث من غير الممكن حصر دوافع هذه الظاهرة في سبب أو أكثر إذ يُعتبر تدني أو ضعف المردود المادي لذوي الكفاءات العلميّة وانحدار المستوى المعيشي لهم أحد أهم عامل يتزعم دوافع الهجرة، بالإضافة إلى الانتشار المتزايد للبطالة في صفوف خريجي الجامعات والمعاهد العليا وذلك بسبب فقدان التنسيق ما بين احتياجات السُّوق المحلية من العمالة وما بين أعداد الخريجين الّذي يتضاعف عامًا بعد آخر مسبِّبًا ارتفاعًا متزايدًا في أعداد العاطلين عن العمل حيث تُتبر البطالة إحدى أخطر المشكلات الّتي تواجه الدول العربيّة. كما أنّه لا يمكن غض النّظر عن التشريعات والقوانين الّتي تتعامل بها أو تفرضها الدولة على أصحاب الخبرات، إضافة إلى هذا فإنّ تعسُّف الإدارات والفساد الإداري وانتشار البيروقراطية تدفع بتلك الكفاءات إلى الشُّعور بالإحباط والغبن.

كما أنّ دول المغرب العربي لا تولي اهتماماً كبيراً بالبحث العلمي إذ نجد قلة في الإنفاق على البحث العلمي، وذلك من خلال ضعف ميزانيات البحوث العلمية المخصصة من قِبل الدولة مما يشكل عقبة أمام العلماء والباحثين في إنتاجهم العلمي وسبل معاشهم ووضعهم المالي، وعدم استطاعتهم نشر أبحاثهم العلمية بالإضافة إلى أنّ نظام التعليم العالي السائد في دول المغرب العربي ضعيف جدّاً في البحث والدراسات العليا بعد التخرج، حيث كان تطوير التعليم الجامعي رفيع المستوى في الدراسات العليا في العالم العربي بطيء جدّاً بسبب أنّ الدراسات العليا لا يمكنتطويرها قبل أن يُوفر الاقتصاد سوقاً للبحث والتطوير، كما أنّ دول المغرب العربي تفتقر إلى سياسات تقنية ملائمة لتطوير المعاهد والمنظمات الوطنية الّتي بإمكانها مستقبلاً القيام بالخدمات التقنية والفنية المرغوب فيها، حيث تعد دفعة قوية وراء هجرة الكفاءات العربية.

[68] مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سابق. ص185

كما أنّه لا يمكن إنكار دور المتغيّرات السياسيّة والقمع والاستبداد في دفع المواطن العربي إلى الهجرة، كم أنّ الاستعمار الّذي تعرضت له غالبية دول المغرب العربي وما خلّفه من آثار التبعية واستنزاف الثروات الطبيعية للدول العربية ساهم بشكل كبير في هجرة العديد من ذوي الكفاءات العالية بحثاً عن الأمن والاستقرار وظروف معيشية أفضل.

إضافة إلى كل هذه العوامل الطاردة للعقول والكفاءات العربية هناك عوامل أخرى تعد جاذبة لهذه الكفاءات وإنتاج تقنيات عالية وتطوير استخدامها، فضلاً عن المناخ العلمي الّذي تجد فيه الكفاءات المهاجرة نفسها وتحقق جميع طموحاتها وتطلعاتها والفرص المتاحة للبحث العلمي، واحترام كل ما يقدّم من قِبل الكفاءات والعقول الصاعدة المبتكرة دون احتقارهم أو الحط من قيمة الإنجاز الّي يُقدمونه وهذا يرجع إلى النظام الاجتماعي الّذي تتميّز به تلك الدول المتقدّمة الّذي يرتكز على مبدأ أساسي ألا وهو حرية الأفراد في التفكير والتعبير عن كل ما يصبو بداخلهم بدون ضغوطات أو شعور باللامبالاة من قبل المحيط المجتمعي الّذي يعيشون فيه بمعنى التحرر من جميع قيود الاغتراب الّتي يتعرض لها في موطنه الأصلي، بعيدا عن المكان الّذي لا احترام فيه للعلم والعلماء، ومن ثَمَّ تأمين مستوى معيشي جيِّد ولائق وضمانات اجتماعية وخدماتية مغرية والحصول على الإقامة الدائمة بعيداً عن كل ما هو بيروقراطي وتجاوزات إدارية خطيرة، وبهذا تكون الدول المتقدِّمة قد نجحت إلى حد ما في جذب العديد من الكفاءات والعقول العربية الجاهزة والاستفادة من جميع خبراتها العلمية والتقنية وهي بذلك تُدخِل الدول العربية في دوامة لا مخرج لها تتمثل في استنزاف ثروة ثانية أغلى وأثمن من الثروات الطبيعية ألا وهي الثروة البشرية ذات الكفاءات العلمية العالية المستوى.

المطلب الثاني: إحصائيات حول هجرة الكفاءات المغاربية

لا يوجد بلد عربي إلاّ ويعاني من هجرة الكثير من عقوله وكفاءاته العلمية للخارج إمّا للدراسة والتحصيل العلمي العالي، أو للعمل في مختلف حقول البحث العلمي المتعدِّد والمتنوع من الطب والهندسة والفيزياء وعلوم الذرة وغيرها.

وجاء في بعض الإحصائيات أنّ أكثر من ثلث الكفاءات العلميّة انتقل من إفريقيا إلى أوروبا في عقد الثمانينات من القرن الماضي، وأنّ كندا والولايات المتحدة هما أكثر الدول انفتاحاً وقبولاً واستيعاباً لتلك العقول والكفاءات العربية المهاجرة، وإذا حاولنا إعطاء إحصائيات أكثر دقة عن موضوع هجرة العقول العربية للخارج، فإنّنا سنجد صعوبة بالغة، ولا شك بسبب عدم قيام أية دولة عربية بواجبها على هذا الصعيد، ولكن بالعودة لما سجله **أنطوان زحلان**يمكن القول بأنّه أكثر من حوالي 70 ألف من أصل 300 ألف من حملة البكالوريوس والماجستير من العرب قد هاجروا وأنّ عدد المهاجرين من الأطباء العرب سنة 2000 بلغ 16 ألف.

ووفق **"زحلان"** يبلغ عدد حملة الدكتوراه العرب في الخارج 150 ألف، أي ما يعادل ربع حملة الدكتوراه في الولايات المتحدة وثلاثة أرباع حملة الدكتوراه من العرب، أمّا أصحاب المهن الطبيّة الذين هاجروا إلى أوروبا فقد فاقوا 15 ألف ما بين 1999-2001.[69]

كما تشير تقارير أصدرتها كل من الجامعة العربية ومؤسسة العمل العربية والأمم المتحدة (عبر تقارير التنمية الإنسانية للعرب 2008)، إلى وقائع وأرقام حول هجرة العقول العربية إلى الخارج وتُشدِّد هذه التقارير على كون المجتمعات العربية باتت بيئة طاردة للعقول والكفاءات العلمية، وتُشكل هجرة الكفاءات العربية ما نسبته 31% ممّا يصيب الدول النامية كما أنّ هناك أكثر من مليون خبير واختصاصي عربي من حملة الشهادات العليا أو من الفنيين المهرة هاجروا للخارج وهم يعملون في الدول المتقدِّمة بحيث تضمُّ أمريكا وأوروبا أكثر من 450 ألف عربي من حملة الشهادات وفق تقرير مؤسسة العمل العربية. كما تؤكد هذه التقارير أنّ ما نسبته 5,4% فقط من الطلاب الذين يدرسون في الخارج يعودون إلى بلادهم، فيما يستقر الآخرون في

[69] نبيل علي صالح، لماذا تهرب وتهاجر كفاءاتنا العربيّة العلمية؟ منبر الحرية. 17 فبراير 2012. على الموقع: http://minbaralhuriyya.or

الخارج ومن الأرقام ذات الدلالة أيضاً أنّ 34% من الأطباء الأكفاء في بريطانيا ينتمون إلى الجالية العربية.[70]

ويستدل من تقرير لجامعة الدول العربية ارتفاع نسبة المتعلمين من بين المهاجرين من الدول العربية، وارتفاع نسبة تسرب الأدمغة والأشخاص المتخصصين بمجالات معيّنة وأنّ الكثير من المهاجرين العرب هم أطباء يبحثون عن دولة يتّم فيها تأمين مكان عمل لهم، ويؤدي هذا الأمر إلى تناقص جودة الموارد البشرية وجودة الطب الّذي تقدّمه الدول العربية لمواطنيها، حيث سُجّلت أعلى نسبة مهاجرين من أصحاب التعليم العالي إلى خارج أوطانهم في الصومال بنسبة 97,5% من المهاجرين تليها لبنان بنسبة 38,6% ثمّ يأتي المغرب ب 17% من المهاجرين، لتتوالى بعد ذلك النّسب في الدول العربيّة الأخرى ب12,5% في تونس، 11,1% العراق، 11%جيبوتي، 9,4% الجزائر، 7,2% الأردن وفلسطين، 6,1 سوريا.[71]

وحسب بعض الإحصائيات فإنّه منذ عام 1977 إلى غاية 2006 هاجر من العالم العربي حوالي 700 ألف عالِم عربي إلى الولايات المتحد الأمريكية، أمّا مجموع الكفاءات العربية المهاجرة من سنة 1960 إلى غاية 2007 فكان أكثر من المليون ونصف المليون.[72]

أمّا فيما يتعلق بدول المغرب العربي فإنّ وجهة المهاجرين منها تكون في أغلب الأحيان باتجاه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا حيث تعتبر هذه الدول من بين أكبر الدول الجاذبة للكفاءات المغاربية على وجه الخصوص والعالمية عموماً، وفي كثير من الأحيان أصبحت منطقة المغرب العربي محطة عبور للمهاجرين من وسط وغرب إفريقيا، و على العموم يُمكن تحديد اتجاهات لهجرة العقول المغاربة، استثنينا بعض المناطق الّتي يقصدها عدد قليل من الكفاءات لأسباب شخصية أو عائلية، هي دول منظمة التعاون الاقتصادي **"OCDE"**خاصة كندا والولايات المتحدة الأمريكية، أستراليا و فرنسا، أمّا الاتجاه الثاني لهذه الكفاءات والّذي يُعد أقل

[70] نبيل علي صالح، مرجع سابق.
[71] عادل القاضي، العقول العربيّة الأكثر هجرة في العالم. صحيفة التقرير، 18 أكتوبر 2014.
[72] فاطمة مانع، خبازي فاطمة الزهراء، مرجع سابق. ص12

حجماً مقارنة مع الوجهة الأولى فهو دول مجلس التعاون الخليجي خاصة منها قطر، الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.كما تُشير بعض الإحصائيات إلى أنّ نسبة المهاجرين من المغرب العربي تمثل 45% من مجموع المهاجرين الأفارقة وهو الأمر الّذي يجعل من هذه المنطقة رقماً مهمّاً في معادلة الهجرة والتنمية.[73]

الجدول*رقم01:* حركة انتقال مهارات دول المغرب العربي وبعض الدول العربية إلى دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي لسنة **"2007"**[74]

الدولة	مهارة قليلة أقل من 8 سنوات تعليم	مهارة متوسطة 9-12 سنة تعليم	مهارة عالية 13 سنة وأكثر تعليم	المجموع
الجزائر	76,7	9,8	14,1	100
مصر	18,3	22,6	58,9	100
إيران	17	24,5	58,9	100
العراق	34,8	26,6	38,6	100
الأردن	16,4	28	55,6	100
الكويت	11,9	20,2	67,9	100
لبنان	30,4	25,1	44,5	100
ليبيا	22,9	23	54,1	100
المغرب	70,6	16,5	12,9	100
عمّان	21,9	15,4	62,7	100
قطر	15,2	15,2	69,6	100
السعودية	13,4	22	64,6	100
سوريا	31	24,7	44,3	100
تونس	73	12,1	14,9	100

المصدر: أحمد عبد السّلام البدراني.

فيما يتعلق بحركة انتقال مهارات دول المغرب العربي وبعض الدول العربية إلى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي فإنّ ما نلاحظه من خلال الجدول **رقم 01** أنّ نسبة المهارات العالية والّتي تُمثل الكفاءات العلمية تشكل أعلى نسبة مقارنة بباقي النِّسب الأخرى لسنوات التعليم إذا استثنينا فقط بعض الدول، وهذا يدل على أنّ الدول المستقبلة في منطقة التعاون الاقتصادي تضع شروط وتسهيلات أمام المهاجرين العرب من أجل استنزاف الطاقات البشرية ذات الكفاءات العالية والّتي تساهم في التنمية بشكل كبير في تلك الدول المستقبلة.

[73] **شيخاوي سنوسي، مرجع سابق. ص60**
[74] **أحمد عبد السّلام البدراني، مرجع سابق. ص80**

وفي تقرير آخر للأمم المتحدة لعام ***2009*** جاء ترتيب دول المغرب العربي من حيث حاملي الشهادات الجامعية إلى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كالآتي:[75]

الجدول رقم 02:نسبة المهاجرين الحاملين للشهادات الجامعية باتجاه دول منظمة التعاون والتنميّة الاقتصادية:[76]

الدولة	النسبة المئوية للمهاجرين الحاملين للشهادات الجامعية
المغرب	19,5
الجزائر	15
تونس	14
العراق	7,6
الأردن	4,6
السودان	4,4
سوريا	3,7
مصر	3,4

المصدر: فاطمة مانع، خبازي فاطمة الزهراء.

من خلال هذا الجدول **رقم02**نلاحظ تصدر دول المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس) لنسبة المهاجرين من الحاملين للشهادات الجامعية باتجاه دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مقارنة بباقي الدول العربية.

وعن دراسة صادرة عن إدارة السياسة السكانية والهجرة بالقطاع الاجتماعي لجامعة الدول العربية استعرضها الاجتماع الأول لوزراء الهجرة العرب في 2010/02/18 أشارت هذه الدراسة إلى الإحصائيات التالية:

1. مجموع الكفاءات العلمية العربية المهاجرة إلى الخارج وصل إلى 1,090,282 كفاءة مقابل 717,815 كفاءة من الصين (عدد سكانها أكثر 1,4 مليار نسمة) و1,050,484 كفاءة للهند (أكثر من 1,1 مليار نسمة) على الرّغم من أنّ عدد سكان كل دولة على

[75] فاطمة مانع، خبازي فاطمة الزهراء، مرجع سابق. ص13
[76] مانع فاطمة، خبازي فاطمة الزهراء. نفس المرجع. ص 14

حدى يزيد بمعدّل أربعة أضعاف مقارنة بعدد سكان العالم العربي بأكمله (340 مليون نسمة).

2. أما عدد الكفاءات العربية المهاجرة من كل بلد عربي فجاءت حسب ترتيب هذه الدول في

الجدول رقم 03:

الجدول رقم 03: ترتيب عدد الكفاءات العربية المهاجرة من كل بلد عربي: [77]

الدولة	عدد الكفاءات المهاجرة	الدولة	عدد الكفاءات المهاجرة
الجزائر	217,347	ليبيا	15,541
المغرب	207,117	السعودية	12,348
مصر	141,835	فلسطين	6,581
لبنان	110,960	اليمن	6,287
العراق	83,465	الإمارات العربية	3,487
تونس	68,190	البحرين	3,017
سوريا	43,898	موريتانيا	2,475
الأردن	26,640	جزر القمر	1,901
السودان	17,066	جيبوتي	1,592
الكويت	16,542	قطر	1,465
الصومال	16,516	سلطنة عُمان	1,012

المصدر: فاطمة مانع، خبازي فاطمة الزهراء.

ما يلاحظ على الجدول ***رقم 03*** أنّ عدد الكفاءات المهاجرة ليس له علاقة بعدد سكان الدولة فالجزائر مثلاً جاءت في المرتبة الأولى بالرّغم من أنّ عدد سكانها أقل من سكان بعض الدول العربية كمصر، كما نلاحظ أيضاً أنّ دول المغرب العربي دائماً تتصدّر قوائم نسبة عدد الكفاءات المهاجرة مقارنة بباقي الدول العربية وهذا ما يدل حقيقةً على تفاقم نزيف الكفاءات المغاربية وخطورة الظاهرة. حيث تصدرت ***الجزائر*** القائمة ب 217,347 مهاجر كفء تلتها ***المغرب*** ب 207,117 مهاجر كفء وجاءت ***تونس*** في المرتبة السادسة ب 68,190 مهاجر كفء.

[77] **فاطمة مانع، خبازي فاطمة الزهراء. المرجع نفسه. ص14**

المخطط رقم 04: مقارنة هجرة كفاءات المغرب العربي ببعض الدول العربيّة باتجاه دول OCDE سنة 2000: [78]

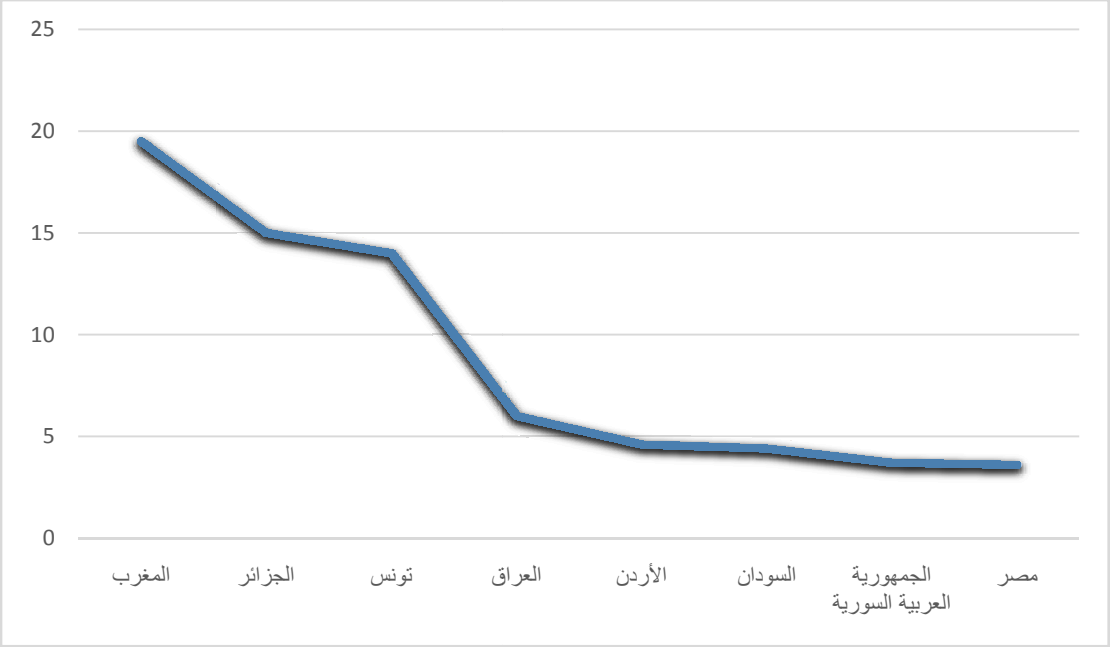

من خلال هذا المنحنى نلاحظ أنّ دول المغرب العربي (المغرب-تونس-الجزائر) تتصدر بقية الدول في وجهة عدد كبير من ذوي الكفاءات العلميّة العالية باتجاه دول التعاون والتنمية الاقتصادية حيث هاجر ما يزيد عن 19% من المغرب، و15% من الجزائر، و14% من تونس، فيما تظل نسبة باقي الدول أقل بكثير من دول المغرب العربي.

المطلب الثالث: أنواع هجرة الكفاءات المغاربيّة

ننطلق في دراستنا لهذا المطلب من فكرة أنّ لكل فئة مهاجرة طريقة في السّفر إلى الخارج وبذلك ينتج عنها فئات مختلفة لظاهرة هجرة الكفاءات وتختلف كل فئة عن الأخرى في طريقة استقرارها بالبلد الأجنبي وكيفية تنقلها، حيث حاولنا تصنيفها إلى نوعين: هجرة الطلبة ثمّ هجرة الكفاءات للعمل.

[78] تقرير التنميّة والسكان الصادر عن اللّجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا 2007. على الموقع: http://www.oecd.org/dataoced

1) هـــجـرة الـــطـلـــبة:

انتشرت هذه الظاهرة بين الشباب خاصة الطلبة وهم من الكفاءات الّتي تشكل شريحة مهمّة وفعالة في بناء المجتمع وتطويره، كذلك تُمثل الطاقة الجسدية والفكرية البارزة في حياة الأمم فالطلبة المتخرجين من الجامعة يمثلون أهمية معنوية ومادية كبرى من حيث التقدُّم والبناء، فهجرة هؤلاء الشباب وبوتيرة متصاعدة في دول المغرب العربي هدر وخسارة ونزيف لتلك الطاقة الحيوية وإضاعة فرص في سبيل بناء البلاد وخدمتها، وتعويض ما ألمّت به من خسارة وتدمير في سنوات مضت، فالأحداث اليومية الّتي يتعرض لها الشباب عامة يومياً ومن مصادر مختلفة، تعبّر عن مستويات معيّنة من الضغوط تلاحقهم في البيت، الشارع، العمل، الدراسة أو التعاملات الاجتماعية والاقتصادية والّتي يتأثر بها الطلبة خاصة عند اقتراب تخرجهم ممّا سبَّب لهم أزمات، فمنهم من يقرر مواجهتها ومحاولة الدخول في مشاريع البناء والإعمار سواء ضمن مشاريع القطاع الخاص أو ضمن مؤسسات حكومية إن سنحت لهم الفرصة، ومنهم من تضعف المقاومة لديه ويستسلم لإغراءات الهجرة ويهاجر وتعتبر ظاهرة هجرة الشباب عامة من الدول العربية أحد أهم العوامل المؤثرة في تطور الاقتصاد الوطني، وعلى التركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية مستقبلاً وتكتسب هذه الظاهرة أهمية متزايدة مع ارتفاع أعداد المهاجرين خصوصاً من كوادر الشباب المتعلمين أي الطلبة الجامعيين، وتمثّل أهم الآثار السلبية في حِرمان هذه الدول من الاستفادة من خبرات ومؤهلات هذه الكفاءات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولعل ما يزيد المشكلة خطورة هو استقرار هذه الكفاءات في المهجر وعدم عودتهم إلى أرض الوطن.[79]

حيث يُعرِّف التقرير البريطاني هجرة الطلبة بأنّها هجرة من أجل الدراسة لفترة زمنية معيّنة حسب طبيعة هذه الدراسة، وهي انتقال للاستفادة من تجربة أو للبحث العلمي كما تقسّم هجرة الطلبة إلى هجرة الطلبة الداخلية **(Infernal Student Mobility)** والهجرة الدولية للطلبة **((International Student Migration** وقد

[79] **طالح نصيرة، أثر ضغوط الحياة على الاتجاهات نحو الهجرة إلى الخارج. "دراسة ميدانية للطلبة المقبلين على التخرج"، مذكرة ماجستير في علم النّفس الاجتماعي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو. 2011/2010. ص72**

تكون هجرة الطلاب في إطار برامج التبادل الطلابي بين الجامعات مثل ما هو معمول به في معاهد دول الاتحاد الأوروبي بمعنى تنقل الطلبة في إطار دراستهم ثمّ هناك الهجرة الإرادية للطلبة من أجل التسجيل بجامعة أجنبيّة والدراسة على نفقتهم الخاصة وتفيد الإحصائيات أنّ عدد الطلبة المهاجرين من قارة إفريقيا إلى غاية **2006** بحوالي ***284260*** طالب من مجموع ***2402155*** من مجموع المهاجرين عبر العالم من أجل الدراسة أي بنسبة ***18,1%*** وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالنِّسبة العالمية لهجرة الطلبة.

الجدول رقم 05: الهجرة من أجل الدراسة من قارة إفريقيا باتجاه مختلف مناطق العالم من ***1999*** إلى ***2006:***[80]

سنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إفريقيا	**161877**	**175997**	**173196**	**215466**	**282274**	**284450**	**285256**	**284260**

المصدر: شيخاوي سنوسي.

ما يجدر الإشارة إليه من خلال هذا الجدول هو التطور الحاصل في وتيرة هذه الظاهرة بقارة إفريقيا، حيث تبيِّن الأرقام أنّ العدد تضاعف من سنة ***1999*** **(161877)** لينتقل سنة ***2006*****(284260)**أي بنسبة 53,7%.

من خلال هذه الدراسة نجد أنّ هناك ارتفاع نسبي لمعدلات هجرة الطلبة من المغرب العربي نحو فرنسا وأوروبا عمومًا ويمكن أن يكون السّبب في تزايد هذه النّسب يعود إلى عاملين أساسيين هما:[81]

أ. القرب الجغرافي لأوروبا بالنسبة لدول المغرب العربي، وما ينتج عن ذلك من نقص تكاليف السّفر مع إمكانية الإقامة لدى الأصدقاء والأقارب على اعتبار أنّ أوروبا لا يقصدها الكفاءات والآلاف من المهاجرين من مختلف الشرائح وعبر شتى القنوات الشرعية منها وغير الشرعية.

ب. العامل التاريخي كون دول المغرب العربي مستعمرات سابقة لدول أوروبا وبالتحديد (تونس، المغرب، الجزائر) كمستعمرات فرنسية سابقة يجعلها قِبلةً

[80] **شيخاوي سنوسي، مرجع سابق. ص64**
[81] **شيخاوي سنوسي، نفس المرجع. ص69**

بالأولوية لموجات المهاجرين عموماً وهجرة الكفاءات خصوصاً ومنهم الطلبة لعدة اعتبارات منها سهولة التواصل عن طريق اللغة ثم التقارب في منظومة التعليم العالي من حيث البرامج وطرق التدريس.

2) هجرة الكفاءات من أجل العمل والاستقرار:

يُقصد بالكفاءات المتخصصة هنا، الأشخاص الّذين تابعوا دراستهم الجامعية في بلدانهم الأصلية أو تلقوا تكويناً متخصصاً يعادل الشهادة الجامعية فأصبحوا بذلك كفاءات جاهزة من أجل المشاركة في التنمية مثل: الأطباء والمهندسين والتكنولوجيين والباحثين وباقي الاختصاصات في مختلف التخصصات الاقتصادية منها والاجتماعية حيث تعتبر الأعباء المالية والمعنوية في تكوين هذه الشريحة من المجتمع أكبر خسارة للبلدان الأصلية الّتي لا يمكن التعبير عنها بالأرقام وإن كان البعض يقدرها بمتوسط 20 مليون دولار سنوياً لبعض البلدان.

وكمحاولة سنتطرق إلى دراسة حجم الظاهرة بالنسبة لدول المغرب العربي (تونس والمغرب) أمّا الجزائر سيتم التطرق لها لاحقاً. (الفصل الثالث)

1. تونس:

تشهد تونس نسب متزايدة سنويًا في عدد المهاجرين بمقدار 7,3% خلال العشرية الأخيرة وهذا ما يُبيِّن درجة تعقد ظاهرة الهجرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية حيث يُقدر عدد المهاجرين الشرعيين من 2000 إلى 3000 سنويًا ممّا ينتج عنه صعوبة في تحديد نسب الكفاءات منهم وبالتالي النسبة العامة للكفاءات التونسية المهاجرة فيستقر منهم ما يقارب 83% بدول أوروبا منهم 58% يعيش في فرنسا.[82]

إنّ ما يُميِّز الجيل الجديد من المهاجرين التونسيين هو مستواهم العلمي والمهني عن باقي موجات النزوح السابقة، حيث تصدرت النخبة العلمية من مهندسين وتقنيين مختصين في الإعلام الآلي، أطباء ورجال القانون وحتى في المجال الاقتصادي من مستثمرين ورجال الأعمال، وتمثل نسبة الطلبة والباحثين منهم 20%، ويقدر عدد

[82] شيخاوي سنوسي، المرجع السابق. ص69

الإطارات ورجال الأعمال المهاجرين ب **106239**من المهاجرين تمثل منهم **9%** من النّساء من ذوي الكفاءات.[83]

كما نجد أنّ عدد المهاجرين التونسيين ازداد بحوالي **170** ألف بين عامي **2000** و**2013**مسجلين بذلك معدل تغير سنوي 2,7%.

يتوفر ديوان التونسيين في الخارج على معطيات حول الكفاءات التونسية في الخارج وتوزيعها حسب المناطق والاختصاصات (الجدول رقم 07) وتتميّز هذه الكفاءات بتمركزها في أوروبا وعلى الخصوص فرنسا ولكن الملاحظ هو التنوع في بلدان الاستقبال، حيث أصبح عدد كبير من هذه الكفاءات يتوجه إلى أمريكا والدول العربية، وتظل النّسبة المهمة التي تختار الدول العربية مؤشراً جد إيجابي في أفق السعي وراء توحيد المنطقة واندماج اقتصاداتها.[84]

الجدول رقم 06: توزيع الكفاءات التونسية في الخارج حسب الاختصاص **(2011):**[85]

الاختصاص	ذكور	إناث	الجملة
التعليم والبحث العلمي	1784	299	2083
الهندسة المعمارية	1810	128	1938
الطب والصيدلة	724	169	893
المعلوميات	354	26	380
المحاماة	69	20	89
رجال الأعمال	1060	45	1105
اختصاصات أخرى	1653	207	1860
الجملة	7449	894	8343

المصدر: التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربيّة

[83] Hacen boubekri, « La Tunisie et ces migration », Débat sur les moteurs de l'immigration Université de Sousse, Tunisie Juin 2009

[84] التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربيّة، مرجع سابق. ص58

[85] التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربيّة، نفس المرجع. ص58

الجدول رقم 07: توزيع الكفاءات التونسية في الخارج حسب بلدان الاستقبال **(2011):**

الدولة	عدد الكفاءات
أوروبا	4193
أمريكا-كندا-البرازيل-	1609
الدول العربية	1226
إفريقيا	136
آسيا	68
أستراليا	11
الجملة	7243

المصدر: التقرير الإقليمي للهجرة الدوليّة العربيّة

2. المغرب:

يعتبر المغرب من أكثر البلدان النامية تأثراً بهجرة اليد العاملة المتخصصة في مجال تكنولوجيا الاتصالات بحيث يهاجر للخارج ما بين 50% و70% من خريجي المدرسة المحمدية للمهندسين أو المعهد الوطني للبريد والاتصالات، كما أشارت بعض الإحصائيات أنّ أحد مراكز الأبحاث الفرنسية يستقطب بمفرده أكثر من 1600 إطار مغاربي، من ينهم 700 مغربي و500 جزائري و450 تونسي. بالنّسبة للمغرب تقول الأرقام أنّ تكوين إطار مختص يُكلف المغرب ما يُعادل 160 ألف درهم لذلك تحولت معضلة تأهيل الجامعات المغربية للأطر تستفيد منها الدول الغربية إلى مشكلة مزمنة جراء تزايد هجرة الخبراء والأخصائيين في مختلف القطاعات وخاصة قطاع الاتصالات، ففي إحدى الحالات استقطبت شركة أجنبية بمفردها أكثر من 600 خبير من خيرة الأخصائيين المغاربة في مجال تكنولوجيا الاتصالات كما أظهرت دراسة أنّ

88,7% من الطلبة الدارسين في الخارج لا يرغبون في العودة بالمرّة إلى المغرب لعدّة أسباب من بينها نقص الشفافية في النِّظام الاجتماعي والاقتصادي، وعدم توفر فرص عمل ملائمة لمُستوى التكوين...إلخ[86]

وحسب بعض الإحصائيات يُقدَّر عدد المهاجرين من المغرب سنة 2004 بنحو 3 ملايين مهاجر، أي قرابة 10% من إجمالي السكان وتأتي تحويلاتهم في مرتبة متقدِّمة على إيرادات السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهي تمثل في المتوسط ما بين 8% و10% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 41,5% من إجمالي الصادرات و25,6% من الواردات، وتغطي 66,5% من العجز التجاري و20% من إجمالي الميزان التجاري، وقد قُدِّرت تحويلات المهاجرين المغربة عام 2004 بنحو 4,2 مليار دولار.[87]

يُعتبر المغرب أكبر بلد بالمغرب العربي من حيث عدد المهاجرين المغاربة بمقدار 898 ألف بين عامي 2000 و2013 مسجلين بذلك معدل تغيُّر سنوي ب 3,5%. وتتوزع الكفاءات في المغرب على اختصاصات متباينة في العلوم البحتة والعلوم الاجتماعية ولكن الفئة المستهدفة أكثر من طرف دول الاستقبال هي تلك الحاصلة على شهادات في التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال وهذا ما يشرح الاهتمام المتميِّز بالمتخرجين من ثلاث معاهد في المغرب وهي: المعهد الوطني للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدرسة الوطنية العليا للمعلوميات وتحليل النُّظم، والمدرسة المحمدية للمهندسين وتفوق نسب الخريجين المهاجرين إلى الخارج في هذه المؤسسات أحياناً 50% إلى 60%.[88]

ويبيِّن الجدول رقم **(08)** أنّ وتيرة الهجرة من أجل الدراسة في المعاهد والجامعات الأجنبية شهدت تناقصاً طفيفاً في سنة 1999 حيث بلغ تعداد الطلبة بفرنسا **18849**موزعين على 85 جامعة فرنسية، ليعود العدد للارتفاع من جديد ابتداءً من سنة

---

[86] مصطفى التحضيتي، المغرب العربي والهجرة الدولية. 24 جوان 2007. على الموقع: http://www.oujdacity net/journal

[87] مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سابق. ص168

[88] التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، مرجع سابق. ص58

2000 حيث بلغ 21048 طالب ليصل سنة2003 إلى 34826. أمّا فترة 2004-2006 فقد عرفت تناقصاً معتبراً في حجم هذه الظاهرة بفارق 5527 حيث لم يتعدى مجموع الطلبة المغاربة بفرنسا 29299 طالب.

الجدول رقم 08: تطور تعداد الطلبة المغاربة المسجلين بفرنسا **2006/1999**[89]

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المغرب	**18849**	**20148**	**24284**	**29504**	**34826**	**32802**	**29859**	**29299**

المبحث الثاني: التنمية بالمغرب العربي (تونس-المغرب)

سنحاول من خلال دراستنا لهذا المبحث واقع التنمية بالمغرب العربي والتطرق إلى المسار التنموي لدول المغرب العربي (تونس والمغرب) والبحث عن أهم الجهود التي تقوم بها الدولتان للنُّهوض بالتنميّة وهل وصلت إلى ما تصبو إليه، حيث أنّ دول المغرب العربي أدركت مثلها مثل باقي الدول حتمية الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره أداة للتنمية وغايتها في آن واحد بحيث تسعى كل من الدولتين نحو تحقيق تنمية شاملة وفق استراتيجيات تتماشى وخصوصيات المنطقة والإمكانيات المتوفرة لديها، كما سنحاول الوقوف عند أهم العراقيل التي تعترض أو تقف في وجه تحقيق التنمية لدول المغرب العربي كما سعينا جاهدين في البحث عن أهم الآثار المترتبة عن هجرة الكفاءات على التنمية بدول المغرب العربي وعلاقة التنميّة بهجرة الكفاءات.

المطلب الأول: حال التنمية بدول المغرب العربي (تونس والمغرب)

لدراسة التنمية بالمغرب العربي لابد من الإشارة إلى بعض الركائز التي ترتكز عليها وتعتبرها دعائم لانطلاق المسار التنموي بحيث نجد تباين واضح بين الثروات التي تزخر بها دول المغرب العربي ومستويات التنمية بها، حيث أنّه ثراء يخفي وراءه ضعف البنية الاقتصادية لهذه الدول.

[89] منشورات الوكالة الفرنسية لترقية التعليم العالي الفرنسي بالخارج، مرجع سابق.

1. **الموقع المتميز لمنطقة المغرب العربي:** بحيث يشكل محور تلاقي أربعة أبعاد جيواستراتيجية واسعة ومترابطة بدءاً بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالاً، فالبعد الإفريقي جنوباً، والبُعد العربي والشرق أوسطي شرقاً وامتداداته الآسيوية، والبعد الأطلسي غرباً وامتداداته إلى أمريكا الجنوبية، كما تبلغ المساحة الكلية لدول المغرب العربي أكثر من 6ملايين كلم² (60413000 كلم²)، بحيث يمكن لدول المغرب العربي من خلال هذه الأهمية الاستراتيجية أن تكون محولا لشبكة من العلاقات الاقتصادية مع كل من دول الاتحاد الأوروبي ودول من إفريقيا، وتتعدى ذلك إلى دول آسيا وأمريكا.[90]

كما أنّه لا يمكن إنكار دور قطاع السياحة بحيث يُعتبر قطاعاً هامّاً بالنّسبة لدول المغرب العربي خصوصاً المغرب وتونس بحيث يوفر فرص عمل هامة ومداخيل محترمة، كل هذه المعطيات تدل على ضخامة الدخل العربيالمتأتي من تصدير المواد الأولية وبعض الخدمات وخاصة السياحة والفندقة ولكنها تعني أيضاً أنّ الاقتصاد العربي لايزال اقتصاداً ريعي وسريع التأثر بالمحيط الخارجي والأسواق الخارجية بحيث أنّه كلما تراجع سعر النّفط أو المواد الأولية وكلّما تأثرت حركة السياحة في العالم نتيجة الأحداث أو الظروف العالمية كلّما تراجعت عائدات دول المغرب العربي والتجأت لإجراءات لا تساعد على الاستمرار السليم لمسار التنميّة.

كما قدّرت منظمة العمل العربية نسبة النُّمو في البلاد العربية سنة 2007 بنحو 6,2% وسنة 2008 ب 4,8% وسنة 2009 ب 2% وهذا التراجع الواضح كان نتيجة تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد العربي، كما توقعت المنظمة في تقرير أطلقته أخيراً في تونس أن يكون معدل التنميّة في البلاد العربية في حدود 4,2%أمّا صندوق النقد الدولي فقد توقع نمواً ب 4,5% لاقتصاد دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وحتى إذا اختلفت هذه النّسبة من قُطر لآخر باعتبار الأداء الاقتصادي لكل دولة عربيّة فإنّ هذه النّسبة تبقى متواضعة ودون المأمول، هي متواضعة بالمقارنة مع الإمكانيات الضخمة المتوفرة في البلاد العربية والّتي من المفروض أن تمكن من فرص تنمية أفضل لو وُظفت بشكل جيِّد.

---

[90] الموقع الرسمي لاتحاد المغرب العربي: www.maghrebarab.org/fr/base20%dedonnes20%uma20%frontoffice.htm

في جانب آخر تمثل الطاقة وخاصة الطبيعية منها كالنّفط والغاز المحرك الأساسي للاقتصاد العربي، حيث تقدّر المنظمة العربية للبلدان المصدّرة للنفط أنّ 58% من احتياطات العالم من النفط و30% من احتياطات الغاز توجد في المنطقة العربية.[91]

بحيث نجد أنّ الاقتصاد التونسي يعتمد على السياحة والصناعة مثل:صناعة الملابس لأبرز العلامات التجارية الأوروبية بالإضافة إلى الصناعات الميكانيكية كقطع غيار السيارات وكذلك أجزاء من طائرات، وتُشكل الصادرات التونسية من زيت الزيتون أهم صادراتها الفلاحية حيث أنّ تونس ثالث مصدِّر لزيت الزيتون في العالم بعد اسبانيا وإيطاليا، كما أنّ صادرات تونس من التمور تمثل ثاني صادرات تونس الفلاحية، ويُشبه الاقتصاد التونسي في بنيته الاقتصاد المغربي بعض الشيء خاصة من حيث أهمية السياحة، إلاّ أنّ الاقتصاد التونسي يعتمد أكثر على الصناعة فيما يعتمد الاقتصاد المغربي أكثر على الفلاحة، كما أنّ المغرب يملك 70% من احتياطات الفوسفات العالمي ويعتمد اقتصاد المغرب أيضاً على السياحة الأجنبية وتصدير الحمضيات والبطاطا والخضروات والأسماك والنسيج إلى أوروبا وأمريكا.

الجدول رقم 09:بعض الخصائص الديمغرافية والاقتصادية لبلدان المغرب العربي**2012**:[92]

البلدان	عددالسكان بمليون نسمة	نسبة الولادة في الألف	نسبة الوفيات في الألف	نسبة السكان الذين يعيشون الفقر أقل من $2	الناتج المحلي الإجمالي	عدد مستخدمي الأنترنت	قيمة التنمية البشرية	المرتبة عالمياً
موريتانيا	4,0	33,2	8,8	40	4,443	147,674	0,454	154
المغرب	35,0	18,8	4,76	4,5	100,257	16,303,864	0,646	126
الجزائر	37,9	24,8	4,4	02	198,735	5,131,601	0,704	107
تونس	11,5	18,6	5,7	3,8	46,332	4156,012	0,749	91
ليبيا	7,0	21,5	4,9	7,4	31,373	980,307	0,783	61

[91] محمد مسيليني، واقع التنمية في الوطن العربي. المغرب العربي مثالاً، 18 يناير 2012. على الموقع: http://www.thawabitarabiya.com

[92]مقال بعنوان المغرب العربي. على الموقع:http://ar.wikipedia.org/wiki/maghreb.png

من خلال الجدول نلاحظ نقص كبير في قيمة التنمية بدول المغرب العربي كما أنّ الناتج المحلي الإجمالي ضئيل نوعاً ما، كما أنّ نسبة السكان الّذين يعيشون في الفقر مرتفعة مقارنة بالثروات الطبيعية الّتي تكتسبها دول المغرب العربي والّتي تدّر عليها ملايير الدولارات الّتي يمكن أن توفر الرفاه والعيش الكريم لشعوبها.

2. **الموارد الطبيعية:** تمتلك دول المغرب العربي موارد طبيعية وثروات متنوعة، حيث يصدر المغرب العربي في المقام الأول النّفط والغاز الطبيعي ثمّ الفوسفات والحديد الخام والسّمك والتُّمور والمنتوجات والزيوت النباتية في حين يستورد المعدات والأجهزة والكيمياويات...إلخ وتعتبر فرنسا تقريبا الشريك التجاري الأول للاتحاد المغاربي، يأتي بعدها كل من ألمانيا وإيطاليا واسبانيا وتصدر دول المغرب العربي، ما قيمته 47,53 مليار دولار تشكل 17,8% من صادرات الوطن العربي، وتحتل الجزائر المكان الأول بنسبة 41% من صادرات المغرب العربي وتبلغ وارداته ما قيمته 37,71 مليار دولار أي ما نسبته 22% من استيرادات الوطن العربي.[93]
3. **الموارد البشرية:** تعتبر الموارد البشرية في دول المغرب العربي مخزوناً بالغ الأهمية من اليد العاملة البسيطة منها والمتخصصة، حيث يقارب عدد السكان 100 مليون نسمة سنة 2010،[94] منهم 28,8% أقل من 15سنة، بينما 5,2% أكثر من 65 سنة، ممّا يعني أنّ أكثر من 66% هم من فئة (15-65 سنة)، حيث يقدّر معدل النُّمو السكاني ب 1,44% (إحصائيات 2007). هذه رغم الانخفاض المستمر في معدل النُّمو مقارنة بفترة (1996-2006) ممّا لا شك فيه أنّ ارتفاع نسبة الشباب من مجموع سكان دول المغرب العربي يشكل دعامة أساسية لسوق العمل، تسعى الدول المتقدِّمة للاستفادة منه عن طريق عوامل الجذب باعتبارها مصدِّرة لليد العاملة.[95]

[93] مقال المغرب العربي، مرجع سابق.
[94] تقرير التنمية البشرية 2008، برنامج الأمم المتحدة على الموقع: http://bdr.undp.org
[95] الموقع الرسمي لاتحاد المغرب العربي، مرجع سابق.

المطلب الثاني: العراقيل الّتي تواجه التنمية بالمغرب العربي

أولاً: المعوقات الاقتصادية:

إنّ ارتفاع معدل تزايد السكان يمثل العقبة الهامّة في طريق التنمية بدول المغرب العربي لأنّ معدلات زيادة الإنتاج السنوي تعادل أو أقل من معدّل تزايد السكان ممّا يزيد البلدان الفقيرة فقراً، بحيث أنّ الزيادة الكبيرة في عدد السكان تفرض عبئاً كبيراً وثقيلاً على الاقتصاد الوطني كما نجد أنّ دول المغرب العربي تتميَّز بانخفاض نسبة السكان الّذين يشاركون في النشاط الاقتصادي فيها، كما أنّ التبعية وهيمنة قطاع النِّفط في بعض دول المغرب العربي تساهم في عرقلة حركة التنمية بالرّغم من أنّ درجة اعتماد الاقتصاد على النِّفط تختلف من دولة إلى أخرى.[96]

بحيث يعتمد الاقتصاد الجزائري إلى حد هائل على صادرات النِّفط والغاز أما الاقتصاد المغربي فيعتمد إلى حد كبير على الإنتاج الزراعي (والّذي يتأثر بالطقس بدرجة كبيرة) والتحويلات النقدية من المغتربين بينما تعتمد تونس على الطلب من قِبل المستهلك الأوروبي على السياحة.[97]

كما تعاني دول المغرب العربي من النُّقص في الكوادر الوطنية حيث أنّ بناء الكوادر القادرة على المساهمة في عملية التنمية يعني تطور المدارس والتعليم بصورة عامة، فعلى الرّغم من كون إعداد الطلاب في الجامعات والمدارس الثانوية في دول المغرب العربي في ازدياد مستمر إلاّ أنّه لا يزال أقل من المستوى المطلوب إذ أنّ سبب هذه المشكلة هو هجرة الأدمغة إلى الدول الرأسمالية المتقدّمة.[98]

ثانياً: المعوقات الفكرية والثقافية:

إنّ التقدُّم الفكري والثقافي مشروط بتطورات وأوضاع لابد من توافرها، لكنَّ الظروف الحالية للمجتمع والثقافة في دول المغرب العربي تواجه عوائق عديدة من

---

[96] مشورب إبراهيم، مرجع سابق. ص

[97] شيخاوي سنوسي، مرجع سابق. ص87

[98] جلاق حسان، قضايا ومشكلات العالم العربي. منشورات دار النهضة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2004. ص ص 90/89

أهمها غياب الديمقراطية وضمانات حقوق الإنسان وبالذات حق التفكير والتعبير والعقيدة، انتشار الأمية بأنواعها الأبجدية، الثقافية والتكنولوجية.[99]

كما أنّ اتساع الفجوة المعرفية يُعتبر من أكبر التحديات الّتي تواجه عملية التنمية بالمغرب العربي على الإطلاق، إذ أنّ وفرة المعلومات لا تعني بالضرورة توافر المعرفة، فالمعرفة الّتي نتحدث عنها هي تلك الّتي تؤهل الإنسان إلى مواجهة عالم شديد التعقيد وسريع التغيير وهي معرفة الحياة وفي الوقت نفسه حياة قائمة على المعرفة، ولعل من أهم العوامل الّتي تقف عائقاً أمام تدفق المعرفة وسريانها في بلدان المغرب العربي هو تأخرها في المجال التقني وذلك نظراً للارتباط الوثيق بين المعرفة والتكنولوجيا لأنّ هذه الأخيرة هي الوسيلة إلى استخلاص المعرفة عن طريق النّفاذ إلى المعلومات بفضل الوسائل التقنية من هواتف ووسائل الاتصال والأنترنيت.[100]

ثالثاً: المعوقات السياسية:

إنّ معظم دول المغرب العربي تحكمها قوى ونخب سياسية تتسلط على الحكم وتحتكر السلطة السياسية وكل أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية واحتكار السلطة هذا من قِبل فئة لها مصالحها الخاصة بمعزل عن مصلحة المجتمع يؤدي إلى عرقلة عملية التنمية، فالحزب الحاكم والفرد القائد هو محور الحركة في المجتمع، وبغياب آليات المشاركة الجماهيرية وشكلية وجود المؤسسات يؤدي إلى قيام الاستبداد والتسلط ممّا ينتج عنه ضعف المشاركة الجماعية في خطط التنمية لسبب تسلط فئة معيّنة على مشاريع التنمية وبالتالي فهُم دائماً يسعون إلى الاحتفاظ بمكانتهم لأطولفترة ممكنة وتحتكر الامتيازات والاستفادة من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية لصالحهم، بالإضافة إلى المركزية في اتخاذ القرارات الّتي تتخذ على المستويات العليا دون مراعاة الأشخاص الموجودين في المستويات الدنيا، كما أنّ هذه الفئة المتسلطة تقضي على جل المبادرات الجماعية في تحقيق التنمية المنشودة.[101]

---

[99] بحث حول التنميّة في الوطن العربي. على الموقع: http://vb1alwazer.com/t85148.html

[100] تقرير التنميّة الإنسانية العربيّة لعام 2002.

[101] بحث حول التنميّة في الوطن العربي. مرجع سابق.

بالإضافة إلى ضعف هيئات المجتمع المدني فبالرغم من وجود العديد من المؤسسات المهنية والنقابية والعمالية والبنية الاجتماعية والثقافية الّتي تقوم بنشاطات قيِّمة في مجال الحفاظ على البيئة وحقوق الإنسان ومسائل اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة، إلاّ أنّ هذه المؤسسات ما زالت دون حجم التحديات والحاجات القائمة.[102]

المطلب الثالث: الآثار المترتبة على هجرة الكفاءات وعلاقتها بالتنمية في دول المغرب العربي

إنّ هجرة العقول العربية إلى الدول الغربية تُفرز على واقع التنمية عدة آثار سلبية ولا تقتصر هذه الآثار على واقع ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية فحسب ولكنّها تمتد أيضاً إلى التعليم في الوطن العربي وإمكانات توظيف خريجيه في بناء وتطوير قاعدة تقنية عربية، من هنا سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى التداعيات المترتبة على هجرة الكفاءات العربية وأهم الانعكاسات لنزيف العقول كما سنبحث في علاقة الهجرة بالتنمية.

أولاً: الآثار المترتبة عن هجرة الكفاءات

1. ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية والعلمية لهذه الكفاءات الّتي تصب في شرايين الدول الغربية بينما تحتاج التنمية في دول المغرب العربي خاصة والدول العربية عامة لمثل هذه العقول في مجالات الاقتصاد والتعليم والصحة والتخطيط والبحث العلمي والتقني.
2. تبديد الموارد الإنسانية والمالية الّتي أُنفقت في تعليم وتدريب الكفاءات الّتي تحصلت عليها الدول العربية دون مقابل.
3. تمثل هجرة الكفاءات استنزافاً لشريحة مؤثرة وفاعلة في المجتمع المغاربي، ولها دور بارز وبالذات في المرحلة الحالية حيث شرعت الدول في تنفيذ خطط تنموية واسعة النِّطاق، وهي بلا شك بأمّس الحاجة إلى الكفاءات العلمية والأيدي العاملة المدربة على النُّهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها إلى مستوى الطموح.

---

[102] عبد الله تركماني، "جدل التنمية والديمقراطية في الوطن العربي" مقال منشور على الموقع: http://.deters.org/s5066.htm

4. تعتبر هجرة الكفاءات خسارة في مجال التعليم في جميع مراحله، حيث أنّه من المعلوم أنّ نسبة الأمية بدول المغرب العربي لا زالت مرتفعة بحيث تشكل هذه الأمية عائقاً أمام التنمية في عصر تمثل فيه الكفاءات العلمية والتقنية والمعرفية المصدر الرئيسي للميزة النسبية وأساس التفوق والتنافس بين الأمم.[103]
5. تؤدي هجرة الكفاءات إلى توسيع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة لأنّ هجرة الأدمغة إلى الدول المتقدِّمة تُعطي هذه الدول فوئد كبيرة ذات مردود اقتصادي مباشربينما تشكل بالمقابل خسارة صافية للبلدان الّتي نزح منها أولئك العلماء، خاصة وأنّ التكنولوجيات والاختراعات المتطورة الّتي أبدعها أو أسهم في إبداعها أولئك العلماء المهاجرون تُعتبر مُلكاً خاصا للدول الجاذبة لهم من الاستفادة من إبداعاتهم الفكرية والعلمية في مختلف المجالات.[104]
6. تكرس ظاهرة هجرة الكفاءات للدول المتقدّمة وتأهيلها في اتجاهات خطط التنمية غير المدروسة، وتبرز مظاهر التبعية في هذا المجال بالاعتماد على التكنولوجيا المستوردة والتبعية الثقافية والاندماج في سياسات تعليمية غير متوافقة مع خطط التنمية من خلال تفضيل (الكم) على (النوع) في هذا الميدان مما يتسبب في اتساع المسافة بين مستويات تطور المجتمعات العربية بالمقارنة مع مجتمعات الدول المتقدمة.
7. كما تمثل هجرة الكفاءات العربية اقتطاعات من حجم القوة العاملة الماهرة المتوفرة في المغرب العربي، مما يؤدي إلى خسارته لقسم مهم من القوى المنتجة في مختلف الميادين وبالتالي زيادة التوتر في سوق القوى العاملة العالية المستوى والذي يؤدي بدوره إلى التأثير على مستوى الأجور. فضلاً عن اضطرار الدولة إلى استيراد الخبرات العلمية الأجنبية لتلافي النقص الحاصل جراء هجرة الكفاءات لديها بتكلفة اقتصادية مرتفعة ومبالغ فيها في كثير من الأحيان.

[103] التقرير الإقليمي العربي الموحد (سبتمبر 2000) ص27
[104] مجلة الاتحاد البرلماني العربي، مرجع سابق. ص3

8. ضعف وتدهور الإنتاج العلمي والبحثي في الدول المغاربية بالمقارنة بالإنتاج العلمي للعرب المهاجرين في الدول الغربية.[105]
9. تقليص حجم قوة العمل الإنتاجية كمّاً ونوعاً واستنزاف الكفاءات الضرورية بواسطة هجرة العقول الّتي تمثل اليوم إحدى معوقات التنمية الشاملة المعتمدة على التقنيات والتكنولوجيات المتطورة الضرورية لهذه البلدان الصاعدة.
10. ينجم عن هجرة فرد ما خسارة أولية لبلد الأصل تتمثل في التكلفة التاريخية الّتي تكبدها المجتمع في تكوين وتعليم المهاجر بطريق مباشر أو غير مباشر، حتى وقت الهجرة وبالطبع يقابل التكلفة التاريخية لبلد الأصل حصول بلد المهجر على مكسب أولي يعادل التكلفة الّتي كان سيتكبدها لو كان المهاجر إليه قد تكوَّن أساساً داخل حدوده.
11. انخفاض المستويات التعليمية في البلد نتيجة تناقص عدد المؤهلين من أعضاء الهيئة التدريسية بالنِّسبة لعدد الطلاب في الجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية ممّا يؤدي إلى تخرج دفعات ذات كفاءة محدودة.[106]

ثانياً: العلاقة بين الهجرة والتنمية

تساهم الهجرة الدولية في التنمية من خلال ثلاث محاور رئيسية هي: تحويلات المهاجرين لأوطانهم الأصلية، ونقل المعارف والخبرات المكتسبة في بلدان المهجر للوطن الأم. والتبادل التجاري والمشاريع الاستثمارية المشتركة الّتي يؤسسها المهاجرون وسنتناول فيما يلي عرضاً موجزاً لتلك المحاور.

أ. تحويلات المهاجرين:

تتمثل أهمية تحويلات وأثرها على التنمية في كونها أحد أهم التدفقات المالية على مستوى العالم، حيث يفوق حجم تدفقات تحويلات المهاجرين حجم تدفقات المعونات الأجنبية وتأتي مباشرة من حيث الحجم بعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تمثّل التحويلات إحدى الأدوات الهامة الّتي يمكن أن تساهم مساهمة

[105] محمد رياض، الهجرة العلمية واستنزاف الكفاءات. مجلة النّبأ. على الموقع: http://www.arabgate.com/more/7
[106] عدنان فرحان الجوراني، مرجع سابق.

إيجابية وفعالة في تنمية اقتصاديات البلدان المستقبلة لها إذا ما توافرت البيئة المناسبة والسياسات الحكومية المحفزة الّتي تمكنها من أداء هذا الدور، ومن الآثار الإيجابية للتحويلات على الاقتصاد الكلي في الدول المستقبلة لها الدور الهام الّذي تلعبه في مساندة ميزان المدفوعات في تلك الدول واتسامها بالاستقرار النّسبي بما يساعد حكومات الدول المستقبلة على التيقن من الحجم المتوقع من التحويلات، كما تلعب التحويلات دوراً هامًّا في دعم احتياطات النقد الأجنبي للدول المستقبلة لها.

كما تلعب التحويلات دوراً هامّاً في تكوين رأس المال اللاّزم للمهاجرين بما يُمكنهم من القيام بمشروعات اقتصادية غالباً لم تكن الفرصة سانحة لهم لإقامتها ما لم تتواجد هذه التحويلات. كما تمكن التحويلات حائزيها وذويهم من الارتقاء بمستوى المعيشة والإنفاق على خدمات التعليم والصحة ومواجهة النّفقات الجارية للأسرة بشكل أفضل وأسرع مقارنة بالوضع في حال غياب هذه التحويلات.[107]

ب. نقل المعرفة والخبرات:

تعد عمليات نقل الخبرة والمعارف والمهارات والأفكار والثقافة المكتسبة من دول المهجر إحدى الوسائل المهمة لاستفادة بلد المنشأ من المغتربين، والّتي تؤثر تأثيراً إيجابياً في رأس المال البشري في بلدان المنشأ، وتختلف قدرات المهاجرين على نقل المعرفة والمهارات والخبرات لبلد المنشأ باختلاف نوعية تلك الخبرات ومدى توافقها مع الخبرات المطلوبة في بلد المنشأ وكذلك مدى جودة القنوات الّتي توفرها بلدان المنشأ لتسهيل نقل تلك الخبرات.

ت. التبادل التجاري والمشاريع الاستثمارية المشتركة:

أكدت الدراسات أنّ قيام بعض المهاجرين بدعم جهود التنمية في بلد المنشأ، سواء بإقامة مشروعات متطورة فيه أو القيام بجهود تطوعية في مختلف المجالات يمثل حلولاً وسطاً بين صعوبة العودة والرغبة في رد الجميل للبلد المنشأ، فتلك الأنشطة تقلل من حدة الآثار السلبية لهجرة الكفاءات وتُسهم جزئياً في تحويل نزيف العقول إلى كسب لها، كما تُتيح تلك الأنشطة للمهاجرين دعم جهود التنمية في بلد المنشأ من جهة، مع

[107] غنيم أحمد فاروق، حنان نظير، (2010)، تقرير عن سياسات الهجرة في منطقة الأسكوا. تقرير مقدّم لمنظمة الأسكوا.

الاحتفاظ بمقر إقامتهم في بلد المقصد، أضف إلى ذلك الانخراط في تلك الأنشطة قد يساعد هؤلاء المهاجرين على استكشاف فرص العودة إلى بلد المنشأ مستقبلاً.[108]

خلاصة واستنتاجات:

من خلال ما تقدّم في هذا الفصل نخلص إلى أنّ الوطن العربي يمتلك قدرات بشرية هائلة وكوادر فنية من مختلف المستويات والتخصصات ولهذه القدرات دورها الفاعل في عملية التنمية ولكن للأسف هذه المؤهلات والطاقات تعيش حالة غربة واحتقار وإهمال في بلادها نتيجة نظم سياسية تعمل وفق المحسوبية والواسطة والمكائد السياسية والصراع البيروقراطي لذلك يكون ملجأها الوحيد هو الهجرة حيث تلقى في بلاد المهجر كل أنواع التسهيلات والإغراءات والإشباع النّفسي والرضا المهني، كما نجد أنّ هجرة العقول والخبرات العلمية والفنية من المغرب العربي سواء كانوا مهندسين، أطباء مختصين، فيزيائيين وكيميائيين أدّت إلى عرقلة الجهود التنموية ومشاريع التنمية الشاملة وحرمتها من عناصرها الأساسية ليس هذا فحسب بل ألحقت هذه الهجرة بدول المغرب العربي والدول العربية عامة خسائر جسيمة من ناحية المبالغ والكلفة الّتي قدِّمت لتكوين هذه الأدمغة والكفاءات أثناء الدراسة.

في ضوء ما تقدّم فإنّ ظاهرة هجرة الكفاءات أضحت مشكلة مزمنة يعاني منها دول المغرب العربي والوطن العربي لاسيما وأنّ المعرفة العلمية في دول العالم المتقدّم اعتبرت كثروة وقوة وحددت أطر التعامل معها بقوانين شاملة في الإدارة المالية وخضعت لإجراءات صارمة، لذلك يتطلب من جهات صنع القرار العلمي والسياسي والاقتصادي في الوطن العربي أن تعمل ما بوسعها لتقليل تأثير هذه الظاهرة بشكل تدريجي وبتظافر جهود المؤسسات العلمية العربية.

والغريب في ظل هذا كله أنّه مع ازدياد معدّلات هجرة العقول والكفاءات العربية إلى الغرب يزداد اعتماد غالبية الدول العربية على الكفاءات الغربية في ميادين شتى بتكلفة اقتصادية مرتفعة، وبعبارة أخرى فإنّ الدول العربية تتحمل بسبب هذه الهجرة خسارة مزدوجة لضياع ما أنفقته من أموال وجهود في تعليم وإعداد الكفاءات

[108] التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربيّة. مرجع سابق.

العربية المهاجرة، ومواجهة نقص الكفاءات وسوء استغلالها عن طريق استيراد الكفاءات الغربية بتكلفة كبيرة ومبالغ فيها.

الفصل الثالث: هجرة الكفاءات وإشكاليّة التنميَّة "دراسة حالة الجزائر 2014/2000"

تعد ظاهرة هجرة الكفاءات أزمة تعاني منها الجزائر مثلها مثل باقي الدول العربية خاصة والدول النامية عامة وتعتبر هذه الظاهرة حديثة في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية كمصر وسوريا، باعتبارها دولة حديثة الاستقلال كانت فيما مضى تفتقر كثيراً إلى الكفاءات العلمية لتسيير شؤونها ومؤسساتها حيث لجأت إلى الكفاءات الأجنبية حيث وصلت نسبة هذه الكفاءات الأجنبية سنة 1969 إلى 34% لتتراجع وتشهد انخفاضاً سنة 1976 إلى 28% من مجموع الكفاءات الوطنية الجزائرية، غير أنّ هذه الظاهرة (هجرة الكفاءات) في تلك الفترة لم تشهد اهتماماً أو اعتبارها إشكالية بالدرجة الّتي تلقاها في يومنا هذا وذلك لأمرين اثنين: حداثة الاستقلال يشكل صعوبة في تكوين كفاءات وطنية قادرة على تسيير المنشآت الصناعية الّتي ورثتها الجزائر عن الاستعمار، ثمّ إنّ تكوين الدفعة الأولى من الكفاءات الوطنية العالية كانت تقتضي الاعتماد على الأجانب العاملين بالجزائر في مختلف التخصصات.

سنحاول من خلال هذا الفصل الوقوف عند أهم الأسباب والدّوافع وراء هجرة الكفاءات الوطنية والآثار المترتبة عنها وصولاً إلى أهم السياسات الـتي يجب اتخاذها للحد من هذه الظاهرة وتقديم بعض الاقتراحات للحفاظ على الكفاءات الوطنية.

المبحث الأول: واقع هجرة الكفاءات والتنمية في الجزائر

في الحقيقة إنّ الأسباب الّتي تكمن خلف مشكلة هجرة الكفاءات الوطنية كثيرة ومتداخلة يصعب الجزم بحتمية تأثير أحدها دون الآخر، ونظرياً تقع هذه الأسباب ضمن وجود قوى إما دافعة لهذه الأدمغة إلى خارج الوطن أو جاذبة تستقبل هذه العقول، لذلك فإنّ هجرة الكفاءات الوطنية هو نتيجة تشابك جملة من الأسباب والعوامل سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا المبحث بالإضافة إلى البحث في أبرز الإحصائيات حول هجرة الكفاءات الوطنية وأهم الآثار المترتبة عنها فيما يخص المجال التنموي.

المطلب الأول: أسباب هجرة الكفاءات الجزائرية

1. العوامل التعليمية والثقافية:

أ. تواضع الميزانية المخصصة للبحث العلمي:[109] بشكل عام إنّ النفقات الكلية المخصصة للبحث تظل متواضعة رغم الجهود التي تبذلها الجزائر في هذا المجال، فمن خلال مقارنة لنسبة نفقات ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي مع ميزانية الدولة (أنظر الجدول **رقم 11**) نرى أنّ الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي من الميزانية العامة للدولة شهدت تطورات متذبذبة فبعد أن كانت سنة 1994 تقدّر ب 3,35% من الميزانية العامة انخفضت إلى 2,88 في سنة 1998 وهذا رغم الاهتمام المتزايد من قبل الدولة فيما يخص قطاع التعليم العالي والزيادة السنوية للميزانية المخصصة لهذا القطاع لتصل سنة 2002 إلى 52,4%من ميزانية الدولة والجدير بالذكر أن هذه الأموال لا تخص البحث العلمي فقط ولكن يدخل في ذلك ميزانية التجهيز ثم ميزانية التسيير.

الجدول رقم 10: نفقات التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر كنسبة من الميزانية العامة **(1995-2002)**[110]

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
ميزانية القطاع " مليون دج"	17,81	20,41	23,73	23,73	36,74	46,34	48,56	65,65
ميزانية الدولة "مليون دج"	613,7	734,87	848,6	848,6	1022,69	1098,57	1176,09	1452,36
النسبة المئوية	2,9	2,78	2,8	2,88	3,6	4,22	4,13	4,52

المصدر: قوربن حاج قويدر

[109] قوربن حاج قويدر، "واقع ومتطلبات إصلاح مناهج التعليم الجامعي في الجزائر". مجلة علوم إنسانية، العدد 36، 2008.

[110] قوربن حاج قويدر، المرجع السّابق.

بالإضافة إلى هذا ضعف وسائل التحفيز الفكري (مختبرات، مكتبات)، روابط مهنية والخمود البيروقراطي (بنى تراتبية جامدة في الشركات والمؤسسات العامة)[111]وعدم توفر الحرية الأكاديمية والاهتمام بتطوير البحث العلمي أو بعبارة أخرى غياب البيئة العلمية الملائمة للبحث العلمي جراء النُّقص الفادح في المراجع والدراسات العلمية وهذا كله نتيجة قوى اجتماعية بسطت نفوذها وسلطتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مؤسسات إنتاج المعرفة من المعاهد والجامعات ممّا حول هذه الجامعات إلى مراكز إنتاج كفاءات تخدم النّظام السياسي وتسعى لتحقيق أهدافه أكثر ممّا تسعى لإثراء البحث العلمي.

ومن جهة ثانية غياب هياكل البحث المستقلة وكذا النشريات والدوريات المتخصصة بالإضافةللتماطل في نشر الأبحاث والمؤلفات، لأنّ الارتباط التنظيمي والمادي للجامعات في الجزائر بالحكومة يجعلها في تبعية دائمة لهذه الأخيرة أكثر من تبعيتها للبحث العلمي.[112]

ب. عجز السياسة التعليمية الجزائرية: يكمن ذلك في غياب سياسة تعليمية رشيدة تقوم بإعداد الإطارات في مختلف التخصصات على قدر من التوازن مع متطلبات الميدان العملي جعل من الكفاءات الوطنية الناتجة-كفاءات مع وقف التنفيذ-عرضة للبطالة لسببين رئيسيين: إمّا كفاية الحياة العملية من اختصاصاتهم وعدم قدرة سوق العمل على استيعابهم أو المستوى العالي لتكوينهم جعل من الاستحالة الاستفادة من خدماتهم في الجزائر بل تتطلب هذه الاختصاصات بيئة على قدر من التقدُّم التكنولوجي والعلمي، متوفرة في الدول المتقدِّمة وهو ما يدفعهم إلى مغادرة الوطن باتجاه هذه المجتمعات. ومن جهة ثانية يعتبر بعض الأساتذة أنّ افتقار التعليم للأصالة والارتباط بالمجتمع الجزائري من العوامل الّتي تساعد على هجرة الكفاءات الوطنية، نتيجة لشعورهم بالغربة من الناحية التعليمية والثقافية في بلدانهم الأصلية، والمقصود هنا بالغربة ليس البعد الجسدي عن البلد الأصل، ولكن بعد ما تعلموه في وطنهم عن ما يحتاجه فعلاً هذا الوطن، ويذهب في شرح ذلك إلى مثال

---

[111] التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربيّة، مرجع سابق.

[112]طاشمة بومدين، " دور البحث العلمي في تحقيق التنميّة الشاملة والمستدامة". مداخلة مقدّمة خلال الأسبوع العلمي الوطني للجامعات، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 21/16 أبريل 2005.

الأطباء الجزائريين فكون التكوين الطبي مُصاغاً على أساس النمط السائد في البلدان المتقدِّمة سواء تعلق ذلك بالبرامج أو التدريبات بالمستشفيات أو نوعية التجهيزات، وبالتالي تكوينهم النمطي لا يُمَكنهم من مزاولة عملهم ببيئتهم الأصلية في هذا المجال، وذلك لتطلعهم دوماً إلى مواكبة التطور العلمي في ميدانهم من جهة والتطور الحاصل في التجهيزات الطبية بطريقة متسارعة من الصعوبة مسايرتها من قبل الدول النامية كالجزائر، وهذا بطبيعة الحال بالإضافة إلى الناحية المالية والمادية وساعات العمل.[113]

ت. كما أنّ الروابط التاريخية الناتجة عن الفترة الاستعمارية تعد عاملاً لا يستهان به في تحديد التوجه الجغرافي للكفاءات الوطنية، لذلك نجد أنّ الأجيال المتلاحقة والّتي لحقت بركب الجيل الأول الّذي جعل من فرنسا قِبلةً له منذ مطلع السبعينات، استفادت (الأجيال المتلاحقة) من تجربة التكامل الأوروبي لتصبح أوروبا كلّها فضاء جاذب لهذه الكفاءات، ففرنسا لوحدها تستقطب ما يقارب 7000 طبيب جزائري من أصل 10000 طبيب أجنبي، من هنا يبرز دور اللغة في تدفق هجرة الأطباء الجزائريين.[114]

2. العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

تبرز أهم العوامل الاقتصادية في انخفاض مستوى الدخل ورواتب الكفاءات العلمية وضعف المستوى المعيشي لديهم وعدم توفير الظروف المادية والاجتماعية الّتي تُؤمِّن المستوى المناسب لهم للعيش، كما أنّ الفارق بين مستوى الدخل للفرد من الدخل الوطني الخام في الجزائر يمثل إحدى المتغيرات البارزة في طرد العقول والإطارات العلمية من الوطن وفيما يلي جدول يبين تطور الدخل الوطني الخام ونصيب الفرد منه منذ 2007 إلى 2011:[115]

---

[113] شيخاوي سنوسي، مرجع سابق. ص122

[114] تقرير السكان والتنميّة، "الهجرة الدولية والتنميّة في المنطقة العربيّة: الفرص والتحديات". العدد الثالث، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2007. ص30

[115] إحصائيات واردة في تقرير صندوق النقد الدولي حول الجزائر، مارس 2011. على الموقع:
http://WWW.INF.ORG/EXTERNAL/french/pubs/ft/2011/cr1139f.pdf

الجدول رقم 11:تطوُّر الدخل الوطني ونصيب الفرد منه منذ 2007 إلى 2011:

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج الوطني الخام (مليار دولار)	134,3	170,2	139,8	158,6	168,8
نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام (دولار)	3904	4940	3926	4389	4603

المصدر: تقرير صندوق النّقد الدولي حول الجزائر، مارس 2011

رغم التطور الواضح في زيادة الدخل الفردي من الناتج الوطني الخام في الجزائر منذ 2007 ليصل في 2011 إلى 4603 دولار بنسبة تقارب 18% عن سنة 2008 إلاّ أنّ هذه الزيادة تبقى ضعيفة عند مقارنته نصيب الفرد من الدخل الوطني بفرنسا حيث بلغ سنة 2010 مثلاً 41018 دولار بعد أن كان 33675 سنة 2009 أي بفارق 10 أضعاف قيمة الدخل الفردي في الجزائر في نفس السنة.

وقد أثبتت الدراسات أنّ قرار الهجرة عموماً بما فيها هجرة الكفاءات يحدده الافرق بين الدخل السنوي للمهاجر في بلد المهجر والدخل الفردي الإجمالي في بلده الأصلي.

كما أنّ السيطرة الرأسمالية على العالم في المجال الاقتصادي، وارتباط جميع دول العالم الثالث وبخاصة الدول العربية بذلك النّظام الاقتصادي حيث تقدِّم تلك الدول المتقدّمة مزايا فردية ضخمة للمهاجر تجعله متميِّزاً عن أقرانه في وطنه الأصلي وعمليات إغراء وسرقة متعمدة من قبل بعض المراكز المتخصصة في دول المهجر لاستقطاب خيرة الكفاءات العلمية الوطنية مما يدفع الفرد السعي لتحقيق أعلى مستوى من الرفاه الخاص.[116]

[116] عبد الستار الهيتي، مرجع سابق.

أمّا فيما يخص العوامل الاجتماعية فإنّ ضعف الفاعلين الاجتماعيين في الجزائر الناتج عن تسلطية النظام الحاكم ومحدودية هامش الحريات العامة المسموح بها أدى إلى عرقلة تكوين طبقات اجتماعية ذات وعي بمصالحها وذات تنظيمات قوية قادرة على الدّفاع عن تلك المصالح، بحيث بقيت التنظيمات الاجتماعية الممثلة لمختلف الفاعلين الاجتماعيين في تبعية لبيروقراطية الدولة الحاكمة الّتي تمكنت من فرض وصايتها على مختلف الطبقات الاجتماعية وتنظيماتها الاجتماعية منذ الاستقلال. فبيروقراطية الدولة الحاكمة في الجزائر منذ الاستقلال لا تعبِّر عن مصالح طبقة اجتماعية معيّنة، بل هي مكونة من فئات اجتماعية مختلفة تنسج تحالفات ظرفية تختلف باختلاف الخيارات والأوضاع الاقتصادية والسياسية لكل مرحلة، غير أنّها تشترك في كون مصدر نفوذها وسلطتها هو المراكز الّتي تحتلها في هرم الدولة والّتي تسمح لها بتوجيه الاقتصاد الوطني. هذا ما نتج عنه تراكم المشاكل الاجتماعية في الجزائر حتى بلغ تأثيرها إلى الكفاءات الوطنية ولم يبق أمام الكثير منهم سوى البحث عن ظروف اجتماعية أكثر ملائمة سواء من الجانب الأكاديمي أو الجانب المعيشي.[117]

بالإضافة إلى انتشار البطالة بين خريجي الجامعة، وذلك لعدم وجود تناسق بين التعليم وحاجات سوق العمل ومتطلباته يجعلهم يفكرون في الانتقال إلى الدول المتقدِّمة من أجل مواصلة الدراسة وإذا تحقق لهم ذلك نكون أمام فقدان أفراد هم مستقبلاً كفاءات وطنية ينقصهم بعض التدريب والتكوين يتلقونه في الخارج بمجرد إتمام دراستهم، كما أنّ عدم وضوح المستقبل المهني والعمي بالنِّسبة لبعض الكفاءات الّتي درست تخصصات لا يمكن أن تستوعبها التنمية الوطنية، كالدراسات النووية أو البحوث المتقدِّمة في مجالات علمية أكثر دقة يجعل هذا النَّوع من الكفاءات أمام شبح البطالة ممّا يدفع بهم إلى الهجرة كونها السبيل الوحيد للخروج من هذه الوضعية وتوظيف رصيدهم المعرفي عملياً.

كما تعد مشكلة البطالة من أخطر وأعقد المشاكل الّتي تعاني منها الجزائر بالنّظر لما خلّفته من آثار اقتصادية واجتماعية، حيث تشير الإحصائيات المتوفرة حول

[117] عكاش فضيلة، الحوار الاجتماعي والدولة الريعية في الجزائر. المجلة الجزائرية للسياسات العامة، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر. العدد الأول، سبتمبر 2011. ص30

البطالة في الجزائر حسب المستوى الدراسي أنّ معدلات البطالة سنة 2007 بلغت أعلى نسبة لها 17% عند ذوي المستوى الجامعي، 14,7% لمن لديهم المستوى الثانوي، بينما بلغت عند ذوي المستوى الابتدائي 10,9%، أنّ ارتفاع نسبة البطالين من حاملي الشهادات العلمية الجامعية بمختلف مستوياتها يعتبر عاملاً محفزاً على هجرتهم ومنهم الكفاءات العالية.[118]

بالإضافة لتدني مستوى المعيشة وانتشار الفقر وضيق فرص العمل، والتمايز في امتلاك الثروة وما انجرَّ عنها من توترات اجتماعية تتجلى في المطالبة برفع الأجور وتحسين ظروف المعيشة.

هذا ويشهد المجتمع الجزائري فروق اقتصادية واجتماعية كبيرة، بحيث تؤكد الإحصائيات الرسمية أنّ 10% الأكثر غنى يستهلكون 32% من الدخل الوطني في حين أنّ 40% الآخرين يستهلكون 6% فقط من الدخل الوطني.[119]

3. العوامل السياسية والإدارية:

لا شك أنّ الاعتبارات السياسية ومن خلالها الإدارية لعبت دوراً فعالاً في تفاقم ظاهرة فقدان كفاءاتنا الوطنية، لتكمل بذلك الدوافع السابقة الذكر، مُشَكِّلةً بذلك بيئة طاردة لكل الموارد البشرية ذات المؤهلات العالية، سنحاول أن نقف عند العوامل السياسية والإدارية الّتي ساعدت على هجرة الكفاءات الوطنية.

أ. طبيعة السلطة السياسية: بعد العشرية الدامية الّتي شهدتها الجزائر والّتي قضت على مجموعة من خيرة أبناء الوطن سواء بالقتل أو التهجير، كما تسببت في قيام سنوات من الفوضى والحلول المؤقتة على مستوى النّظام السياسي في الجزائر، استطاعت أن تشرع من جديد في وضع بنية لمؤسساتها السياسية وسط الكثير من الانتقادات سواء حول مسار التحول الديمقراطي أو طبيعة التعددية الحزبية وما شابهها من قيود، ورغم الأشواط الّتي قطعتها الجزائر في هذا المجال ما زالت

[118] شيخاوي سنوسي، مرجع سابق. ص127
[119] علي غربي، "عولمة الفقر". مداخلة مقدّمة في اليوم الدراسي تحت عنوان التحديات المعاصرة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002. ص65

الممارسات والسلوكيات في مختلف مستويات أجهزة الدولة تكرس عدم المساواة في الفرص بين المواطنين.[120]

بالإضافة إلى نفوذ القوى السياسية على مؤسسات إنتاج المعرفة، حيث تسعى السلطة السياسية إلى فرض نفوذها بشكل مباشر أو غير مباشر على مؤسسات إنتاج المعرفة (الجامعات والمعاهد ومراكز البحث)، وهي بذلك تحقق لنفسها مزيد من الشرعية عن طريق إدماج هذه المؤسسات في مشروع النّظام القائم، ثم إيجاد الكفاءات الّتي ستحقق لهذا النّظام أهدافه في كافة المستويات، ممّا يجعل قضية الاستقلالية الأكاديمية على المحك، عن طريق الرقابة المركزية على مخابر البحث وتوجيه المجالات البحثية، فكثير ما رفضت مشاريع بحث وأعمال ذات مستوى عالمي، بسبب اعتبارها تُثير قضايا تمس بالأمن العام أو المصالح الاستراتيجية للدولة.[121]

ب. البيروقراطية ومنطق المصلحة الخاصة: لعبت البيروقراطية الإدارية وما تزال الدور الكبير في طرد الكفاءات الوطنية من جهة ثمّ وضع العراقيل أمام المهاجرة منها والراغبة في العودة إلى الوطن من جهة ثانية، ومن مشكلات الجهاز البيروقراطي الجزائري إسناد المراكز القيادية في الجهاز الإداري لعناصر لا تتمتع بالكفاءة، مع بروز ظاهرة المحسوبية، ما أدى إلى ظهور مشاكل أساسية في ضعف قدرة هذه العناصر معالجة الإجراءات الإدارية، ثمّ شيوع النَّزعة التسلطية لدى عدد كبير من القيادات الإدارية وإصدار التوجيهات والأوامر من دون بذل الجهد لتطوير العمليات الإنتاجية والارتقاء بجودة السِّلع والخدمات. وكذا تفشي بعض النّزعات والممارسات الخاطئة في الجهاز الإداري الّتي ترتبط بقضايا التعيين، وتحديد المسؤوليات الإدارية، وتقويم الأداء والترقية، والحوافز المعنوية والمادية على أسس من المحسوبيّة والعلاقات الشخصية وسيادة النظرة غير الموضوعية لعلاقات العمل.

---

[120] تقرير اللجنة الاقتصادية بشمال إفريقيا، "الهجرة الدولية والتنميّة في شمال إفريقيا". 2007. على موقع الأمم المتحدة: http://uneca-anorg/arab/publication/migration20%ARFINAL.pdf

[121] بومدين طاشمة، مرجع سابق.

بالإضافة إلى الروتين وشيوع أسلوب الوساطة في إنجاز بعض المعاملات الّتي تضطلع بها منظمات الجهاز الإداري، حيث برزت بعض نتائج ذلك في انخفاض الإنتاجية، وتقليل استثمار الوقت، والتأثير على مصالح الجمهور المستفيد وعلى علاقاته مع الأجهزة الحكومية المختلفة، كل هذه المشاكل دفعت بالكثير من الكفاءات الوطنية للهجرة وفي نفسه أصبحت عائقاً كبيراً أمام الكفاءات الوطنية الّتي اختارت يوماً العودة إلى أرض الوطن.[122]

المطلب الثاني: أرقام وإحصائيات عن هجرة الكفاءات الجزائرية

تتضارب الأرقام حول تعداد الكفاءات العلمية الوطنية المهاجرة وحصر مختلف التخصصات والفروع العلمية والمهنية الّتي يتوجهون إليها من جهة، ثمّ التوجهات الجغرافية لهذه الكفاءات وأسباب اختيار هذه الدول دون غيرها من جهة ثانية، سنحاول من خلال هذا المطلب البحث في أبرز الإحصائيات الوطنية، وتلك الواردة في التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية وكذا جهود الباحثين في هذا المجال والأرقام الواردة في دراساتهم حول الظاهرة.

أكثر من قرن وربع قرن من الاستعمار الفرنسي للجزائر، والجزائر تُستنزف ثرواتها لبناء اقتصاد فرنسا على حساب تنميتها، وها نحن بعد سنوات من الاستقلال ولعنة فرنسا تتواصل لاستغلال ثرواتنا البشرية قبل مواردنا المادية، فبحسب إحصائيات عمادة الأطباء الفرنسيين لعام 2009 فإنّ الأطباء الجزائريين يمثلون 10,26% من مجموع الأجانب العاملين بالمستشفيات الفرنسية وتأتي هذه النّسبة في المرتبة الرابعة بعد بلجيكا ب 16,49% ورومانيا 12% وألمانيا 10,3%، وفي الأولى مغاربياً (المغرب 7,69%، تونس 4,85%). وتشير نفس المصادر أنّ هذه النّسبة انخفضت بعد ما كانت 11,28% في سنة 2008 ويعود هذا التراجع إلى كِبر السن والإحالة على التقاعد، وأمّا معدل سن الأطباء فيقارب 46سنة.[123]

---

[122] شيخاوي سنوسي، مرجع سابق. ص130

[123] علي يوسف، هجرة الأدمغة الجزائرية إلى فرنسا. على الموقع: http://aliyoucef.maktoob.com

لكن رئيس العمادة الوطنية للأطباء الجزائريين يؤكد أنّ عدد الأطباء المتواجدون في فرنسا يبلغ مجموعهم مؤخراً 6000 طبيب وهم يمثلون 10% من مجموع الأطباء الأجانب.[124]

وأشارت إحصائيات الأمم المتحدة لعام 2007 إلى وجود 7000 طبيب جزائري من أصل 10000 طبيب أجنبي بفرنسا (2006)، كما هاجر 70% من مجموع أساتذة معهد الرياضيات خلال العقد الأخير، أمّا مجموع الجزائريين من ذوي المؤهلات العلمية العالية في الخارج فبلغ عددهم 5000 فرد.

وممّا جاء في جريدة الأيّام الجزائرية في 2011/04/22 أنّه يوجد 25 ألف باحث وأستاذ امتنعوا عن العودة إلى الجزائر، وهو ما يعادل 50% من مجموع الباحثين الموجودين في الخارج سنة 1970، أمّا ما بين الفترة 1994 و2006 فقد ارتفع عدد الطلاب الذين غادروا الجزائر إلى 71000 طالب بحيث استقبلت جامعات أمريكا الشمالية في بداية سنوات التسعينات ما لا يقل عن 18 ألف جامعي وإطار عالي المستوى من بينهم 3000 باحث، ومنهم أيضاً 10000 طبيب استقروا في فرنسا لوحدها.[125]

وفي معرض الحديث عن الجزائر والّتي تشكل أهم مثال حول هجرة العقول في العالم العربي، والأخطر في الحالة الجزائرية هو أنّ هذه الظاهرة لا زالت في تعاظم مستمر خصوصاً وأنّ الإجراءات البيروقراطية تَحول دون عودة هذه العقول إلى بلدها الأصلي، إذ أنّ مراكز الأبحاث الفرنسية تستقطب بمفردها أكثر من 500 باحث جزائري سنوياً، وكثيراً ما تعزى هجرة العقول في الجزائر إلى فشل طرق الإدارة الّتي مارستها كل من الدولة والجامعة والقطاع الخاص، ويُضاف إليها بعض التوظيف السياسي لهذه المشكلة. وقد تمّ تحديد ثلاثة مراحل لهجرة العقول الجزائرية:[126]

---

[124] بقاط بركاني، جريدة الخبر. العدد 6526، 03 نوفمبر 2011.

[125] مانع فاطمة، خبازي فاطمة الزهراء، مرجع سابق. ص14

[126] ناصر يوسف، "دينامية التجربة اليابانية في التنميّة المركبة". دراسة مقارنة الجزائر وماليزيا، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، الطبعة الأولى، 2010. ص ص 283/282

مرحلة 1962-1975: الّتي كانت فيها نسبة العقول المهاجرة عادية باستثناء الأطباء الّذين هاجروا لممارسة مهنتهم في القطاع الخاص، وحينها كانت معظم العقول المهاجرة من المعارضين الّذين استقر القسم الأكبر منهم في فرنسا.

مرحلة 1975-1986: شهدت إرسال أعداد كبرى من الأطر العليا إلى الخارج لمواصلة التكوين على نفقة الدولة، وقد تمَّ توسيع رقعة البلدان المستقبلة إذ شملت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا إضافة إلى بلجيكا وبريطانيا واليابان.

مرحلة 1986-2006: الّتي شهدت ذروة الصراع الاجتماعي والسياسي في البلاد، وقد هاجر فيها الكثيرون بمن فيهم الّذين تابعوا كل مراحل تعليمهم في الجزائر، وتفيد بعض التقارير أنّ ثلث أساتذة الرياضيات هاجر في هذه الفترة، وعاد جزء كبير منهم إلى البلدان الّتي تلقوا فيها تكوينهم العالي نظراً إلى غياب الإمكانات العلمية والتحفيزات المادية في وطنهم الأم.

وحسب ما جاء في جريدة ***" الجزائر الأخبار"*** فإنّ عدد الكفاءات العلمية الجزائرية المسجلة رسمياً لدى القنصليات الجزائرية بالخارج يفوق 15200 إطار، هذا ما أعلن عنه وزير الشؤون الخارجية **مراد مدلسي** وذلك في رده على سؤال شفوي لعضو بمجلس الأمة في جلسة علنية بقوله " أنّ عدد الكفاءات العلمية ذات المستوى الأكاديمي المقيمة خارج الجزائر والمسجلة رسمياً لدى الهيئات الدبلوماسية والقنصلية يفوق **15200** حسب التقديرات الحالية الّتي بحوزتنا" وتابع **مدلسي** يقول " من غير المستبعد أنّ هذا الرقم المسجل لا يعبر عن حقيقة الأمر ميدانياً" مشيراً إلى أنّ إحصائيات أخرى مثلما هو الشأن بالنّسبة لتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة **2006**الّذي أكد أنّ عدد الكفاءات الجزائرية الّتي غادرت البلاد خلال فترة التسعينات بلغ 40 ألف إطار من بينهم 10 آلاف طبيب مقيم بفرنسا.[127]

كما كشفت دراسة جزائرية حديثة أنجزها باحثون جزائريون مختصون في علم الاجتماع، أنّ هجرة الأدمغة الجزائرية نحو الخارج وخاصة إلى أوروبا فاقت كلَّ الأرقام في السنوات الأخيرة، وأنّ الجزائر باتت مهددة بنزيف حاد لعلمائها ما لم تتخذ

[127] **جريدة الجزائر الأخبار، أوت 2009.**

الدولة الإجراءات اللازمة لحماية علمائها وتوفر لهم كل شروط العمل المريحة والمحفزة في بلادهم. وقدرت الدراسة الّتي أشرف عليها أستاذ علم الاجتماع ***"محمد صايب موسات"*** المدير الحالي للمركز الوطني للاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، أنّ عدد العلماء الّذين هجروا الجزائر إلى غاية نهاية **2014**يفوق **268 ألف** عالم في كل التخصصات المهنية، وهذا في إطار عملية تهجير منظمة ومقصودة لإفراغ الجزائر من أدمغتها ونخبتها وأكدت الدراسة أنّ الجزائر تتصدر قائمة دول الاتحاد المغاربي من حيث النوعية في هجرة الأدمغة، لكون النخبة الجزائرية مطلوبة بقوةفي أوروبا على وجه التحديد، حيث يعمل حالياً في مختلف دول الاتحاد الأوروبي 268 ألف عالم جزائري ما بين طبيب وأستاذ وباحث في مختلف الاختصاصات، من ضمنهم 75% منهم يعملون حالياً في فرنسا و11% في كندا و4% في بريطانيا، فيما تستقطب إيطاليا واسبانيا المهاجرين الجزائريين من مستويات أدنى.

وبلغة الأرقام، كشفت الدراسة أنّ هجرة الأدمغة الجزائرية شملت 1,2% من حاملي شهادة دكتوراه دولة، إضافة إلى أنّ 27% من هؤلاء المهاجرين هم من جنس الرجال لكونهم أفضل وأعلى مستوى علمي، فيما بلغت نسبة هجرة النّساء الجزائريات 24,8%. أمّا بخصوص معدل أعمار الأدمغة الجزائرية المهاجرة، فإنّ أغلبية المهاجرين من الجنسين تتراوح أعمارهم بين 35و45 سنة، وتأتي بعدها شريحة البالغين ما بين 25و34 سنة، في حين جاءت تخصصات الطب والهندسة وحاملي الشهادات العليا في صدارة الأدمغة الجزائرية المهاجرة إلى ما وراء الضفة المتوسطية.

ولعل النقطة الحساسة الّتي أشارت إليها هذه الدراسة، هي أنّ الأدمغة الجزائرية الّتي تهاجر لا تعود من جديد إلى الجزائر، وهذا ما يُشكل خسارة كبيرة للجزائر وثرائها الثقافي والعلمي، وهذا ما يستدعي-حسب الدراسة-ضرورة مراجعة الدولة الجزائرية لسياستها اتجاه علمائها وأدمغتها المهاجرة من خلال وضع استراتيجية فعالة لحماية

هؤلاء وتوفير لهم كل الظروف المحفزة للعمل والبقاء في وطنهم، مع ربط جسور الاتصال مع النخبة المهاجرة على أمل إقناعها من جديد للعمل في الجزائر.[128]

المطلب الثالث: أثر هجرة الكفاءات على التنمية في الجزائر

لا شكّ أنّ الجميع يعلم أنّ هجرة الكفاءات الوطنية ترجع بالآثار السلبية على تنمية الوطن في مختلف الميادين والمجالات غير أنّ هناك قطاعات حساسة في البلد ينبغي الاهتمام بها حيث أنّها تعتمد على كفاءات علمية عالية ومتخصصة مثل: قطاعي الصحة والتعليم في الجزائر، إذ أنّ التنمية لا تعتمد على توفر التكنولوجيا فقط، بل لابد من إيجاد المواطن الّذي يديرها ويسيِّرها ويصحح مسارها، ولن يتمكن من القيام بذلك إلاّ إذا كان يتمتع بالسلامة البدنية والذهنية والاجتماعية لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أثر هجرة الكفاءات على التنمية في مجالي الصحة والتعليم.

1. أثر هجرة الأطباء على التنمية: تنفرد بعض الدول النامية بخصوصية معيّنة تتعلق بطبيعة كفاءاتها الأكثر رغبة في الهجرة إلى الدول المتقدِّمة، فالأردن مثلاً تعاني من هجرة المدرسين، بينما يتمثل نزيف سريلانكا في المهرة من المحاسبين. ورغم أنّ هناك ظروف خاصة بهجرة كل فئة مهنية وبكل بلد، إلاّ أنّه في نظرنا تعتبر هجرة الكفاءات الوطنية الجزائرية في مجال الطب أكثر خطورة على التنمية لأنّها تتعلق بشكل مباشر بحياة المواطن الّذي هو أساس كل تنمية وهدفها بل أيضا وسيلتها.

وإذا اعتبرنا أنّ نسبة الكفاءات الوطنية المهاجرة والمقدرة ب 18,03%**(2006)**من مجموع كفاءات الجزائر لا تدعو إلى التشاؤم مقارنة مع باقي الدول النامية، ولكن إذا علمنا أنّ 23,4% من أطباء هذا البلد قد غادروا باتجاه الدول المتقدِّمة ونحن أحوج إلى هذه الموارد البشرية المتخصصة في هذا المجال، يكون كافياً لأن يضعنا موضع القلق على مستقبل التنمية البشرية في الجزائر.[129]

ولا يمكن فهم الآثار الناتجة عن هجرة الأطباء دون الحديث عن أثر الصحة على التنمية الاقتصادية، إذ أنّ النُّقص المسجل في تعداد هؤلاء سيؤدي بالضرورة إلى

---

[128] **هجرة الأدمغة، ربع مليون "دماغ" غادر الجزائر إلى غاية نهاية 2014. مقال على الموقع:**
http://tebessa.fanbb.net

[129] **التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربيّة، 2008. ص92**

ارتفاع نسبة عدد السكان لكل طبيب وبالتالي إعاقة المتابعة الصحية للأفراد داخل المجتمع، ويمكن القول أنّ هذه النّسبة تربطها علاقة عكسية مع الرعاية الصحية الجيّدة في المجتمع، ومن جهة ثانية تعتبر مكافحة الأمراض أمراً مهمّاً يجنب الأفراد من هم في سن العمل الانخفاض في قدراتهم الإنتاجية.

وقد استنتج ***"JACK WILLIAM"*** سنة 1999 في دراسة عن مبادئ اقتصاديات الصحة للدول النامية أنّ إنتاجية عنصر العمل تتوقف على عاملين أساسيين: المهارات الفردية لعنصر العمل والمستمدة من القدرات العقلية والجسمانية الذاتية للفرد **(الصحة)**، ثمّ كفاءة وإدارة عنصر العمل داخل وحدات الإنتاج.[130]

وبالتالي يمكن القول أنّ الرعاية الصحية تتناسب طرداً مع نسبة الناتج المحلي الإجمالي، فكلّما كانت الأولى جيّدة كانت الزيادة في الإنتاج على مستوى كل الوحدات وأنّ الزيادة في نسبة الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي حتماً إلى نمو رأس المال اللاّزم للتنمية الاقتصادية، وعليه سوف يكون انعكاس ذلك مباشراً على التنمية البشرية والتنمية الشاملة عموماً.

ومن هنا يمكن القول أنّ تدهور الحالة الصحية للأفراد يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هؤلاء في سن العمل، ومن ثمّ تزايد حالات الوفاة أو خروجهم على التقاعد بسبب المرض، أي سوء الحالة الصحية للفرد تؤدي إلى ضياع جزء من الناتج كان من المتوقع تحقيقه، فيترتب عن ذلك انخفاض الناتج القومي الإجمالي.

2. أثر هجرة الأساتذة والباحثين:[131] تعتبر الجامعة رأس الهرم في النّظام التعليمي في كافة أنحاء العالم، وهي العمود الأساسي للتنمية البشرية المستدامة خصوصا في العصر الحاضر، حيث تعد الجامعة إحدى المؤسسات الاجتماعية التعليمية الّتي أصبحت مركز اهتمام العديد من العلماء والمتخصصين في مجالات مختلفة، وذلك نظراً لما تؤديه من مهام متعددة ومما لا ريب فيه أنّ الجامعة كانت وما تزال تحتل داخل أي نظام تعليمي أهمية كبيرة وخاصة فيما يتصل بتكوين رأس المال البشري الّذي يتمتع بالمهارات

[130] طلعت الدمرداش، اقتصاديات الخدمة الصحية. مصر، مكتبة القدس، 2006. ص17

[131] نادية براهيمي، دور الجامعة في تنمية رأس المال البشرى لتحقيق التنميّة المستدامة. "دراسة حالة جامعة المسيلة"، مذكرة تخرج مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الإدارة الاستراتيجية للتنميّة المستدامة، 2013/2012. ص90

العلمية العليا والمؤهلة لتوظيف المعرفة لخدمة الاحتياجات الاجتماعية الضرورية لإحداث التقدّم العلمي والاقتصادي والاجتماعي. وكذا بوصفها أداة أساسية في تشكيل خطط التنمية المستدامة والّتي يمكن للجامعة تحقيقها، ولأنّ تكوين رأس المال البشري وتنميته ضرورة حضارية تفرضها متطلبات التطور الّذي يشهده العصر حيث أنّه من غير الممكن تصور مجتمع متقدّم في إمكاناته الإنتاجية وفقيراً في كفاءة رأس المال البشري أو العكس من خلال ما تقدّم سنحاول دراسة أهم الآثار المترتبة عن النّزيف الّذي تعاني منه الجزائر في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بسبب هجرة الأساتذة والباحثين إلى الدول المتقدّمة.

أ. ***إشكالية ارتفاع نسبة التـأطير:*** يُقصد بنسبة التأطير عدد الطلاب لكل أستاذ، والّتي ترتبط بعلاقة عكسية مع المردود العلمي حيث يرتفع هذا الأخير بانخفاض النّسبة، ويكون ضعيفاً كلّما كانت النّسبة مرتفعة ولأنّ التكوين الجامعي في الجزائر كان جد متأخر، حيث لم يتعد عدد المسجلين في الجامعة في أول موسم جامعي (1962-1963) 2725 طالباً، يؤطرهم 298 أستاذاً معظمهم أجانب وتضاعف عدد الطلبة ابتداءً من السنة الموالية كما يبينه الجدول الموالي: **رقم 12:**

الجدول رقم 12: تطور عدد الطلبة والأساتذة في الجامعة الجزائرية[132]

السنوات	مرحلة التدرج	المتخرجون	عدد الأساتذة	معدّل التأطير
1963/1962	2725	93	298	9
1965/1964	6536	179	/	/
1970/1969	12243	759	842	14
1980/1979	57445	6963	6207	9
1990/1989	181350	22917	14536	13
2000/1999	407795	52804	17460	24
2010/2009	1034313	/	38646	28
2011/2010	1250310	/	40137	31

[132] موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: www.mesrs.dz

2012/2011	1401700	/	/	/

المصدر: موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع في وتيرة نمو عدد الطلبة في الجامعة الجزائرية بشكل مميّز سنة **1980**حيث تضاعف عددهم بما يقارب الأربع مرات خلال العشر سنوات الأخيرة. وأصبحت الجامعة الجزائرية تضمن تكوين 57445 طالب في مرحلة التدرج، و3965 طالباً في مرحلة ما بعد التدرج، يؤطرهم6207 أستاذ. وواصلت منظومة التعليم العالي تطورها الكمي لسنتي 1990 و2000، حيث بلغ عدد الطلبة في مرحلة التدرج 181350 و407795 على التوالي يؤطرهم 14536 أستاذ في سنة 1990 و17460 أستاذ لسنة 2000. وابتداءً من الموسم الجامعي 2010/2009 تجاوز عدد الطلبة في مرحلة التدرج المليون حيث بلغ في هذا الموسم 1034313 طالباً في مرحلة التدرج و58945 طالباً في مرحلة ما بعد التدرج يؤطرهم 38646 أستاذ، وارتفع في الموسم الموالي إلى 1250310 طالباً في مرحلة التدرج، وتشير آخر الإحصائيات أنه في الموسم الجامعي 2012/2011 بلغ عدد الطلبة في مرحلة ما قبل التدرج 1401700 طالباً.

ومن خلال حساب معدل تأطير الطلبة، نجد أنّه ارتفع من 9 طلبة لكل أستاذ في سنة 1980 إلى 13 طالب لكل أستاذ في سنة 1990 ف 24 طالب لكل أستاذ سنة 2000 وفي سنتي 2010 و2011 بلغ 28 و31 أستاذ على التوالي، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بمتوسط التأطير العالمي والّذي يقدر ب 20 طالباً لكل أستاذ، وهذا ما يمكنه أن يهدد جودة العملية التكوينية في الجامعة.

حيث أنّ نسبة التأطير تعتبر الوجهة الحقيقية الّتي تعكس المنحى العام للبحث العلمي والإنتاجية المعرفية، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن سبل تطوير البحث العلمي في الجامعة في ظل انشغال الأساتذة بالعملية التكوينية بل وعدم مقدرتهم تغطية انشغالات الطلبة الّذين لا يجدون في بعض الأحيان من يُشرف على رسائلهم وأطروحاتهم وهذا ما يعكس نوعية التكوين الّذي يُمكن تقديمه في الجامعات الجزائرية مع الأعداد الكبيرة

للطلبة ونوعية المتخرجين خصوصاً وأنّ قبول الطلبة الجدد في أغلب التخصصات لا يخضع لشروط معيّنة، وإنّما يتم على أساس ترتيب المعدل العام المحصل عليه في شهادة البكالوريا، في نلاحظ أنّ هذا المشكل يختفي في التخصصات العلمية، والّتي تحتاج إلى أعداد مناسبة من الأساتذة بسبب نوعيّة التكوين الواجب تقديمه للطلبة العلميين الّذين يحتاجون إلى العمل في المخابر والّتي تتطلب عدداً محدوداً من الطلبة.[133]

على ضوء ما سبق يمكن القول أنّه باستمرار ظاهرة هجرة الأساتذة والباحثين من المعاهد الوطنية والجامعات، وفي ظل التزايد في تدشين الأقطاب الجامعية في مختلف ربوع الجزائر، سنكون أمام مشكلة وفرة الهياكل والمسجلين وندرة الأساتذة والمؤطرين ولن نجد أمامنا إلاّ الاستعانة بالأجانب وما يترتب عن ذلك من تكريس للتبعية ومزيداً من التكاليف تضاف إلى الموارد المالية الّتي تمّ هدرها في تكوين كفاءاتنا المهاجرة.

ب. ***ضعف التكوين:*** إذا كان ضعف المنظومة التربوية في مراحل التعليم ما قبل الجامعي يؤثر بشكل كبير في تدني مستوى التكوين في الجامعة، فإنّ هذا الضعف القاعدي سيبقى مستمراً في غياب الأساتذة والمؤطرين المؤهلين من جهة ثمّ التوظيف العشوائي في مجال التعليم العالي بحثاً عن الكم من أجل سد النُّقص المسجل نتيجة فقدان الأساتذة المهاجرين، حيث لجأت الوزارة إلى نظام التدريس بالمشاركة ومن أجل تغطية العجز يتم من خلال انتداب أساتذة من خارج القطاع كالمحامين والمهندسين الّذين قد تنقصهم منهجية التدريس والتعامل مع المادة العلمية، وعلى الرّغم من نقص تكاليف نظام المشاركة إلاّ أنّ له آثار سلبية على العائد المعرفي يظهر من خلال ضعف التحصيل لدى الطلبة. ويظهر التأثير واضحاً في مرحلة ما بعد التدرج على مستوى الإشراف على الرسائل والأطروحات وكذا المشاريع البحثية الّتي تتطلب مستوى معيّن وكفاءة عالية من خلال النُّقص الفادح في الأساتذة المؤهلين لذلك.[134]

---

[133] **نادية براهيمي، مرجع سّابق. ص101**

[134] **عبد الله ساقور، فعالية النّظام الجامعي الجزائري في إنتاج المعرفة واستهلاكها. مجلة علوم إنسانيّة، عدد 17، 2002. ص103**

المبحث الثاني: نحو منظور استراتيجي للحد من ظاهرة هجرة الكفاءات وإشكالية التنميّة في الجزائر

لقد فرضت المتغيّرات الدولية بيئة تعليمية سماتها مجتمع المعرفة وأساسها المورد البشري، حيث لم يعد المصدر الحقيقي للثروة يكمن في امتلاك الخامات أو قوة العمل أو الآلات وإنّما في امتلاك قاعدة بشرية مثقفة وعلمية وتكنولوجية، وبذلك أصبح مطلب التقييم والإصلاح لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي في المجتمعات النامية على العموم والجزائر على وجه التحديد ضرورياً، من خلال إشراكه في التكفل بمستلزمات التطور المفروضة على الجزائر في ظل التحولات على المستوى الدولي، وبذلك انطلق قطاع التعليم العالي في إصلاح التعليم الّذي من شأنه أن يجعل الجامعة تلعب دوراً مركزياً يتمثل من جهة في تطلع المواطنين لا سيما فئة الشباب نحو بناء مشروع مستقبلي بالاستفادة من تكوين عالي نوعي يمدهم بمؤهلات ضرورية لاندماج أمثل في سوق الشغل، ومن جهة أخرى في تلبية متطلبات القطاع الاجتماعي والاقتصادي الّذي يطمح إلى التنافسية والنجاعة وهذا بإمداده بموارد بشرية نوعية قادرة على التجديد والإبداع مع التكفل بجانب هام في مسعى ازدهار البحث العلمي والتنمية، لذا سنحاول في ظل هذا المبحث التطرق إلى أهم الإصلاحات الّتي قامت بها الدولة الجزائرية للنهوض بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والمجهودات للحفاظ على كفاءاتها المهاجرة.

المطلب الأول: إصلاح نظام التعليم العالي

يعاني التعليم العالي في الجزائر من عدة تحديات أبرزها فيما يتعلق بالعنصر البشري والجانب المادي، بينما يتعلق البعض الآخر بالجانب التكويني والتأطير وتتمثل أبرز هذه التحديات فيما يلي:

أ. المناهج المستوردة من الدول المتطورة وعدم توافقها مع البيئة التعليمية في الجزائر على خلفية مجموعة من الإصلاحات على أساس أنّها تجارب ناجحة في

دول أخرى تتوافق مع بيئتها نظراً للإمكانيات الضخمة المتوفرة على المستوى المادي والبشري.[135]

ب. التكوين الكمي على حساب التكوين النّوعي وذلك للتكلفة الّتي أصبح يتطلبها التعليم الأمر الّذي أثقل كاهل الحكومة إضافة إلى تغيُّر منظومة القيم المجتمعية بحيث لم يبق للتعليم نفس المكانة المرموقة الّتي كان يحظى بها في السّابق.

ت. الطلب المتزايد على التعليم العالي وتزايد أعداد الطلبة مقارنة بعددهم غداة الاستقلال بحيث نلاحظ تزايد بوتيرة مذهلة وضعف إمكانيات الدولة وقدرة الهياكل المتوفرة على الاستيعاب أمام تحدٍّ لا سبيل لإنكاره.

ث. قلة التأطير بسبب هجرة العديد من الأساتذة إلى الدول المتقدّمة ممّا أدّى إلى ارتفاع نسبة عدد الطلبة لكل أستاذ.

ج. التأثير السلبي لمناهج ما قبل التعليم العالي على منهاج التعليم العالي حيث أنّ ضعف أو قصر المناهج المسطرة من طرف وزارة التربية الوطنية والّتي تعتبر القاعدة والمنطلق لمناهج التعليم العالي، أثرّ بشكل مباشر على الطرق التعليمية في الطور الجامعي.

ح. انفصال المناهج التعليمية عن الواقع المؤسساتي لأنّه من المفروض أنّ الجامعة مولد المورد البشري الّذي يُستغل مباشرة من طرف مختلف المؤسسات على مستوى البلد، ممّا يؤدي إلى ضعف مصداقية المناهج والطرق التعليمية المتبعة.[136]

مظاهر إصلاح منظومة التعليم العالي في الجزائر:

جاء إصلاح التعليم العالي في الجزائر استجابة بمتطلبات التغيُّرات الحاصلة على المستوى الدولي والوطني من جهة ومواجهة التحديات الّتي تقف عائقاً أمام منظومة البحث العلمي، وتبرز مظاهر هذا الإصلاح من خلال الجوانب المختلفة لهذه المنظومة والّتي نلخصها فيما يلي:

[135] **قوربن حاج قويدر، مرجع سابق.**
[136] **شيخاوي سنوسي، مرجع سابق. ص ص 161/160**

I. ***الجانب التنظيمي للمسار الدراسي:*** **(نظام LMD)**[137]

تمّ إدخال إصلاحات على نظام الدراسة الجامعية حيث استحدث نظام **(LMD) ليسانس-ماستر-دكتوراه،** الّذي يمثل هيكلاً تعليمياً مستوحى مما هو سار في الدول الأنجلو سكسونية، وأخذ هذا النّظام مكانته في بلادنا تدريجياً ابتداء من السنة الجامعية 2005/2004، يعتمد نظام LMD في هيكلته على ثلاث مراحل تكوينية تتوج كلٌّ منها بشهادة جامعية وهي: ليسانس-ماستر-دكتوراه.

وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ إدخال نظام (LMD) في بعض التخصصات إضافة إلى الاحتفاظ بالتعليم الكلاسيكي في تخصصات أخرى، إنّ الغاية من الإصلاح الجامعي هو تدارك الوضع وإصلاح الاختلالات، والدفع بالجامعة لأن تتلاءم تدريجياً مع النّظام العالمي للتعليم العالي، وهذا بتحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة في:

1) معالجة مشاكل النّظام الكلاسيكي.
2) ضمان تكوين نوعي يراعي متطلبات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية وتقوية المهمّة الثقافية للجامعة بترقية القيم العالمية الّتي يعبِّر عنها الفكر الجامعي.
3) تنمية التعامل الجامعي عن طريق الربط بين البحث، التكوين، التنمية مع الاحتفاظ باستقلالية الجامعة.
4) التفتُّح أكثر على التطور العالمي وخاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا، وذلك بتشجيع التعاون الدولي في هذا المجال وفق السُّبل والأشكال الممكنة، مع ضمان تكوين وإدماج مهني أحسن للإطارات الجامعية.
5) إعداد مشروع جامعة، يشمل الانشغالات المحلية والعالمية على المستوى الاقتصادي والعلمي والاجتماعي والثقافي.
6) مساعدة الطالب في اختيار مساره والمشاركة في فهم تكوينه، حيث أنّه يسمح بالانتقال من المسار المفروض إلى المسار الحيوي، الّذي تبدو فيه ذاتيته وهذا ما يساعده على التكوين الفردي حيث تكون الفرق البيداغوجية بمثابة دعم ودليل ونصيحة ترافقه طيلة مساره التكويني.

[137] **المناعي محمد البشير، نظام LMD أصداء جامعيّة، نشرية إعلاميّة. مصلحة الإعلام والتوجيه، المركز الجامعي تبسة، العدد 11، الجزائر، 2007. ص22**

7) تعبئة كل الأسرة الجامعية والتحامها لتكون جامعة حيوية وعصرية متفتحة على العالم.[138]

ويعتمد نظام **(LMD)** على العناصر الرئيسية التالية:[139]

الرسملة: هي الوحدات الدراسية المكتسبة التي تحصَّل فيها الطالب على المعدل ولا يُعيدها حتى إذا حوِّل إلى جامعة أخرى.

الحركية:فهو نظام حركي يُمكّن الطالب من التسجيل في أي جامعة أخرى تعتمد على نظام (LMD).

الموضوعية: فلسفة التكوين ضمن نظام (LMD) تضع في الحسبان الملاءمة لواقع ومتطلبات سوق العمل.

ويمكن إيجاز أهمية تطبيق نظام (LMD) فيما يلي:[140]

1) تعديل هيكل التنظيم وفق معايير الحداثة والفاعلية.
2) تدعيم العمل الجماعي ضمن أساليب فرق البحث ليكون أكثر فعالية.
3) إشراك الطالب في تكوين نفسه ودفعه نحو البحث والتنقيب.
4) تحسين أساليب التقييم.
5) تعديل التطبيقات البيداغوجية لتتماشى وأهداف هذا التكوين.

II. الجانب الإداري والتسييري:

التطور الحاصل على المستوى التنظيمي جاء مرفوق بعصرنة الإدارة وتحديث التسيير على مستوى الجامعات والمعاهد بهدف تحسين خدماتها عن طريق إدخال التكنولوجيا الرقمية، كتسيير الملّفات ببرامج في الإعلام الآلي سواء على مستوى الطلبة أو الموظفين إضافة إلى إقامة مواقع إلكترونية على شبكات الأنترنت للتعريف بها داخل المؤسسة الجامعية. كما تسعى الجزائر إلى إقامة مشروع يعرف بالشبكة

---

[138] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دليل الطالب. مديرية النشر بجامعة عنابة، الجزائر، 2008. ص8
[139] إبراهيم الطاهر، وسيلة بن عمر، معايير نظم الجودة وتأثيراتها على بيئة التدريس الجامعي في ظل LMD. ورقة مقدّمة للملتقى الوطني الرابع حول البيداغوجيا، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008. ص151
[140] عزاق رقية، رؤية حول نوعية التعليم العالي في الجامعة الجزائريّة من خلال تطبيق نظام LMD. ورقة مقدّمة للملتقى الوطني الرّابع حول البيداغوجيا، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008. ص82

الأكاديمية والبحثية الموجودة على كافة التراب الوطني الهدف منها هو تطوير خدمات الاتصال وتبادل المعلومات بين هذه المؤسسات والمراكز البحثية، وتقوم هذه الشبكة بتوفير الوسائل التكنولوجية الضرورية للعاملين في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي كما تسهل وتدعم عملية التكون عن بُعد.

1. الجانب التكويني لهيئة التدريس:[141]

تتمثل جوانب الإصلاح على مستوى الأساتذة والباحثين في محاولة تحقيق ما يلي:

أ. تنمية فرص البحث المشترك بين مختلف الأقسام والكليات.

ب. تشجيع التدريس والتأليف المشترك.

ت. الدعوة إلى استخدام الوسائط المتعددة في التدريس.

ث. حضور وإرسال هيئات التدريس إلى مؤتمرات جودة التعليم.

ج. التطوير التنظيمي لتحسين أدوار الأساتذة.

ح. اتباع ثقافة جديدة قوامها الشفافية ومشاركة العاملين.

خ. منح العاملين في الجامعة مزيد من الصلاحيات والمسؤوليات والحرية في تطبيق ما يناسبهم من أساليب لأداء مهامهم التدريسية والإدارية.

المطلب الثاني: توسيع دائرة البحث العلمي

فيما يخص البحث العلمي يعد القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 والمتضمن القانون التوجيهي، تطوراً ملحوظاً في تنظيم وتطوير البحث العلمي بالجزائر، فقد حدّد هذا القانون البرامج والمبادئ المتعلقة بترقية البحث العلمي والتطور التكنولوجي وكذا التدابير والطرق والوسائل الواجب توفيرها لتحقيق أهداف وبرامج الفترة الخماسية 1998-2002. فقد حُدّد لها ثلاثون برنامجاً وطنياً للبحث في مختلف ميادين البحث السياسي، والبحث التكنولوجي للتنمية والبحث التطبيقي. وكان الهدف أن تعكس هذه البرامج إشكالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر، في شكل مجموعة من الأهداف والأعمال الخاصة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

[141] شيخاوي سنوسي، مرجع سابق. ص163

فبالإضافة إلى الاهتمام بالجانب المادي والبشري للبحث العلمي، ركّز القانون على تحديد الهيئات الّتي تأخذ على عاتقها تنظيم البحث العلمي وتثمين نتائجه، وكان ذلك بداية بارزة وانتقالاً هامّاً في مجال التشريع الخاص بالبحث العلمي في الجزائر الّذي أصبح يُشكل أحد أولويات سياسة الدولة. لقد قُسِّم البحث العلمي إلى ثمانية مجالات تغطي بمجموعها مختلف القطاعات وتتمثل في: مجال العلوم الأساسية، مجال المواد الأولية والتكنولوجيا، مجال التربية والثقافة والاتصال، مجال الاقتصاد والقانون والمجتمع، مجال البناء والتعمير والسكن، مجال تهيئة الإقليم والبيئة، مجال الصحة، مجال الفلاحة والموارد المائية.[142]

لقد تمّ تدعيم هذا المسعى بالقانون رقم 99-05 المؤرخ في 04 أبريل المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، وكذلك المرسوم التنفيذي 99/244 المؤرخ في 31 أكتوبر، المحدد لقواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره باعتباره فضاء مستحدث يساهم في التكفل بالبحث العلمي فمن خلال هذه الإجراءات وضعت التوجيهات الكبيرة لمعالجة النّقائص والدفع بتطوير البحث العلمي في الجزائر.[143]

لقد كان القصد من هذه التشريعات تحقيق العديد من الأهداف من بينها:[144]

أ. ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بما في ذلك البحث الجامعي.
ب. رد الاعتبار لوظيفة البحث داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات المعنية بالبحث وتحفيز عملية تثمين نتائج البحث.
ت. دعم تمويل الدولة للنشاطات المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
ث. تثمين المنشآت المؤسساتية والتنظيمية بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

---

[142] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. القانون التوجيهي للبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 2002/1998، 22 أوت، العدد 62، 1998. ص4

[143] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. المرسوم التنفيذي رقم 244/99 المتضمن قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيم سيره، المؤرخ في 31 أكتوبر، العدد 77، 1999. ص5

[144] الجريدة الرسمية 1998، المرجع السّابق. ص6

هذه الإجراءات أثرت في واقع البحث العلمي بالجزائر ومكّنته من التقدُّم والنهوض بعدما كان يعاني من إهمال شديد وتخلف واضح حيث تمّ إحراز ما يلي:[145]

أ. إعداد وتطبيق 27 برنامج بحث وطني من بين 30 برنامج مسطّر.

ب. تنصيب 21 لجنة قطاعية من بين 27 دائرة وزارية معيّنة.

ت. اعتماد 640 مخبر بحث داخل مؤسسات التعليم العالي.

ث. تنصيب الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث.

ج. إشراك 13700 أستاذاً باحثاً دائماً من بين المجموع الكلي الّذي حدّده البرنامج والمقدر ب 16000 باحث.

ح. الشروع في بناء الهياكل القاعدية للبحث.

ومع ذلك فإنّ البحث العلمي في الجزائر لم يصل إلى المستوى المأمول حسب المقاييس الدولية، ولتجاوز هذه النّقائص تمّ إجراء تعديلات على البرنامج الخماسي 2002/1998 وفقاً للقانون رقم 05/08 واعتماد برنامج خماسي ثاني للبحث العلمي 2012/2008، والّذي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية وترقية التنمية المستدامة في البلاد، وهذا من خلال وضع أهداف طموحة وتوفير الوسائل المادية والبشرية لتحقيق تلك الأهداف.

فقد أشار هذا القانون إلى وجوب القيام بعدد من الإجراءات الجديدة الّتي من شأنها إحداث العديد من التطورات في نشاط البحث العلمي في الجزائر ومنها:[146]

أ. تنمية الموارد البشرية وتطويرها وتحسين ظروف البحث، ووضع إجراءات تحث الباحث على تثمين نتائج بحثه مع تعزيز مشاركة الكفاءات الجزائرية المقيمة بالخارج.

---

[145] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبيّة أ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، القانون رقم 05/08 الذي يُعدّل ويُتمم القانون التوجيهي للبرنامج الخماسي 2002/1998 حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. المؤرخ في 23 فيفري، العدد 10، 2008. ص3**

[146] **الجريدة الرسمية أ 2008. ص7**

ب. إنشاء مؤسسات جديدة للبحث العلمي لها استقلاليتها التي تضمن تحقيق أهدافها، ومن أهمها المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي التي تُشرف على نشاط البحث العلمي.

ت. تعزيز التعاون الخارجي بما يكفل ترقية البحث العلمي وتطويره ونقل التكنولوجيا.

ث. تحقيق الشراكة والتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص سواء من حيث التمويل أو البحث وكذا وضع النتائج في خدمة المجتمع.

ج. رفع ميزانية البحث العلمي بنحو ثلاثة أضعاف عمّا كانت عليه لتصل إلى 1% من الناتج المحلي الإجمالي، فقد تمّ رصد 100 مليار دينار لتنفيذ 34 مشروع وطني للبحث العلمي خلال السّنوات الخمس الممتدة من 2008 إلى 2012.

ح. وضع نظام قانوني يتعلق بالإعفاء من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة بالنّسبة للتجهيزات العلمية، وتطبيق عملية تخفيف الضرائب على المؤسسات التي تقوم بنشاطات البحث والتطوير التكنولوجي.

وكان يهدف البرنامج الخماسي 2012/2008 لتحقيق عدد كبير من النتائج في مجال البحث العلمي نذكر منها:[147]

أ. مساهمة الأسرة العلمية في التكفل بمشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد والتكوين، من خلال البحث لعدد معتبر من الأساتذة الباحثين يُقدر ب 28000 باحث و5000 باحث دائم وذلك لبلوغ المقاييس العالمية في مجمل ميادين البحث.

ب. إنجاز 1000 مخبر بحث داخل المؤسسات الجامعية.

ت. تنصيب 10 لجان متعددة القطاعات لترقية وبرمجة وتقييم البحث العلمي والتقني.

ث. تجديد وإعادة تفعيل اللّجان القطاعية الدائمة مع إنشاء شبكات تتكفل بمواضيع البحث ذات الأولوية.

[147] الجريدة الرسميّة أ. ص7

ج. استحداث المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي.

معوقات البحث العلمي:

انطلاقاً من تشخيص بعض أساتذة الجامعات العربية والجزائرية لواقع البحث العلمي في الجامعات العربية بشكل عام، والجامعة الجزائرية بالوجه الأخص، تمّ حصر مجموعة من العراقيل والمعوقات التي تحول البحث العلمي على أداء الدور المنوط به في التنمية المستدامة، هذه العراقيل المشتركة بين الدول العربية يمكن إسقاطها على الجامعة الجزائرية التي تعتبر جزء لا يتجزأ من الوطن العربي والتي تتمثل في الآتي:[148]

1. ***ضعف التخطيط والتسيير لنشاط البحث العلمي:*** تميّزت سياسة البحث العلمي في الجزائر رغم الميزانيات المرصودة والبرامج المسطرة بعدم وجود رؤية واضحة وسياسة محددة الأهداف لنشاطات البحث المختلفة، بالإضافة إلى مشكل عدم استقرار الهيئات المشرفة على العملية. فالأمر لا يرتبط فقط بصياغة منهجية وفلسفة بحث، وسن قوانين وتشريعات، ولكن المشكلة الكبرى على مستوى تطبيق برنامج البحث وإجراءات التنفيذ والتقييم والمتابعة والتحفيز، فمشاريع البحث لا تعتمد على عملية تقييمه ومتابعة صارمتين إذ أنّ علاوة البحث تصرف لكل الباحثين على حد سواء دون مراعاة النتائج المتوصل إليها ومدى أهمية الإنتاج العلمي كما أنّ التقارير الدورية التي تُنجز على البحوث تطغى عليها الصفة الإدارية.
2. ***غياب القوانين المرنة والتشريعات في تسيير فرق ومخابر البحث:*** رغم الاعتمادات المالية الهامّة التي سطرتها الدولة لمخابر البحث العلمي، إلاّ أنّ قواعد إنشاء مخابر البحث وتنظيمها وسيرها تتسّم بالبيروقراطية، حيث نجد أنّ المتصرف الأساسي في أموال المخبر هو رئيس الجامعة وليس مدير المخبر ممّا يحد من حرية الباحث في صرف الأموال لفائدة البحث.
3. ***التوجه للبحث النّظري على حساب البحوث التطبيقية:*** تتميّز معظم البحوث في الجامعة الجزائرية بكونها أبحاثاً أكاديمية، ورغم أهمية هذه البحوث إلاّ أنّ التركيز على

[148] براهيمي نادية، مرجع سابق. ص133

هذا النّوع من البحوث على حساب البحوث التطبيقية يؤثر على التنمية ويجعل من البحث العلمي عملية مجردة.

4. ***غياب الدعم الخاص للبحث العلمي:*** يعد القطاع الحكومي الممول الرئيس إن لم يكن الأوحد للبحث العلمي في الدول العربية بما فيها الجزائر، حيث يبلغ حوالي 80% من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة ب 3% للقطاع الخاص و7% من مصادر مختلفة وذلك على عكس الدول المتقدّمة وإسرائيل حيث تتراوح حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي ما بين 70% في اليابان و52% في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

وهذا الإسهام الضعيف من قِبل القطاع الخاص للمؤسسات البحثية يرجع إلى عدم تقدير القطاع الخاص لقيمة البحث العلمي وجدواه، إضافة إلى عدم كفاية الميزانيات الّتي ترصدها المراكز والجامعات ومؤسسات المجتمع للبحث العلمي وإلى الفساد المالي والإداري الملحوظ في الجامعات ومراكز البحوث العربية، وينبغي هنا أن نؤكد أنّ القطاع الخاص عند دعمه للبحث العلمي سيكون هو أول المستفيدين من نتائجه على المدى الطويل.

5. ***غياب استراتيجية لتسويق نتائج البحث العلمي:***[149] من أسباب ضآلة حجم الإنفاق على البحث العلمي افتقار أغلب المؤسسات العلمية والجامعات العربية بما فيها الجامعات الجزائرية إلى أجهزة متخصصة بتسويق الأبحاث ونتائجها وفق خطة اقتصادية إلى الجهات المستفيدة ممّا يدلُّ على ضعف التنسيق بين مراكز البحوث والقطاع الخاص، كذلك غياب المؤسسات الاستشارية المختصة بتوظيف نتائج البحث العلمي وتمويله من أجل تحويل تلك النتائج إلى مشروعات اقتصادية مُربحة، إضافة إلى ضعف القطاعات الاقتصادية المنتجة واعتمادها على شراء المعرفة.

6. ***غياب المحيط المناسب للبحث العلمي:*** رغم الزيادة في أجور أساتذة الجامعة مقارنة بالسّنوات الماضية إلاّ أنّها تعد الأضعف مقارنة بغيرها في العالم، كما أنّ هناك مجموعة من المشاكل الاجتماعية الّتي تفقد الحافز للأساتذة للبحث العلمي مع عدم توفر

[149] **بوحنية القوي، نور الدين حشود، البحث العلمي في الوطن العربي: تحديات وآفاق. على الموقع:**
www.Bouhania.com

وسائل البحث المناسبة، وكذلك الشعور بالتهميش واللامبالاة بالجهود البحثية للأساتذة وهذا ما جعل أكثر الكفاءات تلجأ إلى الهجرة للخارج.[150]

المطلب الثالث: اقتراحات للحد من ظاهرة هجرة الكفاءات العربيّة والكفاءات الوطنية

إنّ مشكلة هجرة الكفاءات أصبحت ظاهرة عامة على مستوى الوطن العربي ومعالجتها تحتاج إلى وقفة جادة، موضوعية وتلتمس تعقيدات الواقع العربي وتستهدف الإحاطة بكل تناقضاتها، ومن ثمّ وضع الحلول الناجحة المتعلقة بهذه الظاهرة كونها تعكس خطراً متواصل التأثير وهو مرّشح في ظل تأثيرات العولمة نحو التزايد ممّا يتطلب إيجاد سبل علمية لصيغ التعامل الإنساني والحضاري مع الكفاءات العلمية وبحرص وطني، فضلاً عن محاولة وضع استراتيجية عمل عربية تشارك فيها الحكومات العربيّة كافة ومؤسسات العمل العربي المشترك وتستهدف على أقل تقدير تقليل هجرة العقول العربية وإزالة قسماً من العقبات الّتي تواجهها ومن ثمّ معالجة المشاكل الّتي تعترض مسيرتها العلمية عبر إجراءات عملية عديدة في مقدّمتها:[151]

1. إجراء مسح شامل لإعداد الكفاءات العربية المهاجرة بهدف التعرُّف على حجمها ومواقعها وميادين اختصاصاتها وارتباطاتها وظروف عملها.
2. صياغة سياسة عربية مركزية للقوى العاملة على أساس تكامل القوى العاملة العربية بحيث تُمكن الدول العربية الّتي تواجه اختناقات في مجال القوى العاملة من التخلُّص من مواقعها، وتُتيح للبلدان العربيّة الأخرى الّتي تواجه عجزاً في هذا الميدان من سد العجز لديها.
3. وضع البرامج الوطنية لمواجهة هجرة العقول وإنشاء مراكز للبحوث التنموية والعلمية والتعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية المعنية لإصدار الوثائق والأنظمة الّتي تنظم أوضاع المهاجرين من العلماء أصحاب الكفاءات.

[150] بوحنية القوي، نور الدين حشود، المرجع السّابق.
[151] الاتحاد البرلماني العربي، مرجع سابق. ص4

4. حث الحكومات العربية على تكوين الجمعيات والروابط لاستيعاب أصحاب الكفاءات المهاجرة من بلدانهم وإزالة جميع العوائق التي تعيق ربطهم بأوطانهم ومنحهم الحوافز المادية وتسهيل إجراءات عودتهم إلى أوطانهم للمشاركة في عملية التنمية والتحديث.
5. الاستمرار بتنظيم مؤتمرات للمغتربين العرب، وطلب مساعداتهم والاستفادة من خبراتهم سواء في ميادين نقل التكنولوجيا أو المشاركة في تنفيذ المشروعات.
6. التعاون مع منظمة اليونسكو لإقامة مشروعات ومراكز علمية في البلدان العربية لاجتذاب العقول العربية المهاجرة للإشراف على هذه المراكز والإسهام المباشر في أعمالها وأنشطتها.
7. إعادة النّظر جذرياً في سُلم الأجور والرواتب التي تمنح للكفاءات العلمية العربية وتقديم حوافز مادية ترتبط بالبحث والإنتاج العلمي ورفع الحدود العليا للأجور لمكافأة البارزين من ذوي الكفاءات وتقديم الحوافز التشجيعية والتسهيلات الضريبية والجمركية للوفاء بالاحتياجات الأساسية خاصة منها المساعدات التي تضمن توفير السّكن المناسب وتقديم الخدمات اللاّزمة لقيامهم بأعمالهم بصورة مرضية.[152]

اقتراحات للحد من ظاهرة هجرة الكفاءات الوطنية:

1) **على المستوى العلمي والأكاديمي:** العمل على تحريك دافعية البحث العلمي لدى باحثينا وربط المشاريع البحثية بأهداف المجتمع ممّا يُعطي للباحث قيمته الحقيقية في المجتمع من خلال المشاركة في حل مشاكله في ميدان اختصاصه، وينمي لديه درجة الثقة في نفسه من جهة وفي مجتمعه من جهة ثانية، وخلق جو من المنافسة تظهر من خلاله القدرات والطاقات الكامنة لدى المهتمين بالبحث العلمي مع إقرار جوائز مغرية تخص أحسن بحث علمي يعتمد في تقييمه هيئة مستقلة تتكون من نخبة من الأساتذة والباحثين من مختلف المعاهد والجامعات، ثمّ ترشيد الهجرة من أجل الدراسة إلى الخارج عن طريق آليات صارمة تضمن عودتهم مقابل الأموال العمومية التي صُرفت من أجل تكوينهم بالخارج طالما أنّنا لا نستطيع الاستغناء عن هذه الظاهرة في ترقية العلم والمعرفة لدى كفاءاتنا

[152] منذر الفضل، مرجع سابق.

الوطنية. ثمّ زيادة الإنفاق على البحث العلمي مع ترشيد هذه العملية من أجل فتح آفاق جديدة لدى العاملين في مجال البحث العلمي، هذه الزيادة في النّفقات ستؤدي إلى توفير الإمكانيات اللاّزمة للباحث من أجل إتمام بحثه والتوسع فيه ويساعد أيضاً على تأمين البنية التحتية اللاّزمة للبحث العلمي بدل التوجه لمراكز البحث الخارجية المتوفرة على أحدث الوسائل، مع الاهتمام بفتح مراكز بحوث وطنية التي تستقطب الكثير من الباحثين الجزائريين بالمهجر، بالإضافة إلى تقوية العلاقة بين الكفاءات الوطنيّة المهاجرة والمجتمع عن طريق إنشاء بيانات منظمة للعقول الجزائرية بالمهجر كمًّا ونوعًا والعمل على تأسيس آليات للتواصل معهم دورياً سواء عن طريق اللّقاءات والمؤتمرات أو عن طريق وسائل الاتصال الحديثة والمختلفة.[153]

2) المستوى الإداري والتنظيمي:[154]

أ. خلق آليات للاستماع للراغبين في الهجرة خاصة من ذوي الكفاءات والمؤهلات العالية لمعرفة احتياجاتهم ودواعي هجرتهم والنّظر في إمكانية توفيرها محلياً للحيلولة دون مغادرتهم.

ب. منح الأولوية في السكن والعمل للكفاءات الوطنية التي ترغب في العودة إلى الوطن وتوفير جميع الظروف الملائمة من أجل تسهيل عملية الاندماج والتكيُّف مع متطلبات البيئة الجديدة.

ت. اعتماد نظام التحفيز القبلي مع مراعاة أن يوجه لمن يستحقه من أصحاب الكفاءات الحقيقية القادرة على تقديم خدمة للمجتمع والدولة.

3) المستوى المهني والمادي:

لا شك أنّ الوضع الاجتماعي الجيّد للكفاءات عموماً وللباحث على وجه الخصوص يزيد من جاذبية البيئة الداخلية لهؤلاء بدءً بالتحفيز المتعلق بالراتب وأنظمة الترقية والفرص الممنوحة في المجال الوظيفي بشكل يحاكي الإغراءات التي توفرها

---

[153] عماد البرغوثي، محمود أحمد أبو سمرة، مشكلات البحث العلمي في العالم العربي. مجلة الجامعة الإسلامية، العدد 2، جوان 2007.

[154] مباركية منير، نحو سياسة عامة جزائرية فعالة في محال الهجرة. المجلة الجزائرية للسياسات العامة، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، العدد 01، سبتمبر 2011. ص59

الدول الجاذبة للكفاءات، وهي كلها عوامل تساعد على توفير الحد الأدنى من الاستقرار النّفسي والذهني للباحثين ومنحهم حرية التحرك والتنقل والاتصال بمعزل عن العوامل السياسية.

خلاصة واستنتاجات:

من خلال دراستنا لظاهرة هجرة الكفاءات والتنمية بالجزائر أدركنا مدى خطورة الموضوع وتعقيده وانعكاساته السلبية على التنمية، فطبيعة العلاقة بين هجرة الكفاءات والمسار التنموي تقتضي بالضرورة التسليم بأنّ الإنسان هو محور التنمية وأنّه الغاية والهدف في الوقت نفسه، كما توصلنا إلى وجود علاقة ذات تأثير متبادل بين التنمية وهجرة الكفاءات العلميّة ففي حال استمرار عجز الدولة الجزائرية عن خلق الظروف الكفيلة بوقف هجرة الكفاءات العلمية إلى الخارج فإنّ مسيرة التنميّة الاقتصادية والاجتماعية فيها ستظل معطلة ومتعثرة وكلّما تأخر تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فسوف يؤدي ذلك إلى مزيد من هجرة الكفاءات الوطنية وحرمان الجزائر من الكفاءات والكوادر القادرة على تطويرها والنُّهوض بها إلى الأمام.

والمؤسف في الأمر أنّه رغم تزايد هجرة الكفاءات الوطنية فإنّ الدولة لم تقم بالجهود اللاّزمة لوقف هذه الهجرة، أو لاستقطاب الكفاءات الوطنية الموجودة في المهجر فمعظم الإجراءات الّتي اتخذتها لم تُجدِ نفعاً ولا زال نزيف الأدمغة مستمراً إلى اليوم.

خاتمة

خـــــاتمة

خـــــاتـــمـــة:

ختاماً من خلال هذه الدراسة حاولنا التوّصل إلى الإجابة على إشكالية البحث حول ظاهرة هجرة الكفاءات في المغرب العربي حيث اتضّح لنا مدى خطورة الوضع وأهم الآثار السلبيّة الناتجة عنه ومدى تأثيره على حركة التنميّة في جميع مستوياتها، كما وجدنا أنّ ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية في تفاقم مستمرما لم تتخذ دول المغرب العربي استراتيجية موحدة لوقف هذا النّزيف، كما وجدنا أنّ هناك علاقة ذات تأثير متبادل بين التنميّة وهجرة الكفاءات العلميّة لأنّ الإنسان هو محور التنميّة وغايتها في الوقت نفسه، والرأس المال البشري هو قوة دافعة لعملية التنميّة وبالتالي كلّما توفرت الكفاءات العلميّة في مختلف المجالات تكون هناك تنمية.

بالإضافة إلى أنّ ظاهرة هجرة الكفاءات من دول المغرب العربي تعتبر أحد أهم العوامل المؤثرة على تطور الاقتصاديات الوطنيّة وعلى التركيب الهيكلي للسكان والقوى البشريّة.

من خلال ما تمَّ تناوله في هذه الدِّراسة من تحليلات مرتبطة ببحث موضوع هجرة الكفاءات وإشكاليّة التنميّة في المغرب العربي خلص الباحث إلى النتائج التالية:

النتيجة الأولى: أنّ السبب الأساسي للهجرة متصل بغياب الديمقراطية في دول المغرب العربي، والديمقراطية هنا ليست بمعنى توافر الحريات الفردية والعامة فقط كي يشارك الأكاديميون في انتخابات حرة ونزيهة وحماية كرامتهم من التعديات والانتهاكات الشائعة في بلدانهم، وإنّما أيضاً التنظيم العقلاني للمجتمع وبخاصة قطاع البحث العلمي الّذي يحتاج ليكون نموذجاً لمحاربة الفساد والمحسوبية والرشوة، فعندما يغوص أصحاب الكفاءات العربيّة في واقعهم المحلي بعد العودة من الدراسة في الخارج يجدون أنفسهم أمام غياب الشفافيّة والحط من قيمة الفرد وإهانة كرامته وإلزامه على الصمت، فيحزم الكثير منهم الحقائب ويعود من حيث أتى. وهذا ما يُثبت الفرضيّة الأولى في هذه الدراسة الّتي تذهب إلى أنَّ: **" ظروف وبيئة المجتمع الّذي تعيش فيه الكفاءات وما تُقدِّمه الدول المُستقبلة، تعدُّ دافعًا وراء هجرتها"**

خـــــاتمة

النتيجة الثانيّة: أنَّ ظاهرة هجرة الكفاءات تقف حاجزاً في طريق التنميَّة من خلال استنزاف الثروة البشريّة الّتي لا تُقدَّر بثمن، بل الثروة الأغلى للنُّهوض بتنمية حقيقية متينة الأسس قابلة للتطور والاستمرار حيث تُعد هذه الكفاءات العلميَّة دعامة للتنميَّة وعوامل دفعها وهي الأساس في كل تحديث وتطوير. وهذا ما يُثبت الفرضيّة الثانية القائلة بأنَّ: **"هجرة الكفاءات تُؤثِّر سلبًا على عمليّة التنميَّة في المغرب العربي"**.

النتيجة الثالثة:هناك محاولات واجتهادات من طرف دول المغرب العربي وخصوصاً الجزائر للحد من هذه الظاهرة وذلك بوضع بعض الإصلاحات في مجال التعليم العالي والبحث العلمي باعتباره قطاع حساس ومحاولة التنسيق بين متطلبات سوق العمل وخريجي الجامعات كلٌّ في تخصصه الّذي درس فيه وتوفير جميع الإمكانات الماديّة والبشرية اللاّزمة لرفع مستوى التعليم العالي والبحث العلمي والاستعانة بالكفاءات المهاجرة وخبراتها.

لكن تبقى هذه المحاولات من باب المحاولات الخجولة مقارنة بحجم الآثار السلبيّة الّتي تخلقها هجرة الكفاءات العلميّة، فأسباب الهجرة في تطور وتتعقد يوماً بعد الآخر وذلك في ظل وجود عالم متقدّم يمنح جميع الاغراءات لجذب تلك الكفاءات لأنّه على دراية تامّة بأنّ الاستثمار في العنصر البشري هو الاستثمار الحقيقي الّذي يحقق النُّمو والازدهار على المستوى الاقتصادي ويساهم في رفع مؤشرات التنميّة. وهذا ما يُثبت الفرضيّة الثالثة الّتي جاء فيها أنَّ: **"الاهتمام بالتعليم العالي والبحث العلمي يُساعد على استقرار الكفاءات الوطنيّة والاستفادة منها تنمويًا"**.

وبناءً على النتائج الموصل إليها نقدِّم مجموعة من التوصيات والمقترحات الّتي يمكن أن تسهم في توظيف خطط وسياسات من أجل تحسين مستوى التنميّة في إطار السير نحو الحد من الآثار السلبيّة لظاهرة هجرة الكفاءات في مجتمعنا والعمل على الاستفادة من الكفاءات المهاجرة في عملية التنميّة، وهنا يجدر الإشارة إلى أنّ إغراءات العمل والبحث العلمي والظروف الجيِّدة في الدول المتقدِّمة ستبقى مستمرة ولا يمكن التحكم فيها.

خـــــاتمة

لذلك وجب على الدولة باعتبارها مسؤولة عن ظاهرة الهجرة عموماً وهجرة الكفاءات على وجه الخصوص تطير البيئة المواتية لهذه الكفاءات للحد من هجرتها وذلك من خلال:

-السعي إلى خلق البيئة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية الملائمة الّتي من شأنها تشجيع الكفاءات العلميّة على العمل في موطنها مع ضرورة تعزيز قيم الحريّة والديمقراطية والمساواة.

- إعادة النّظر جذرياً في سلّم الأجور والرواتب الّتي تُمنح للكفاءات العلميّة وتقديم حوافز ماديّة ترتبط بالبحث والنّتاج العلمي.

- التأكيد على تخطيط التعليم العالي والبحث العلمي وربطهما باحتياجات التنميّة.

- تخصيص ميزانيّة خاصة لمجالات البحث العلمي، ودعم وتطوير برامج الدراسات العليا.

- تحقيق التنسيق والتكامل بين القطاعين العام والخاص من خلال التشاور المستمر وتحديد الأدوار والمسؤوليات للعمل على بناء سوق عمل وخلق فرص تشغيل للكفاءات.

- الاستفادة من التحويلات المالية للمهاجرين، والّتي تعتبر من أهم الآثار الإيجابية للهجرة عبر مزيد من الاستثمارات في مجال التكنولوجيا وتحديداً في المشاريع الصغيرة.

- تنظيم مؤتمرات للكفاءات المهاجرة وطلب مساعدتهم والاستفادة من خبراتهم سواء في ميادين نقل التكنولوجيا أو المشاركة في تنفيذ المشروعات.

وفي الختام يمكن القول أنّ هذه المشكلة أصبحت ظاهرة عادية على مستوى الوطن العربي، ومعالجتها تحتاج وقفة جادة وموضوعية تستهدف الإحاطة بكل تناقضاتها ومن ثمَّ وضع الحلول النّاجحة المتعلقة بهذه الظاهرة كونها تعكس خطراً متواصل التأثير وهو مرشح في ظل تأثيرات العولمة نحو التزايد.

والخلاصة الأساسية هو أنّ عودة الكفاءات لا يتم إلاّ في إطار تظافر جهود الجميع لبناء مشروع قومي للتنميّة.

الملاحق

قائمة الجداول:

الرّقم	العنوان	الصّفحة
01	حركة انتقال مهارات دول المغرب العربي وبعض الدول العربيّة إلى دول منظمة التنميّة والتعاون الاقتصادي لسنة "2007"	55
02	نسبة المهاجرين من الحاملين للشهادات الجامعيّة باتجاه دول منظمة التعاون والتنميّة الاقتصادية	56
03	عدد الكفاءات العربيّة المهاجرة من كل بلد عربي	57
04	مقارنة هجرة كفاءات المغرب العربي ببعض الدول العربيّة باتجاه OCDE	58
05	الهجرة من أجل الدراسة من قارة إفريقيا باتجاه مختلف مناطق العالم من 1999 إلى 2006	60
06	توزيع الكفاءات التونسية في الخارج حسب الاختصاص 2011	63
07	توزيع الكفاءات التونسية في الخارج حسب بلدان الاستقبال 2011	63
08	تطور تعداد الطلبة المغاربة المسجلين بفرنسا منذ 2006/1999	65
09	بعض الخصائص الديمغرافية والاقتصادية لبلدان المغرب العربي 2012	68
10	نفقات التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر كنسبة من الميزانية العامة 2002/1995	80
11	تطور الدخل الوطني ونصيب الفرد منه 2011/2007	83
12	تطور عدد الطلبة والأساتذة في الجامعة الجزائرية 2012/1962	94

قائمة المراجع

المصادر والمراجع:

1/ الكتب:

1. التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربيّة، **الهجرة الدولية والتنميّة.** إدارة السياسة السكانية والمغتربين والهجرة، جامعة الدول العربيّة، القاهرة، 2014.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية أ، **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. القانون رقم 05/08** الذي يُعدل ويُتمم القانون التوجيهي للبرنامج الخماسي 1998-2002 حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، المؤرخ في 23/فيفري، العدد 10، 2008.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **القانون التوجيهي للبرنامج الخماسي حول البحث العلمي 1998-2002،** المؤرخ في 22/أوت، العدد 62، 1998.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **المرسوم التنفيذي رقم 244/99 المتضمن قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيم سيره،** المؤرخ في 31/أكتوبر، العدد 77، 1999.
5. السيِّد علي شتا، **هجرة العقول العربيّة والتخطيط لاستقطابها في الدول العربيّة**. المكتبة المصريّة للطباعة والنّشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى. 2007.
6. باقر سلمان النّجار، **حلم الهجرة للثروة "الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي"**. مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، الطبعة الأولى، 2001.
7. بسيوني جابر أحمد، مهدلي محمد محمود، **التنميّة الاقتصادية (مفاهيم-نظريات-تطبيقات)**، دار الوفاء للنّشر والطباعة، الإسكندرية، الطبعة الأولى،2012.
8. جلاق حسان، **قضايا ومشكلات العالم العربي.** منشورات دار النّهضة العربيّة، لبنان، الطبعة الأولى، 2004.
9. حسن محي الدين، **الدولة والتنميّة في إطار العولمة، (تحليل صوسيولوجي لأزمة التنميّة العربية ودور الدولة في تجاوزها)**. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.

10. رشيد أحمد عبد اللّطيف، **أساليب التخطيط والتنميّة.** المكتبة الجامعيّة، الاسكندريّة، 2000.

11. زبغنيو بريج نسكي، **بين عصرين أمريكا والعصر التكنو إلكتروني.** ترجمة محجوب عمر، دار الطليعة، بيروت، 1980.

12. زين الياس، **هجرة الأدمغة العربيّة.** المؤسسة العربية للدراسات والنّشر، بيروت، 1972.

13. شفيق محمد، **التنميّة والمشكلات الاجتماعية.** الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999

14. طشطوش هايل عبد المولى، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنميّة.** دار الحامد للنّشر والتوزيع، عمّان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

15. طلال البابا، **قضايا التخلُّف والتنميّة في العالم الثالث، "في المنهج".** دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1986.

16. طلعت الدمرداش، **اقتصاديات الخدمة الصحية.** مصر، مكتبة القدس، 2006.

17. عبد الرحمن منذر، **الفجوة المعرفية بين الشمال والجنوب.** دار الدولية للنّشر والطباعة، بيروت، 2002.

18. عجمية محمد عبد العزيز، ناصف عطية إيمان، **التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية".** الإسكندرية، 2003.

19. ليستر ثروا، **مستقبل الرأسمالية.** ترجمة فالح عبد القادر حلمي، من منشورات بيت الحكمة، طبع شركة السُّرمد، 2000.

20. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات).** دار وائل للنّشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

21. مشورب إبراهيم، **التخلُّف والتنميّة " دراسات اقتصادية".** دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2009.

22. مشورب إبراهيم، **إشكالية التنميّة في العالم الثالث.** دار المنهل اللُّبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2006.

23. مصطفى عبد العزيز مرسي، **قضايا المهاجرين العرب في أوروبا.** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2010.

24. ناصر يوسف، **دينامية التجربة اليابانية في التنميّة المركبة. (دراسة مقارنة الجزائر وماليزيا)**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، الطبعة الأولى، 2010.

25. نبيل السمالوطي، **علم اجتماع التنميّة في اجتماعيات العالم الثالث**. دار المعرفة الجامعية، الاسكندريّة، 1996.

26. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **دليل الطالب.** مديرية النّشر بجامعة عنابة، الجزائر، 2008.

2/المقالات:

27. الاتحاد البرلماني العربي، **مذكرة الأمانة العامة حول جوهر الأدمغة العربية.** "وضع سياسة واضحة لاستيعاب الكفاءات العربيّة والحد من هجرتها إلى الخارج"، مجلة البرلمان العربي، العدد 82، ديسمبر 2001.

28. البرغوثي عماد أحمد، أبو سمرة محمود أحمد، **مشكلات البحث العلمي في العالم العربي**. مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 15، العدد 2، جوان 2007.

29. الجوراني عدنان فرحان، **هجرة الكفاءات وأثرها على التنميّة الاقتصادية.** الحوار المتمدّن، العدد 3389، 2011/6/7.

30. الكفري مصطفى عبد الله، **هجرة الكفاءات العربية والتنمية**. الحوار المتمدّن، العدد 597، 2003/9/20.

31. المناعي محمد البشير، **نظام LMD، أصداء جامعية.** نشريه إعلامية، مصلحة الإعلام والتوجيه، المركز الجامعي، تبسة، العدد 11، الجزائر، 2007.

32. بن حمادي عبد القادر، **هجرة الكفاءات العلميّة المغاربية بين الإجراءات الأمنية وخيارات التنميّة.** مجلة المفكر، العدد السادس.

33. تركماني عبد الله، **جدل التنمية والديمقراطية في الوطن العربي**. مقال منشور بموقع مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية.

34. تقرير السكان والتنميّة، **الهجرة الدولية والتنميّة في المنطقة العربيّة. الفرص والتحديات،** العدد الثالث، الأمم المتحدة، اللّجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2007.

35. حروري سهام، **الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي**. مجلة المفكر، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

36. ساقور عبد الله، **فعالية النظام الجامعي الجزائري في إنتاج المعرفة واستهلاكها.**مجلة علوم إنسانية، العدد 17، 2002.

37. عكاش فضيلة، **الحوار الاجتماعي والدولة الريعية في الجزائر.** المجلة الجزائرية للسياسات العامة، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، العدد 01، سبتمبر 2011.

38. قوربن حاج قويدر، **واقع ومتطلبات إصلاح مناهج التعليم الجامعي في الجزائر**. مجلة علوم إنسانية، العدد 36، 2008.

39. مباركية منير، **نحو سياسة عامة جزائرية فعالة في مجال الهجرة.** المجلة الجزائرية للسياسات العامة. مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، العدد 01، سبتمبر 2011.

40. مجلة البرلمان العربي، **مذكرة الأمانة العامة حول جوهر الأدمغة العربية.** وضع سياسة لاستيعاب الكفاءات العربية، المؤتمر العاشر للاتحاد، الخرطوم، 9-2002/2/11.

41. محمد رياض، **الهجرة العلمية واستنزاف الكفاءات**،مجلة النّبأ، العدد 57.

42. نبيل علي صالح، **لماذا تهرب وتهاجر كفاءاتنا العربية العلمية؟** منبر الحرية، 17 فيفري 2012.

43. منشورات الوكالة الفرنسية لترقية التعليم العالي الفرنسي بالخارج

Agence National pour la promotion de l'enseignement Supérieur en France-agence CampusFrance

المذكرات:

44. البدراني أحمد عبد السّلام، **هجرة الكفاءات العربية الأسباب والنتائج. "العراق نموذجاً"**، مذكرة لنيل الماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2009.

45. براهيمي نادية، **دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنميّة المستدامة. "دراسة حالة جامعة المسيلة"**، مذكرة تخرج مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الإدارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة. 2013/2012.

46. سنوسي شيخاوي، **هجرة الكفاءات وإشكالية التنمية في المغرب العربي. "دراسة حالة الجزائر 1999-2010"**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات أورو متوسطية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010.

47. طالح نصيرة، **أثر ضغوط الحياة على الاتجاهات نحو الخارج. "دراسة ميدانية للطلبة المقبلين على التخرج"**، مذكرة تخرج لنيل درجة الماجستير في علم النفس الاجتماعي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011/2010.

48. عبد اللاّوي عبد السّلام، **دور المجتمع المدني في التنميّة المحلية بالجزائر. "دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج"**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2010.

49. فوجو ميسون زكي، **استراتيجيات التنمية البشرية ودورها في الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية في فلسطين.** " دراسة قطاع غزة"، رسالة للحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، 2012.

50. معاوي وفاء، **الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر.** مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2009.

النّدوات والملتقيات:

51. التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربيّة، **هجرة العمل العربية هجرة كفاءات أم نزيف فرص؟** جامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية والهجرة، 2008.

52. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. أيلول/سبتمبر 2000.

53. الطّاهر إبراهيم، بن عمر وسيلة، **معايير نظم الجودة وتأثيراتها على بيئة التدريس الجامعي في ظل LMD**. ورقة مقدّمة للملتقى الوطني الرّابع حول البيداغوجيا، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008.

54. طاشمة بومدين، **دور البحث العلمي في تحقيق التنميّة الشاملة والمستدامة.** مداخلة مقدمة خلال الأسبوع العلمي الوطني الرّابع للجامعات، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 16-21 أبريل 2005.

55. جفال عمار، **الهجرة الشرعية للعمالة العادية.** ورقة مقدّمة إلى ندوة الهجرة العربيّة الإفريقية، مشكلات وحلول، من تنظيم جامعة الدول العربيّة، 18/17 نوفمبر 2008.

56. عزاق رقية، **رؤية حول نوعية التعليم العالي في الجامعة الجزائرية من خلال تطبيق نظام LMD.** ورقة مقدّمة للملتقى الوطني الرّابع حول البيداغوجيا، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008.

57. غربي علي، **عولمة الفقر.** مداخلة مقدّمة في اليوم الدراسي تحت عنوان: " التحديات المعاصرة"، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002.

58. غنيم أحمد فاروق، نظير حنان، **تقرير سياسات الهجرة في منطقة الأسكوا**. تقرير مقدّم لمنظمة الأسكوا، 2010.

59. فريحة فاطمة زهرة، **عوامل هجرة الكفاءات بالجزائر**. من بحوث ندوة هجرة الكفاءات العربيّة الّتي نظمتها الأسكوا، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت.

60. مانع فاطمة، خبازي فاطمة الزهراء، مداخلة بعنوان **" هجرة الكفاءات وآثارها على التنميّة الاقتصادية في البلدان النامية".** ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربيّة في الاقتصاديات الحديثة، يومي 14/13 ديسمبر/2011، جامعة الشّلف.

61. HacenBoubekri, **La Tunisie et ces migrations**. Débats sur les moteurs de l'immigration, Université de Sousse, Tunisie, juin, 2009.

المواقع الإلكترونية:

62. إحصائيات واردة في تقرير صندوق النقد الدولي حول الجزائر، مارس 2011.

http://www.imf.org/exernal/french/pubs/ft/scr/2011/cr1139f.pdf

63. المغرب العربي مقال منشور على الموقع:

http://ar.wikipedia.org/wiki/maghreb.png

64. الموقع الرسمي لاتحاد المغرب العربي:

www.maghreb arab.org/Fr/base20%de données20%uma/front office.htm

65. بحث حول التنمية في الوطن العربي على موقع الأنترنيت:

http://vb1alwazer.com/t85148.html

66. بوحنية القوي، نور الدين حشود، البحث العلمي في الوطن العربي تحديات وآفاق.

مقال منشور على الموقع:www.bouhania.com

67. تقرير التنميّة الإنسانية العربية 2002 على الموقع:

http://www.mers.dz/arabic/esa/rbas/2002/pdf/report2002.pdf

68. تقرير التنميّة الإنسانية العربيّة 2009 على الموقع:

http://www.mers.dz/arabic/esa/rbas/2009/report2009.pdf

69. تقرير التنمية البشرية 2008 على الموقع:

http://hdr.undp.org/media-20072008ARcomplet

70. تقرير السكان والتنميّة الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2007 نقلا عن الموقع: http://www.oecd.org/dataoced.

71. تقرير اللّجنة الاقتصادية بشمال إفريقيا، الهجرة الدولية والتنمية في شمال إفريقيا. 2007. على الموقع:

http://Unica-anorg/arabe/publication/migration20%ARfinalpdf

72. عبد الستار الهيتي، الأبعاد الاقتصادية في هجرة الكفاءات. أسبابها وآثارها. على الموقع:

http://library.islamweb.net/newlibrary/index.php

73. علي يوسف، هجرة الأدمغة الجزائرية إلى فرنسا. مقال على الموقع:

http://aliyoucef.maktoob blog.com

74. محمد مسيليني، واقع التنمية في الوطن العربي. المغرب العربي مثالا، 18 يناير 2012. مقال منشور على الموقع:

http://www.thawabitarabiya.com

75. مصطفى التحضيتي، المغرب العربي والهجرة الدولية. 24 جوان 2007، مقال منشور على الموقع:

http://www.Oujdacity.net/journal

76. منذر الفضل، إهدار الحريات الأكاديمية وهجرة العقول العراقية. محاضرة ألقيت في لندن، 2001. على الموقع الإلكتروني:

http://www.nahrain.com/d/news/02/01/nhr0120b.html

77. مقدّمة عامة حول التنميّة على الموقع الإلكتروني:

http://www.4geography.com/vb/shwthread.php?t:9145

78. موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

http://www.mesrs.dz/arabe-mesrs-ref-lmd.aphp

79. هجرة الأدمغة، ربع مليون دماغ غادر الجزائر إلى غاية نهاية 2014. 20 أبريل 2015. على الموقع: http://tebssa.fanbb.net

الصحف:

80. القاضي عادل، **العقول العربية الأكثر هجرة في العالم**. صحيفة التقرير، 18 أكتوبر 2014.

81. بقاط بركاني، جريدة الخبر. العدد 6526، 2011/11/3.

82. جريدة الجزائر الأخبار. أوت 2009.

فهرس المحتويات:

مقدّمة

الفصل الأول: إطار نظري حول هجرة الكفاءات والتنميّة.....10

المبحث الأول: إطار مفاهيمي حول هجرة الكفاءات.....11

المطلب الأول: مفهوم هجرة الكفاءات.....11

المطلب الثاني: الاتجاهات المفسِّرة لهجرة الكفاءات.....16

المطلب الثالث: الأسباب المؤدية إلى هجرة الكفاءات.....18

المبحث الثاني: إطار مفاهيمي حول التنميّة.....23

المطلب الأول: مفهوم التنميّة.....23

المطلب الثاني: خصائص التنميّة ومستوياتها.....30

المطلب الثالث: أبعاد التنميّة ومستلزماتها.....34

خلاصة واستنتاجات.....38

الفصل الثاني: هجرة الكفاءات وإشكالية التنميّة في المغرب العربي "تونس والمغرب".....41

المبحث الأول: واقع هجرة الكفاءات في المغرب العربي.....41

المطلب الأول: عوامل الطرد والجذب للعقول العربيّة.....42

المطلب الثاني: إحصائيات حول هجرة الكفاءات المغاربيّة.....52

المطلب الثالث: أنواع هجرة الكفاءات المغاربيّة.....59

المبحث الثاني: التنميّة بالمغرب العربي (تونس-المغرب) 66

المطلب الأول: حال التنميّة بدول المغرب العربي.....66

المطلب الثاني: العراقيل التي تواجه التنميّة بالمغرب العربي.....70

المطلب الثالث: الآثار المترتبة على هجرة الكفاءات وعلاقتها بالتنميّة في دول المغرب العربي.....72

خلاصة واستنتاجات.....76

الفصل الثالث: هجرة الكفاءات وإشكالية التنميّة دراسة حالة الجزائر "2014/2000".....79

المبحث الأول: واقع هجرة الكفاءات والتنميّة في الجزائر.....79

المطلب الأول: أسباب هجرة الكفاءات الجزائرية.....80
المطلب الثاني: أرقام وإحصائيات عن هجرة الكفاءات الجزائريّة.....87
المطلب الثالث: أثر هجرة الكفاءات على التنميّة في الجزائر.....91
المبحث الثاني: نحو منظور استراتيجي للحد من ظاهرة هجرة الكفاءات وإشكالية التنميّة في الجزائر.....96
المطلب الأول: إصلاح نظام التعليم العالي.....97
المطلب الثاني: توسيع دائرة البحث العلمي.....101
المطلب الثالث: اقتراحات للحد من ظاهرة هجرة الكفاءات العربيّة والكفاءات الوطنيّة.....106
خلاصة واستنتاجات.....106
خاتمة.....112
قائمة الجداول.....116
قائمة المصادر والمراجع.....118
فهرس المحتويات.....127

الملخص:

تُعد ظاهرة هجرة العقول العربيّة هاجساً مخيفاً للحكومات والمنظمات على حد سواء حيث تتسبب تلك الهجرة في خسائر مالية للبلدان العربيّة تُقدّر بمليارات الدولارات، وتُعبِّر هجرة الكفاءات ببساطة عن الانتقال الإرادي أو القسري للأشخاص المؤهلين والحاصلين على مستوى تعليم جامعي فما فوق من دولة لأخرى، وتتعدّد الأحوال والظروف الضاغطة على العقول العربيّة والّتي ساهمت إلى حد كبير في طردها من موطنها ودفعها للهجرة إلى دول أخرى ومن أبرز هذه العوامل ضعف الدخل ونقص فرص العمل، بالإضافة إلى عدم توفر الحرية الأكاديمية والاهتمام بتطوير البحث العلمي كما أنّ هجرة العقول العربيّة تُفرز على واقع التنميّة عدة آثار سلبية ولا تقتصر هذه الآثار على واقع ومستقبل التنميّة الاقتصادية والاجتماعية العربية فحسب بل تمتد أيضاً إلى التعليم في الوطن العربي وإمكانات توظيف خرجيه في بناء وتطوير قاعدة تقنية عربية.

وفي الأخير نستخلص أنّ هناك علاقة ذات تأثير متبادل بين التنميّة وهجرة الكفاءات العلميّة لأنّ الإنسان هو محور التنمية وغايتها في الوقت نفسه، والرأس المال البشري هو قوة دافعة لعملية التنميّة وبالتالي كلّما توفرت الكفاءات العلميّة في مختلف المجالات تكون هناك تنميّة.